

خواجه نصیر الدین
و شهاب الدین

بازار کتب

۷۰۹
ع

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	Zmir
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	289/1



۵۵۵۴



اللهم
سألك

[illegible]

سئل اذا مات رجل وترك ابن محم وليا ام واما
فالمسئلة من ستة لان فيها سدس وثلاثا وباقي ثلث سدس
والاخر الثلث لولدك اللهم والباقي لولدتك

هذا دعاء صوم يقرا عند الا فطار مرتين
اللهم لك صمت وبك امنت وعليلك توكلت
وعلى سرك افضرت ولصوم الغد فويت يا واسع
المغفرة اغفر لي ثلثة شرا ما قدمت وما اخرت

اللهم اني اريد ان القضي في احب الساعات الي
من زمان او يات مع مراد الله ما تدعوني رابذة بوداي اقول
من اول زوجي منذ واول علي عرو وقرى زنيها انتقل ايدة او من نور
من اول زوجي اوقد بعد انداره لاجنه باكن لولور لير ليكر عمو وكون
اوله فتح مندراده ذنيد انتو فانك انتن لدهصر ماريه طلب ليكرين
التي انده عاقر لوليد سمعي عنيده تصديج لولونوب ماريه لولعه قاه

اوله من يات بعد لولونوب فنان اوله
ماري اوله بعد عدا الله اوله
كسبه اوله عمو الحفر
عفو عنه

سئل اني تركت ثوبا في بيتي فمضيت به فوجدته في بيتي
نذر طورك صوم عفو لعين الذين كفروا
عن بني اسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم
ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون

المحمد الذي لا مالك في الدارين الا هو
المرزوق الذي لا رزق للشقلين الا هو
الخلق الذي كلهم فقراء لا غني الا هو
العافر الذي لا غافر للذنبين الا هو
وشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
وشهد ان محمدا عبده ورسوله
ولم يرسل رسول مثله الا هو
القار الا هو وعلي عمر الفاروق الذي لم يجر الا سلام الا هو
وعلي عثمان ذي النورين الذي لم يجمع القدر الا هو
وعلي علي المرتضى الذي

اطرق كرا اطق كرا اي اسلت كرا فان لم يسمع
اي دوه قوش افانكم اي اذن في ارضه

سئل اني تركت ثوبا في بيتي فمضيت به فوجدته في بيتي
نذر طورك صوم عفو لعين الذين كفروا
عن بني اسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم
ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون

بعد از بیان آنکه در حقیقت روح نبوی در زنده است
 اولی که بر کوه ارفه بر کوه و فایده کبر صدائش تمام عمر و از قدر بر بخت از بر زنده
 و از بخت میوه کوه در صورتی که ممکن عمر و مرقد از قدر زنده که در کتب قدیم
 از کتب کتب آن فریب که در کتاب اهدای این صحت است حال بود که عمر و از قدر
 صدائش زنده که در کتب قدیم در فی الحقیقه زنده عمر و مرقد صدای نیم آرزو آید که
 در کتب قدیم شرعاً و کلاماً اولی که باید بود و در کتب قدیم

از کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم

بعد از بیان آنکه در حقیقت روح نبوی در زنده است
 متفق اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 جان نبوی و از کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 و در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم

اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم

می آمدند و به روح نبوی که در
 از کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 از کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 از کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 از کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم

زنده روح نبوی اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم

اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم

زنده روح نبوی اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 اولی که در کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم

از کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 از کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 از کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 از کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم
 از کتب قدیم و از کتب قدیم و از کتب قدیم



بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون
قال المولى الشيخ الامام سراج الملة محمد بن محمد عبد الرشيد السجاني نور
مرقد بعد ما يثبت بالبسملة الحمد لله رب العالمين محمد الناكبين و
عليه وسلم تعلموا الرابض وعلوها الناس فانها نصف العلم هكذا رواية الفقهاء
فان الرابض جمع فريضة وهي ما قدر من السهام في الميراث واما جعل العلم بها نصف العلم
اما لا يختصا صها باحدى سببي الحكم اعني الفورية دون الاختيارية كالنشر وبقول
الرهبة والوصية وغيرها واما للثبوت تعلمها كونها امورا مرفعة ورواية الدار
والدار قطع تعلم العلم وعلوه الناس تعلم الرابض وعلوها الناس وعلوها الرواية
فالرابض اما محمولة على ما ذكر وخصيصها بالثبوت او على ما ذكره الله تعالى عبادته من
التكاليف وخصي ذكرها بعد التعميم في الاصل واما لا يبعد ان جعل لفظ الرابض في
الاصطلاح جاريا بحركي الا علم كالا نصار فيقال في النسبة في الرابض كما يقال انصار
وان كان قياسه في اصله ان يقال في الرابض في النسبة في الرابض كما يقال انصار
الميت حقوقا رتبة مرتبة اي مقدمة بعضها على بعضها ولا يبدأ بغيره وتلقين من
غير تذيير ولا تقييد وذكر اما باعتبار العدد فتكفي الرجل باكثر من ثلثة اوثاب والامر
باكثر من خمسة تذيير وباقل من ذلك تقيد واما باعتبار القيمة فاذا كان يكتسب في جوده
ما قيمته عشرة مثله فلو كسب ما قيمته اقل واكثر منها كان تقيدا او تذييرا واذا كان له ثوب
يكتسب في الاعياد واكثر يكتسب في الزمان وثالث يكتسب في داره يكتسب بالثبوت لان الاول
اعلى والثالث اداء فالخوشط اولى وقال بعض قدماء منا حنا يكتسب الرجل ما يكتسبه
في الجمع والاعيان وفي المرأة ما يكتسبه في ابوتها وكان الحسن البصري يقول معني
الكتف ما يكتسب في الزمان والوقت واختار القبيصة ابو جعفر رضى وقال ايضا
اذا كان عليه دين مستغرق فليفر ما ان يبيعوا الورثة من ثلثينه بما ذكر وهو كنف

هذا هو الكتاب الذي كتبه المولى الشيخ الامام سراج الملة محمد بن محمد عبد الرشيد السجاني نور مرقد بعد ما يثبت بالبسملة الحمد لله رب العالمين محمد الناكبين و عليه وسلم تعلموا الرابض وعلوها الناس فانها نصف العلم هكذا رواية الفقهاء

اما لا يختصا صها باحدى سببي الحكم اعني الفورية دون الاختيارية كالنشر وبقول الرهبة والوصية وغيرها واما للثبوت تعلمها كونها امورا مرفعة ورواية الدار والدار قطع تعلم العلم وعلوه الناس تعلم الرابض وعلوها الناس وعلوها الرواية

الشيء بل يكتسب الكفاية وهو للرجل ثوبان جديان او غبيلان وللراثة ثلثة ونسبة
في ذكرها ذكره الخصاص من ان المدون اذا كان له ثياب حسنة يمكنه الاكتفاء بها دونها
باعتها القاطن وقضى الدين واشترى بالباقي ثوبا يكتسبه وادام يكتسب ثلثة ثلثينه عما من في
عليه ثلثينه في حال جوده وقال ابو يوسف كفى المرأة عما زوجها مطلقا خلافا لجدد فان الزوجة
قد انقطع بالمولود وقال القدر الشهد وقاتل خان الفتوى عما قول ابو يوسف وادام يكتسب له
من يجب عليه ثلثينه او كان هو ايضا فقيرا ثلثينه عما بين المال واعلم ان الاندباء بالكل
ليس مطلقا كما يشعر به عبارة الكتاب بل كل حق للغير يتعلق بعين من الثروة فانه مقدم على
ثلثينه كالدين المتعلق بالمهر من اذ لم يكن للميت شيء سواء ينقص منه ديونه اولا وكذا ارش
حناية العبد الذاجنة في صورة مولاه ولا مال له غيره وكذا الحال في المبيع المبيع بالثمن اذا
مات المشتري عاجزا عن ادايته وكذا في العبد المادون اذا حقه الدين في م مات المولى
وليس له مال سواء وكذا في الدار المتناجزة فانه اذا اعطى الاجرة او لا ثم مات الاجر صار
الدار حقا بالاجر هكذا ذكره الامام رضى الله عنه في ثلثينه واما قدمت هذه الحق وقما
التكليف لثقلها بالمال قبل صيرورة ثلثه ثم تنقص ديونه من جميع ما بقى من ماله ان لم يبدأ
بقضاء ديونه من جميع ماله الباء بعد التجرى ومولا من الثلثة من الاربعة واما كان قضاء
الديون مؤخر عن التكليف لانه لباية بعد وفاية فيعتبر بلباسه في جوده الا يرى انه يقدم على
دينه اذ لا يباع ما على المدون من ثيابه مع قدرته على التكليف ومقدم على الوصية وان قدم
ذكرها عليه في نظم الآية لما روى عن عارف انه قال رايت النبي عم يدا بالدين قبل الوصية
ثم التفت في تقديرها انها تشبه الميراث في كونها ما حوزة بلا عوض فتش اخرجها على الورثة
على الوفاة لذكر مطلقه للتقيد بها بخلاف الدين فان نفوسهم مطمئنة الا اداء تقدم
ذكرها بعنا على ادايتها معه ونسبها على غيرها مثله في وجوب الاداء والمصارعة اليه وتذكر جني
بينها بكتلة التوبة وانما ان كان الوصية بالثبوت وليس في التركة وقا بالطرق ثلثينه

هذا هو الكتاب الذي كتبه المولى الشيخ الامام سراج الملة محمد بن محمد عبد الرشيد السجاني نور مرقد بعد ما يثبت بالبسملة الحمد لله رب العالمين محمد الناكبين و عليه وسلم تعلموا الرابض وعلوها الناس فانها نصف العلم هكذا رواية الفقهاء

عقبها طائر لان قضاء الدين فرض عليه بحرية اداؤه حال حيوة والوصية المذكورة تطوع
ولا شكر ان الفرض اقوى وان كانت بفرض من فرض الله تعالى فان كانت بحسب الزكوة
كاد مثلية والصيام وحجة الاسلام والذكر والكتابة فدين العباد مقدم على هذه الوصية ايضا
وان لم يتبأ به الفرضية لانه يجبر على اداء الدين بالجس ولا يجبر على اداء شيء من تلك الفروض
فالدين اقوى وان كانت بالزكوة الى نساوي الدين في الاجبار بالجس على الاداء فالدين
المذكور اقوى لان النافذ اذا وجد من مال المديون ما يجانس الدين باخره بلا رضاء
ويرفعه الا صاحبه وليس له ذكر في الزكوة وان ظهر بغيرها وايضا اذا اجمع حوائج الله تعالى
وحق العباد في عين وقد ضاقت عن الوفاء لهما يقدم حق العباد لا حبا جهم مع استغناء
تعالى وكبره وتعصب المقام ان الدين اذا كان للعباد فالعبادة بعد خبر الميت ان وصى
به فذاك وان لم يوص فان كان الغريم واحدا يعطى له الباء وما بقى له على الميت ان شاء
عفاه وان شاء تركه الى دار الجلاء وان كان متعددا فان كان الكل دين الصحة اعني
ما كان ثابتا بالبينة او بالقرارة زمان صحته او كان الكل دين المرض اعني ما كان ثابتا
بافتراف مرضه فانه يحرف البلاء اليهم على حسب مقدار يد يونهم فان اجمع الدينان
مع تقدم دين الصحة لكونه اقوى لا يرى انه محجور في مرض موصي عن التبرع بما زاد على
الثالث ففي اقراره نوع صنف واما اذا اقره مرضه بدين علم بثبوت بطريق المعاينة
كما يجب بدلا عن مال ملكه او استهلكه كان ذلك في الحقيقة من دين الصحة او قد علم
وجوبه بغير اقراره فذلك سواء في الحكم وان كان الدين من خوف الله تعالى كما سبق من
الفروض فان اوصيه بالميت وجب عندنا تنفيذه من ثلث مال الباء بعد دين
العباد وان لم يوص لم يجب ثم نقول اذا فانه صليته واوصى ان يطعم عنه فعلى
الورثة ان يطعموا عنه من ثلث لكل صلوقة نصف ضاع من يتر وكذا للورثة عند اكل
اذا قد روى عنه ان الورثة فرضية وان فانه صوم رمضان لمرض او سفر وتكفي من
فمنابه بعد بئر او اقامته ولم تقض حوائج ما وصى بالطعام فعلى الورثة ان يطعموا

ويجب عند البعض للمريض ان يطعموا عنه ما كان له

من الثمن ليطعم نصف ضاع من يتر كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
ما است ان يطعم الصوم فلا شيء عليه وان اطاعة وطمع بيطعم عنه فبالطعام
تدل على حديث ابن عمر رضي الله عنهما في مرضه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
احد من احد فوجب على كل واحد من اطعمه ان يطعمه بقدر ما يملك من الصوم حتى ان
الملك فكذا في حق الورثة كما انهم يملكون من اداء الصوم وان كان الدين الزكوة
واوصى بها فوجب على كل واحد من الورثة ان كان له شيء او حصة يوصي من الثلث
الضمان لو حج عنه الميت فوجب على ورثته ان يطعموا عنه بقدر ما يملك من الصوم
موقوفات الاربعه ان يبدل بغيره من ثلث ما بقى بعد الدين والكفيل لان
ثالث اصل المالك ان ما تقدم من التكاليف ومقتضى الدين قد صار موقفا فمروا
الى لا بد له منها فالباقي هو مال الذي كان له ان يتصرف في ثلثه واضرار ما استوفى
ثالث الاصل في البلاء فثبت الا حرم ان الورثة بالوصية وتقتضي عبارة الكتاب تقديم
الوصية على الارث ثم نقول ان مال الميت الذي كان له ان يطعموا عنه بقدر ما يملك من الصوم
وهو الصحيح ولا شك في ان ما سلم من خواتم زاده وفيه ان كانت معينة كانت مقدمة
عليه وان كانت مطلقة كانت لورثته بثلث ماله او بربعه كانت في معنى الميراث
لشيوخه في الزكوة فيكون الموقوف للورثة لا مقدم عليهم ويروى على شيوخ
حقه فيها كحق الوارث اذا زاد المال بعد الوصية زاد على الخفين واذا نقص نقص عنها
حتى اذا كان ماله حالة الوصية مملوكا انما صار الخفين فله ثلث الا لغيره وان انعكس
فله ثلث الوصية ثم نقول ان مال الميت الذي كان له ان يطعموا عنه بقدر ما يملك من الصوم
بعد التكاليف والدين والوصية بين ورثته اي الذي ثبت اذهم بالكتاب
كما ذكره في الآيات القرآنية والسنة كمن ذكر في الاحاديث بخواتم
اطعموا الجملات السدس واجامع الامم كما جردوا من الدين ونبيل البئر وما

ولا العنافة والنقمة ثم عصبة اي ببدأ عند عدم مولا العنافة بعصبة الذكور
ولا بد منها من قبل الذكور لما سببنا قوله ثم للنفاء من الاول، الا ما اعتقن الحديث
م الرد اي ببدأ بعد العصبة السببية بالركعة على ذوى الارحام الفروض النسبية
لغا، قرأهم بعد اخذوا فيهم ذوى الفروض السببية لانه لا رد على النكاح
كما مر اذ لا قرابة لها بعد اخذوا فيهم ذوى الفروض السببية معا وبرا لتمام بعضها
الى بعض ويرد البلاء عليهم بحسبها ثم ذوى الارحام اي ببدأ عند عدم الرد لا تنافوا ذوى
الفروض النسبية بذوى الارحام وهم الذين لهم قرابة وليسوا بعصبة ولا ذوى سهم وانما
اخر واعن الرد لان اصحاب الفروض النسبية اقرب الى الملبت واعلى درجة منهم
ثم مولا المولات ان عند عدم مولا المذكورين ببدأ في جميع الميراث لمولا المولات
ان لم يوجد احد الزوجين وان وجد ببدأ له ايضا لكن في الباء من فرضه كذا ذكر في
الفرائض العثمانية وصورة مولا المولات تخص جهول النسب قال الاخواني
مولاي تدرى اذا ماتت تغفل عن اذا جئت وقال الاخ فقلت فعندنا يصح مولا
العقد ويصير القابل وارثا عاقلا وادراكا الا اذا جئنا بجهول النسب قال الاخ ومثل
ذكر وقيل ورث كل منهما صاحبه وعقل عنه وللجهول ان يرجع عن عقد المولات تمام
يعقل عنه مولا له وكان ابراهيم النخعي يقول ان السلم الرجل على بدرجته وله صحبة قال
شمس الائمة الرضى بسا السلام على برة سطر طاعة صحة عند المولات وانما ذكره فيه
على سبيل العادة وكان الشعبي لا يقول لا ولا، الا ولا، العنافة وبة اخذ انفاة
وهو مذ هب من يدين ثابت به وما ذهبنا اليه مذ هب عمر وعطاء ابن مسعود
وانما اخرنا مولا المولات عن ذوى الارحام لقراهم ثم المقرة بالنسب على الغير
بجيت لم يثبت نسبة باقران مع ذلك الغير اذا ماتت المقر بما قران يعني ان هذا
المقر مؤخره الا واث على مولا المولات ومقدم على المولى ليجتمع المال واعتبر فيه
قيود الاول لئلا يقر النسبة من المقر متفقنا لاقران بنسبه على غيره كما اذا اقر بغيره

ثلاثة

ولا العنافة والنقمة ثم عصبة اي ببدأ عند عدم مولا العنافة بعصبة الذكور
ولا بد منها من قبل الذكور لما سببنا قوله ثم للنفاء من الاول، الا ما اعتقن الحديث
م الرد اي ببدأ بعد العصبة السببية بالركعة على ذوى الارحام الفروض النسبية
لغا، قرأهم بعد اخذوا فيهم ذوى الفروض السببية لانه لا رد على النكاح
كما مر اذ لا قرابة لها بعد اخذوا فيهم ذوى الفروض السببية معا وبرا لتمام بعضها
الى بعض ويرد البلاء عليهم بحسبها ثم ذوى الارحام اي ببدأ عند عدم الرد لا تنافوا ذوى
الفروض النسبية بذوى الارحام وهم الذين لهم قرابة وليسوا بعصبة ولا ذوى سهم وانما
اخر واعن الرد لان اصحاب الفروض النسبية اقرب الى الملبت واعلى درجة منهم
ثم مولا المولات ان عند عدم مولا المذكورين ببدأ في جميع الميراث لمولا المولات
ان لم يوجد احد الزوجين وان وجد ببدأ له ايضا لكن في الباء من فرضه كذا ذكر في
الفرائض العثمانية وصورة مولا المولات تخص جهول النسب قال الاخواني
مولاي تدرى اذا ماتت تغفل عن اذا جئت وقال الاخ فقلت فعندنا يصح مولا
العقد ويصير القابل وارثا عاقلا وادراكا الا اذا جئنا بجهول النسب قال الاخ ومثل
ذكر وقيل ورث كل منهما صاحبه وعقل عنه وللجهول ان يرجع عن عقد المولات تمام
يعقل عنه مولا له وكان ابراهيم النخعي يقول ان السلم الرجل على بدرجته وله صحبة قال
شمس الائمة الرضى بسا السلام على برة سطر طاعة صحة عند المولات وانما ذكره فيه
على سبيل العادة وكان الشعبي لا يقول لا ولا، الا ولا، العنافة وبة اخذ انفاة
وهو مذ هب من يدين ثابت به وما ذهبنا اليه مذ هب عمر وعطاء ابن مسعود
وانما اخرنا مولا المولات عن ذوى الارحام لقراهم ثم المقرة بالنسب على الغير
بجيت لم يثبت نسبة باقران مع ذلك الغير اذا ماتت المقر بما قران يعني ان هذا
المقر مؤخره الا واث على مولا المولات ومقدم على المولى ليجتمع المال واعتبر فيه
قيود الاول لئلا يقر النسبة من المقر متفقنا لاقران بنسبه على غيره كما اذا اقر بغيره

النسب بانه اخوة فانه انهم اقربان على ابيه بانه ابنه الثاني ان يكون ذكرا لا فرار حيث
لم يثبت به نسب من ذكرا غير كما اذا لم يصدق ابوه في هذا النسب الثالث
يخرج الحق على اقران وقوابد القبول ظاهرا اما الاول فلان اقربان يجهلون نسبهم
اخرهم ينضمون بمثل نسبهم على غيرهم ولا يملكون من ارباط محبة او حجب ثبوت نسبهم منه و
الذراجه فيها من ذكره من الورثة النسبية كان يقر له بانه ابنه واما الثاني فلانه اذا
صدق ابوه في ذكرا النسب ثبت باقران على هذا الوجه نسبهم من ابيه ايضا وكان المجهول
اذا لم يقر وكذا طال اذا القر بانه عمه وصدق في ذكرا جده فانه يكون عماله مندرجا فيها
ما مضى ذكره واما الثالث فلانه اذا رجع المهر عن ذكرا لا يقر له لا يقر له قطعا فلا
ثبت به ارث اصلا وادوا جتمعت هذه الصفات في المهر صار عندنا وارثا في
المرتبة المذكورة وذلك لان المهر في هذه الصورة كان مقرا بشيئين النسب واختلاف
المال بالارث لكن اقربان بالنسب باطل لانه بمثل نسبهم على غيرهم والاقربان على غيرهم
فلا يسمع ويبقى اقربان بالملازم لانه لا يحدوه الا غيرهم اذا لم يكن له وارث
معروف ثم الموصي له بجميع المال اي اذا عدم من تقدم ذكره بيدا لمن اوصى له بجميع المال
فيتملكه وصيته لان منعه عما زاد على الثلث كان لاجل الورثة فاذا لم يوجد منهم احد
فله عندنا ما عتين له بملكه وانما اخرج عن ذكرا المقر له بناء على ان له نوع قرابة بخلاف
الموصي له ثم بيت المال اي اذا لم يوجد احد من المذكورين بوضع التركة في بيت
المال على انها مال ضايع فصارت لجميع المسلمين فيوضع هناك وتكتب وتكر بطريق
الارث بناء على انهم اخوة الا يرى ان الذي اذا لم يكن له وارث بوضع ما فيه
في بيت المال ولا ميراث للمسلم من الكافر وبشهادته ايضا انه يوتي بين الذكور وال
من المسلمين في العطية من ذكرا المال ولا فتوى بينهما الميراث وعند ان فتوى
ان بيت المال اذا كان منتظا بقدوم على ذوى الارحام والارواح وان لم ينتظروا
اولا على ذوى الفروض النسبية في ايضهم ثم يقر في ذوى الارحام ولا ميراث عندهم

باراد على الثلث

بانه

اصلا لم يولد له مال الا شئ ولا للمقر له بالنسب على الكبر ولا للموصي له بجميع
المال كما ينهناك عليه **فصل** الحامع من الارث اربعة الاول الرق وادوا
ان كماله كان كالمعتق وناقصا كالمكاتب والمدير وام الولد وذكر لان الدقيق مطلقا
لا يملك المال بساير اصحاب الميراث فلا يملك ايضا بالارث لان جميع ما يورث من المال فهو مملوك
فلو ورثناه عن اقربائه لوقع الميراث لغيره فيكون ثورنا لا جنة بل سبب انه باطل اجماعا ومعنى
البعض عندنا جاز له بمنزلة المملوك ما بقى عليه درهم في فكاك رقبته فلا يرث ولا يحل صداع من ميراثه
وعندهما موثر فيرث ويحجب المسئلة مبنية على ان الحق يورث عند خلافتها والثاني الغنم
الذي يتعلق به وجوب القصاص والكفارة اما الغنم الذي يتعلق به وجوب القصاص فهو الغنم
عدا وذلك بان يحد خبره بصلاح او ما جرى مجراه في تفرق الاجزاء كالمحدود من الخشب والحجر
موجبه الام والقصاص ولا كفارة فيه وعندنا بوجوبه ومجده اذا قيد خبره بما يقتضيه
وان لم يكن محددا كالحجر العظيم فهو ايضا عندنا اما الغنم الذي يتعلق به وجوب الكفارة فهو اعم
منه عندنا كان بقدر خبره بما لا يقتضيه لبا وموجبه على القولين معا الدية على العاقلة والام
والكفارة ولا قول فيه واما حطام كان رعى الاصيد فاصاب انسانا او انقلب انسانا
النوم عليه فقتله او وطئت له دابته ومواركها او سقط في سبط عليه او سقط حجر امن به فقتل
وموجبه الكفارة والدية على العاقلة ولا ام فيه فعندنا يحرم القاتل عن الميراث في هذه الصور
كلها اذا لم يكن القاتل حقا واما اذا قتل مورثة قصاصا او حدا او دفعا عن نفسه فلا يحرم اصلا
وكذا قتل العادل مورثة الباغى وفي عكسه خلافا لبعضهم وادوا كان القاتل بالتسبب
المباشرة كما في البئر او اوضع الحجر في غير ملكه ففيه الدية على العاقلة ولا قصاص فيه ولا كفارة
وكذا الحال اذا كان القاتل صبيا او حينا فلا حرمان بالقتل عندنا في هذه الصور ايضا فان
قلت التسبب اذا قتل الاب ابنه عدلا لم يثبت به قصاص ولا كفارة ايضا انه محروم اتفاقا
قلت هو موجب في اصله للقصاص الا انه شرط بتولية عم لا يقتل والد الولد ولا
السيد بعبد لا يبار مقتضى قوله عم القاتل لا يرث ان يحرم مطلقا كما ذهب اليه الشافعي

سقط

فكيف خرجت تلك الصور كلها لا نقول اما اخرج القاتل طلع فلان الحمار من شرم عتوبة
 مع القتل المحذور اما اخرج السب فلا بد من بقاء حقيقة الا يرى انه لو فعل ذكره ملكه
 لم يواخذ بشئ والقاتل لو اخذ بفعله سواء كان في ملكه او في غيره كالراي وايضا القتل لا يتم
 الا بمقتول وقد تقدم حال السب فان حصر مثله ان فصل بالورث دون الحيوان ولا
 يمكن ان يجعل قاتلا عند الوقوع في البئر اذ ربما كان الحافر جند مبتلا واذ لم يكن القاتل حقيقة قاتله
 لم يتعلق به جزاء القتل اع حرمان الميراث والكفارة واما وجوب الدية على القاتل فلصيانة
 دم المقتول عن الهدر خلا والمخطئ فانه مبائر للقتل بفعله قبله الكفارة والحمان واما
 اخراج البصر والمجنون فلا بد ان يكون جزاء للقتل المحذور وفعله لا يصح ان يوصف بالخطأ
 اذ لا يتصور توحيده خطأ في شئ ايهما خلاف المخطئ فانه اهل للذكر وايضا الحمان باعتبار
 التقصير في التور وبتصور نسبة التقصير الى المخطئ دونها واعلم ان دية المقتول خطاء
 كسائر امواله حتى يقضى منها ديونه وينفذ وصاياه ويرثها كل من يرث سائر امواله
 و**قال** ما ذكره لا يرث الزوجان من الدية لا تقطاع الزوجية بالموت ولا وجوب
 للدية الا بعده ولما انعم امر بتورث امرأة اشيم الضيائي من عتق زوجها قال
 الزكركي كان قتل اشيم خطا وكذا ثبت عندنا حق الزوجان في العضا من قتل
 من ترك مالا او حقا لمورثة ولا شك ان العضا من حقة لانه بدل نفسه فيسحقه جميع الورثة
 بحسب انهم كالدية **وقال** ابن ابي ليلى لا حق لهما في العضا من لانه لا يستحق بالعقد الذي هو
 سبب اختلافهما كالا حقا فيه للموصي له وهو مردود بان اختلاف الارث بالزوجية لا
 يتوقف على القول كالاستحقاق بالقرابة بخلاف الوصية فان حق الموصي له يتوقف
 على قبوله ويرتد بقره هكذا ذكره الامام الشافعي في شرح كتاب الديات **والثالث**
اختلاف الدينين فلا يرث الكافر من المسلم اجماعا والمسلم من الكافر على قول علي
 وزيد وعامة الصحابة واليه ذهب علماء نوادرهم انه عليهم وانما في قوله عم لا يرث
 اهل ملته شتى والقباس ليرث لعمه الاسلام يعلى ومن العلل ليرث

خطا واما
 صام طاه

الشافعي

المسلم من الكافر ولا يرث الكافر منه واليه ذهب معاوية بن جهم ومعاوية بن ابي سفيان و
 ومحمد بن الحنفية ومحمد بن عمار بن الحسين ومروك الجواب ان المذنب في هذا الحديث نفس
 الا علام حتى ان ثبت الاسلام على وجهه ولم يثبت على آخره فانه ثبت ويعلى كالمولود من مسلم
 وكافر فانه يحكم بالسلام الولد وان المراد العلو جلب الحجة او جلب القهر والغلبة اي النصرة في
 العاقبة للمسلمين واما ان المسلم يرث عندنا من الميرث وعندنا في ليرث الميرث اصلا ولا يرث احد
 بل ماله في البيت المال مع انه لا يرث من المسلم فلان ارث المسلم منه يستند الى حال اسلامه ولو
 قال ابو حنيفة انه يورث منه ما اكتسبه في زمان اسلامه ويكون مالا اكتسبه في زمان روثه في
 للمسلمين والوجه على قولهما ان الجبيل لورثته ان الميرث لا يورث ما اكتسبه بل يحبس على القول
 الى الاسلام فيعتبر حكم الاسلام في حقه لا فيما يستفاد منه بل فيما يستفاد منه وانه ان كان
 يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت خلفهم لان الكفر ملة واحدة كما ذكره الميراث في تحفة عن
 ان ضربه وذكره ابو القاسم عن مالك ايضا **وقال** ابن ابي الهيثم لا انفصال بين التورثين
 فيما بينهم ولا توارث بينهما وبين الجوسى والسندك لهما في انفا على التوحيد والافرا بنيت في
 وانزال التورثية فيما علمتة واحد بخلاف الجوسى حيث يكرهون التوحيد ليشنون الكفر
ابن ابي رزاق وانما يرث من ولا يعتبر خون بنين ولا كتاب منزل منهم اهل ملة اخرى وذهب بعض
 الفقهاء الى عدم التوارث بين اليهود والنصارى ايضا لا خلافا في اعتقادهم في عيسى
 والاخيلا فيهما اهل ملتين شتى كالمسلمين مع النصارى بخلاف اهل الاقوام فانهم يعرفون
 بالانبياء والكتابات يختلفون في تاويل الكتاب والسنة وذلك لا يوجب اختلاف الملة والرابع
 اختلاف الدارين اما حقيقة كالحيد والدي فادامتا في الحيد دار الحيد وله ابا وابن ذي
 في دار الاسلام او مات الذي من اهل دار الاسلام والحيد من اهل دار الحرب وان اختلفا
 ملة لكن لبنان الدارين حقيقة تنقطع الولاية بينهما فتقطع الولاية الحسينية على الولاية لان
 التوارث يخلط الموت في ماله ملكا ويلا ونقرا او حلى كالمسلمين والذي او الحبيبين من
 دارين مختلفين اما المثال الاول فهو ظاهرا لان الحيد اذا دخل دار الاسلام بامان فهو

ان ثبت

من رتبة النسخ

لا يكون مقدر

من رتبة النسخ

من رتبة النسخ

من رتبة النسخ

من رتبة النسخ

في الخلافة اي يورث

والذي في دار واحدة حقيقة كنهها دارين مختلفين حكما لان المستامن من اسرار الحواب
حكى الا يرى انه تمكن من الرجوع اليها ولا يتمكن من استدامة الاقامة في دارنا خلافا الذي
فلا توارث بينهما بل اذا مات المستامن بوقف ماله لورثته الذين في دار الجور لان حكم المستامن
باف في ماله حقة ومن حقة ايصا ماله لورثته فلا يعرف الميراث المال كما اذا
مات الذي ولا وارث له على مائة واما مثال كما كان حمل كما قيل على ان الحبيبين في
داريهما المختلفين اتجه عليه انه من قبيل اختلاف الدارين حقيقة وكان حقه ان يعقد على قوله
او حكى ويحتاج الى ان يجازي بان الكفر ملكة واحدة فالكفار كلهم في دار واحدة حقيقة
فالا خلة في بين ديارهم انما هو يجب الحكم دون الحقيقة مع انه يبره عليه ان يكون الكفر
ملكه واحدة اتم حكما لان الكفار على ملك يمين حقيقة وذكره بقض كون ديارهم وحده
صقيقة بل حكما وان حمل على ان الحبيبين من دارين مختلفين حكما لم يتجه عليه ما ذكرناه
ويؤيد حمله على هذا المعنى انه قال من دارين لانه دارين وان كان الا ولده به ان يقول
او المستامن يورث او الحبيبين فكانه ترك هذه الاية اثباتا لما انه يمكن جعله مثالا
لاختلاف بين واحد ان الحبيبين المذكورين ان كانا في داريهما كان الاختلاف في
كانه في دار واحدة خرج منها البنا بامان فلا توارثان في دار الاسلام الا اذا صار احده
ذمة واذا كان الحبيبان مستامنان من دار واحدة ثبت بينهما التوارث الا يرى ان المستامن
اذا كانوا من دار واحدة قبل شهادة بعضهم على بعض وان كانوا من دارين لم يقبل فكذا
التوارث لان الشهادة والميراث من باب الولاية وكتاب الله يستلزم الولاية والبنية
والدارا تختلف باختلاف المنفعة اي العسك واختلاف في الملك لا تقطع العصمة فيما بينهم
كان يكون مثلا احد المالكين في الهند وله دار ومنفعة والاخر في الزكوة وله دار ومنفعة
اخرى وان تقطعت العصمة فيما بينهم حتى يتحد كل منهما فقال الاخر اذا ظهر رجل من مسكن
احد ما برجل من مسكن الاخر فقله فيما ثاب الا ان يختلفان فيقطع باختلافهما العداوة

الاولى حقيقة كنهها دارين مختلفين حكما لان المستامن من اسرار الحواب
حكى الا يرى انه تمكن من الرجوع اليها ولا يتمكن من استدامة الاقامة في دارنا خلافا الذي
فلا توارث بينهما بل اذا مات المستامن بوقف ماله لورثته الذين في دار الجور لان حكم المستامن
باف في ماله حقة ومن حقة ايصا ماله لورثته فلا يعرف الميراث المال كما اذا
مات الذي ولا وارث له على مائة واما مثال كما كان حمل كما قيل على ان الحبيبين في
داريهما المختلفين اتجه عليه انه من قبيل اختلاف الدارين حقيقة وكان حقه ان يعقد على قوله
او حكى ويحتاج الى ان يجازي بان الكفر ملكة واحدة فالكفار كلهم في دار واحدة حقيقة
فالا خلة في بين ديارهم انما هو يجب الحكم دون الحقيقة مع انه يبره عليه ان يكون الكفر
ملكه واحدة اتم حكما لان الكفار على ملك يمين حقيقة وذكره بقض كون ديارهم وحده
صقيقة بل حكما وان حمل على ان الحبيبين من دارين مختلفين حكما لم يتجه عليه ما ذكرناه
ويؤيد حمله على هذا المعنى انه قال من دارين لانه دارين وان كان الا ولده به ان يقول
او المستامن يورث او الحبيبين فكانه ترك هذه الاية اثباتا لما انه يمكن جعله مثالا
لاختلاف بين واحد ان الحبيبين المذكورين ان كانا في داريهما كان الاختلاف في
كانه في دار واحدة خرج منها البنا بامان فلا توارثان في دار الاسلام الا اذا صار احده
ذمة واذا كان الحبيبان مستامنان من دار واحدة ثبت بينهما التوارث الا يرى ان المستامن
اذا كانوا من دار واحدة قبل شهادة بعضهم على بعض وان كانوا من دارين لم يقبل فكذا
التوارث لان الشهادة والميراث من باب الولاية وكتاب الله يستلزم الولاية والبنية
والدارا تختلف باختلاف المنفعة اي العسك واختلاف في الملك لا تقطع العصمة فيما بينهم
كان يكون مثلا احد المالكين في الهند وله دار ومنفعة والاخر في الزكوة وله دار ومنفعة
اخرى وان تقطعت العصمة فيما بينهم حتى يتحد كل منهما فقال الاخر اذا ظهر رجل من مسكن
احد ما برجل من مسكن الاخر فقله فيما ثاب الا ان يختلفان فيقطع باختلافهما العداوة

فان الميراث به
المطهر
لان

لانها تنسج على العصمة والولاية واما اذا كان بينهما تنازع وتعاون على احداهما كانت الدار
واحدة والورثة ثابتة وليس لدار بائع من الارث عند ان في اصله وتوعدنا ما منع
فيما بين الكفار دون المسلمين لثبوت التوارث بين اهل البني واهل العدل وان اختلفت
المنفعة والملك وذكر لان دار الاسلام دار احكام فلا يختلف الارث فيما بين المسلمين باختلاف
المنفعة والملك لان حكم الاسلام تجمعهم واما دار الحرب فهي دار فخر وغلبة فباختلاف
المنفعة والملك تنبأ بين الدارين فيما بينهم وينبأ بينهما فينقطع الولاية والتوارث وكذا اذا خرج
البناء كاتر ولم يتوصل الشيخ صحتها لاسيما في تاريخ الموت كما في الفقرة وان كان ما في
عن الميراث على الاصح يترك اياه مفصلا في آخر الكتاب **باب**
موضوعة الفروض **ومستحقها الفروض** **المفطرة** اي السهام المعينة في بار الميراث المذكورة
في كتاب الله تعالى سنة الله في الدين لا يبدل ولا يحول **باب** **موضوعة الفروض** **ومستحقها الفروض**
واحدة اي البنات واحدة فلها النصف وقابل **باب** **موضوعة الفروض** **ومستحقها الفروض**
وله اخذ فلها نصف ما ترك والبنات نصف النصف وهو الربع المذكورة في موضعين
حيث قال **باب** **موضوعة الفروض** **ومستحقها الفروض** **باب** **موضوعة الفروض** **ومستحقها الفروض**
النصف وهو النصف وذكر مرة واحدة فقال **باب** **موضوعة الفروض** **ومستحقها الفروض**
وقد ذكر في موضعين فقال في حق البنات فان كن نساء فوق اثنتين فلم يكن ثلثا ما ترك
وفي حق الاخوات فان كانتا اثنتين فلم يكن الثلثان والحي من نصف الثلثين و
هو الثلث الذي ذكره في الموضوعين ايضا فقال **باب** **موضوعة الفروض** **ومستحقها الفروض**
الام اكثر من ذكر فميراث الثلث والساكن نصف الثلثين وهو الثلث
المذكورة في ثلثة مواضع حيث قال لا يورث كل واحد منهما احد من الآخر وقال فان كان له اخوة
فلا ميراث لهما وقال في حق ولد الام وله اخ او اخوة فكل واحد منهما السدس
واصحاب هذه السهام اي مستحقها سواء علم اختا قتم بها بنص الكتاب او بغيره
من الدلائل اثنا عشر نفرا اربعة من الرجال واربعة من النساء واربعة من الصبيان

فان الميراث به
المطهر
لان

وان علا والزوج لام والزوج قدم الاب على الجد لكونه محيا بالاب وكذا يجب ان لا يحل
 اجماعا وتقدّم على الزوج لان النسب أقوى من النسب كما عرفت وعان من النساء وهن
 الزوجات والبنات والبنات والبنات والبنات والبنات والبنات والبنات والبنات والبنات
 لام والام والجد الصبي ومن الية قد حلت بها الميت جد فاسد قدم الزوج
 على البنت لانها اصل الاولاد ومنها يتولد الاولاد ويضع ذكرها قربها من ذكر الزوج
 وقدم البنت على بنت الابن لكونها اقرب الى الميت منها ولان بنت الابن تقوم مقام
 البنت عند عدمها واخر الاخت لا يرث من الميت لكونها بعد منها في الزمان
 وقدمها على الاخت لانه اقرب الى الميت منها ولان الاخت لا تقوم مقامها عند
 عدمها وتقدمها على الاخت لام لان قرابة الاب اقوى من قرابة الام وتقدم الاخت
 لام على الام لان الاختين لام لانهما من النسب الا ان الاخت لا تقوم مقامها عند
 مقدم مع جنس المحرم وتقدم الام على الجد لكونها اقرب الى الميت منها ولان
 يقتضي تقدم النساء لاننا نقول معرفة نصيب الام تتوقف على معرفة نصيب الاخوات
 من وجه دون العكس وقبل الجد بالحق في حقها بالان لا تدخل في نسبها الميت
 ام خروجه انه ينال الجد الحقيقي المفترجا على بالذات لا بد من نسبته الى الميت فاجلته اذا
 حلت نسبها عن الجد فاسد كانت صحيحة سواء كانت مدنية محض الا فوته كام الام وام
 ام الام او محض الكون كام الام وام الاب او محلط منها متصله كام ام الاب و
 على صاحبة الفرض في الجدات كالجدة الصبي في الجد او اذا دخلت نسبها الجد فاسد
 كانت فاسدة منتزعة بخلاف الذكر وان كانت كام ام الام وام ام الاب والبنت
 هي صاحبة الفرض كالجدة فاسد بل هما من ذوى الارحام الذين يرثون بالقرابة لا بعقود
 وان فرض اما الاب فله احوال ثلث الفرض المطلق ان الخالص عن التعصيب
 وموالدس وذكر مع الابن او ابن الابن وان سفلو الفرض والتعصيب معا وذكر
 مع الابنتين او ابنتين او ابنتين او ابنتين او ابنتين او ابنتين او ابنتين او ابنتين

10
 واما الاثنان فحكمهما عند ابن عيسى حكم الواحدة وهو ظاهر وعند سائر الصحابة حكم الواحدة
 وعلموا لهم بوجوه ثلثة الاول انه تعالى قال للذكر مثل حظ الأنثيين وادع امر ابن الاخت
 ابن بنت فلان بن فلان بالانفاق فعرف بهذه الاشارة ان البنين لهما الثلثان
 في الحلة وبه ذكر الائمة طائفة افرادها عن ابن فلان حاجة الى بيان حالها بل ان بيان حالها
 فوقها فلذلك يقال فان كن من النساء فوق اثنتين اي فان كن جماعات بالغات ما بلغن
 من العدد فلهن من الثلثين اثنتان الثلثان البنين اثنتان رجا من
 الاثنتين الثلثين ثلثان الثلثين فيها او ما يذكر الا حراز الثالث ان البنت اذا كانت
 مع اخوها وجب لها الثلث فبالا ان يجب لها ذكر اذا كانت مع اخوتها ولا ولا ولا
 يجب مع اخوتها مثل ما كان يجب لها اذا انفردت مع اخوتها فوجب لهما الثلثان ومع الابن للذكر
 مثل حظ الأنثيين وهو يعصمهن لقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين
 فانه عالم ببيان نصيب البنات عند الاجتماع مع الابن ذكر عما اتيه يعصمهن وان الحال
 تقسم بينهم وبين الابن ما ذكر من القسمة بطريق العصبية وبنات الابن كبنات
 القصد ثبوت تلك الاحوال ثلث ولهن احوال ثلث اخرى فلذلك قال لهن
 احوال ست النصف الواحدة والثلثان للاثنتين فصاعدا عند عدم بنات القصد
 فيها ثلثان لثان من الثلث الاول ويترتب فيه عدم العصبية لان القصد ورد فيها وجبا
 فاذا اخذت من ثلث بنات الابن مقامهن ولهن السدس مع الواحدة العصبية
 تملكه للثنتين هذه حاله اول من الثلث لا تحوي والذكر عليها ان حق البنات الثلثان
 وقد اخذت الواحدة العصبية النصف ثلث القرابة فنحن سدسهن حق البنات
 فبنا خذ بنات الابن واحدة كانت او متعددة وما بقي من الزكاة فلا ولا عصبية
 فبنات الابن من ذوات الفروض مع الواحدة من العصبية وتقرن معهن العصبية
 ان كان معهن ابن الابن فان كان معهن ذكر او اثنان اسفل منهن درجة فلهن
 فرضهن كبنات العصبية مع ابن الابن فلهن فرضهن ولا يرثن مع العصبية عند عامة

عند ابن عيسى
 عند سائر الصحابة
 عند ابن عيسى
 عند سائر الصحابة

كبنات عصبية مع ابن الابن
 فان كن ذوات
 لان الابن

البنات اذ لم يبق منهن شيء من صفات البنات خلافا لابلن غنم اذ حكم بها عند حكم الوالد
وهذه حالة ثانية من التثنية الاخرى الا ان يكون خديا منهن او اسفل منهن غلاما يعقب
وحيث يكون البلاء بينهم للذكر من خط البنات هذه حالة ثالثة من التثنية الاخرى
تلك البنات التي اذا كان خديا لها غلام سواد كان اخصها او ابن عمها فانه يعقبها
كما ان الابن الصليبي يعقب البنات الصليبية وذكر لان الذكر من اولاد الابن يعقب
الا ناء الا في درجة او لم يكن للميت ولا صليبي بالاتفاق في جميع المال فكذا
يعقبها بالاتفاق البلاء من التثنية مع الصليبيين واليه ذهب عامة وعلمة الجمهور
وقال ابن مسعود لا يعقب من بل البلاء كله لان الابن ولا شئ لبناته او لوجع البلاء
عنه ما بينهم للذكر من خط البنات الا ثلثين لمراد حق البنات على التثنية وقول النجاشي لا يزاو البلاء الا في
على التثنية وايضا لا يزاو انما تصير عصبة بالذكر اذا كانت صاحبة فممن عند الاقر لا عنه او على الزا
كالبنات والا خوفا وانما اولم يكن كذلك فلا تصير به عصبة كبنات الاخوة والامام
مع بنهم واجيب عن الاول بان الاتفاق في الصليبيين بالفرق والاتفاق بنات الابن بالاصح
بالتعقيب وهي بيان مختلفان فلا يضم احد الحقيين الى الاخر فلا زيادة على التثنية وعنه
الثاني بان بنت الابن صاحبة فرض عند الاقر لا عن ابن الابن كنها محمية بالصليبيين
الا يرى اننا نأخذ النصف عند عدم الصليبية بخلاف بنات الاخ والعم اذ لا فرض لها عند الاقر
عن ابنهما فلا تفرق عصبة به هذا كله اذا كان الغلام خديا منهن واما لو كان اسفل
منهن فالحكم كذلك ايضا عند ناء طاهر المذهب وفاق بعض المتأخرين لا يعقب من بل
للبنات للغلام خاصة لان الذكر انما يعقب من في درجة لا من هو اعلى منه فان ابن
الابن لا يعقب البنات وايضا لو عتبل لذكر من هو اعلى منه لصار محروما لان في ارش
العصبة يقدم الاقر على البعد ذكر كان الاقرب او ان لا يرى ان الاخت لم يصار
عصبة مع البنت قدمت على ابن الاخ واذا صار محروما لم يعقب لحد او لنا ان هذه
الا ناء لو كانت في درجة الذكر لصارت به عصبة فاذا كانت اقرب منه كانت لذلك

او في وكيف ومن في درجة الغلام ههنا من البنات يستحق شيئا والفقهاء بان الله قرب
من البنات محروم بالاتفاق الا بعد منهن شيئا محال ويسقطون اي بنات الابن
بالابن خلافا لبنات الصليب فهذه ثالثة الا حوالا التثنية الاخرى وبها تم الا حوالا
الميت لبنات الابن ولو ترك الميت ثلث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض وترك
ايضا ثلث بنات ابن ابن آخر بعضهن اسفل من بعض وترك ايضا ثلث بنات ابن
ابن ابن آخر بعضهن اسفل من بعض بهذه الصورة

الفرق الاول	الفرق الثاني	الفرق الثالث
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

العليا من الفرق الاول لا يوارىها احد لانها ثلث الى الميت بواسطة واحدة ليس
في هؤلاء البنات من هو كذلك الوسطى من الفرق الاول توارى بها العليا من الفرق الثاني
لان كلا منهما تدعى الى الميت بواسطة اسفل من الفرق الاول وتوارى بها الوسطى من الفرق
الثاني والعليا من الفرق الثالث اذ كل واحدة منهن تدعى الى الميت بثلاث وسائط اسفل
من الفرق الثاني والعليا توارى بها الوسطى من الفرق الثالث لانهما كل واحد منهما له
بأربع وسائط اسفل من الفرق الثالث لا يوارىها احد لانها تدعى الى الميت بواسطة خمس
هذه البنات من هو كذلك اذ عرفنا هذا فنقول للعليا من الفرق الاول النصف لانها قامت
مقام بنت الصليب عند عدم بنت الصليب والوسطى من الفرق الاول مع من يوارىها وهي
العليا من الفرق الثاني السدس ككلمة للتثنية وذكر لان العليا من الاول طاقامت مقام
الصليبية قامت من دورها بدرجة واحدة مقام بنات الابن ولا شئ للصليبية وهي

ورد بانهم اجمعوا بنت بنت ابن وابن ابن عيان البلاء من نصيبها بين ولدي
 الابن هكذا للذكر مثل حظ الانثيين واجمعوا البلاء بنت وعم وعمه عيان البلاء
 للعم وحده واختلفوا في الاخ والاخت مع البنت فتقول الحامية بابن الابن وبنت
 الابن او من الحامية بانهم والعمه الابن انهم كما اجمعوا عيان البلاء او الم يكن مع بنت
 الابن وابن الابن بنت كان الحال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين كذلك اجمعوا عيان
 او الم يكن مع الاخ والاخت بنت كان الحال بينهما كذلك خلاف الم والعمه او الم يكن
 معها بنت كان الحال كله للعم وحده فكذا الحال في البلاء بعد نصيب البنت كذا ذكره
 الطحاوي في شرحه ان البلاء ان النصف او الثلث مع البنات او مع
بنات الابن لقوله عم اجمعوا الا خواتم مع البنات عصبة ذهب كذا
 لا تفصيل في خواتم مع البنات وهو قول جمهور العلماء وقال ابن عباس
 لا تفصيل بينهما مع البنات حكم فيما اذا اجتمعت بنت واخت بان النصف
 للبنت ولا شيء للاخت فتبين ان عمره كان يقول للاخت ما بين ففصلها
 وقار انتم اعلم ام الله يريد ان يبعث في امره فملك ليس له ولد وله اخت
 فلما نصيب ما ترك فقد جعل الولد حاجبا للاخت وليفت الولد بنتا وليذكر
 والاخ حجة من البرع من الثلث الى السدس وحج الزوج من النصف الى الربع
 وحج الزوج من البرع الى النصف فلا ميراث للاخت مع الولد ذكر اكان او انثى
 من ثمة الرابعة كونه استثنى منها انه يكون حاله خاصة ولكن من ذكر قد مر
 في احوال بنات الابن فاكفى هناك بغيره من النصف فقط وبنو الاعيان الى
 الاخوة والاخوات لاب وام وبنو الاعيان الى الاخوة والاخوات
 لاب كلهم يقطون بالابن وابن الابن وابن السفل وبالاب بالاخت
 وبالجد عند ابني له ما ذكره من ان السقط من ثمة على الحالة الخاصة
 للاخوات لاب وام وعلى السبعة للاخوات لا بل ما سقطت الاخوة

خلافه

خلافا للاح فانه ياخذ ما بقي من الالة بالعصبة ولا خصوص للاخت
 بناتها وانما نصيب عصبة بغيرها اذ كان ذكر القبر عصبة وليست
 للبنت عصبة فكيف نصيب الاخت مع عصبة والعمه ان الم اراد
 بالولد ههنا هو الذكر بغير قوله تعالى ويورثها ان لم يكن لها ولد وان
 بالاتفق لانه الاخ يورث مع القرينة وقد تأيد ذلك بالسنة حيث روي
 عن يزيد بن زريع ان رجلا سارا باموس الاشوري عن خلف بنتا
 وبنت ابن واخا فقال للبنت النصف والابنة للاخت ثم قال
 لسائل مثل ذكر من ابني محو واخبره عما يجب فلما سأل قال ابنت
 رسول الله وم قضي للبنت بالنصف وبنت الابن بالسدس تكلمة للثنتين
 وللأخت بالبلاء فلما اخبر ابن ابا موسى الاشوري بذلك قال لا نسأله
 عن شيء مادام هذا الخبر فيكم فدل ذلك على انهم جعلوا الاخت مع البنت
والاخوات لاب ولا خواتم لاب وام ولهن احوال سبع النصف
لواحدة والثلثان لاثنتين فصاعدا عند عدم الاخوات
لاب وام وذكر لما ذكرناه من النصوص في الاخوات لاب
وام على ما اشير اليه هناك ولهن السدس مع الاخت
لاب وام تكلمة للثنتين فان حق الاخوات ثلثان وقد اشر
الاخت لاب وام النصف فبقى منه سدس فيسقط الاخوات

خلافا للاح فانه ياخذ ما بقي من الالة بالعصبة ولا خصوص للاخت
 بناتها وانما نصيب عصبة بغيرها اذ كان ذكر القبر عصبة وليست
 للبنت عصبة فكيف نصيب الاخت مع عصبة والعمه ان الم اراد
 بالولد ههنا هو الذكر بغير قوله تعالى ويورثها ان لم يكن لها ولد وان
 بالاتفق لانه الاخ يورث مع القرينة وقد تأيد ذلك بالسنة حيث روي
 عن يزيد بن زريع ان رجلا سارا باموس الاشوري عن خلف بنتا
 وبنت ابن واخا فقال للبنت النصف والابنة للاخت ثم قال
 لسائل مثل ذكر من ابني محو واخبره عما يجب فلما سأل قال ابنت
 رسول الله وم قضي للبنت بالنصف وبنت الابن بالسدس تكلمة للثنتين
 وللأخت بالبلاء فلما اخبر ابن ابا موسى الاشوري بذلك قال لا نسأله
 عن شيء مادام هذا الخبر فيكم فدل ذلك على انهم جعلوا الاخت مع البنت
 والاخوات لاب ولا خواتم لاب وام ولهن احوال سبع النصف

لا ب خ تكلّم حق الاخوات ولا يرتفع مع الاقربين لا ب و ايم
 لانه قد كمل لها حق الاخوات اعني الثلثين فلم يبق للاخوات لا ب
 شئ الا ان يكون معهن اخ لا ب فيعصيهن وحيث يكون ابنا
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وذكر لا ب ميراث الاخوة والاخوات
 لا ب اجرهم يجري ميراث اولاد الابن ذكرهم كذكرهم وانما هم
 كانوا ثم واثارهم ان لا يقرن عصبة مع البنات او مع بنات
 الابن كما ذكرنا من قوله ثم اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة
 وهو قول اكثر اصحابنا والعلماء كما مر خلافا لابن عباس في
 واذا صرح بلفظ السادسة دون غيره كما قبلنا يومهم انه قوله لا
 ان يكون معهن اخ من اب من ثمة الرابعة كونه شتاء منها فلا
 يكون حالة خامسة ولكن مثل ذكر قدمنا احوال بنات الابن فاكتفى
 هناك بشهادة المفع فقط وبنوا الاقربان اي الاخوة والاخوات
 لا ب وام وبنوا العلوات اي الاخوة والاخوات لا ب كلهم فقط
 بالابن وابن الابن وان سقط وبالاب بالاقرب وبالجد
 عندنا حنيفة رخصة الله عليه ما ذكره طهنا من حكم السقوط
 مشتمل على احالة الخامسة للاخوات لا ب و
 وام وعلى السابعة للاخوات لا ب اما سقوط الاخوة

وام اجرهم يجري ميراث الاولاد الصلبة
 وميراث الاخوة والاخوات لا ب

بالابن فتقوله كما هو بغيرها ان لم يكن لها ولد ان ابن كما مر واما سقوط الاخوة
 فتقوله كما ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك والمراد الابن كما سبق واما سقوط
 بابنا الابن فلدخوله تحت الابن وقيامه مقامه عند عدمه واما سقوطهم بالاب فله منهم
 كلاله وتوريث الكلاله مشروط بنقل الولد والوالد كما عرفت واما سقوطهم بالجد عندنا
 حنيفة لا فلما سببا تنكره باب مقاسمة الجد ان شأنا سببا ومن المسئلة من المسائل
 استثنى كذا اول الباء من كون الجد الصحيح كالاب فان ابا يوسف ومحمد لم يجعله مستقلا
 كلاب لهؤلاء الاخوات ويسقط بنوا العلوات ايضا بالاب لا ب وام وذكر طاهر فتن
 ان ميراث الاخوة والاخوات لا ب وام جارحون ميراث الاولاد الصلبة وان ميراث
 بالاخوة والاخوات لا ب ميراث اولاد الابن ذكرهم كذكرهم وانما هم كانوا ثم حكما
 تحجب ولاد الابن بالابن كذا كتحجب ولاد العلوات بالاخ لا ب وام فان قلت ما ذكره طهنا
 مشتمل على حالة فاحتمل للاخوات من جهة الاب من سقطهم بالاخ المذكور فكيف قال احوالهم
 سبع قلت طهنا من ثمة السابقة من احوالهم كانه قال وبنوا العلوات كلهم يستحقون
 بالابن وابن الابن والاب والاخ لا ب وام الا انه لما ذكر اولادهم الا عيان مع غيره
 العلوات لم يكتف ان يذكر الاخ لا ب وام هناك كالاخ لا ب فلهذا كرره في سقوط بنات العلوات
 وحديثهم به وبوجود بعض النسخ وبالاحت لا ب وام اذا صارن عصبة اي اذا كانت
 مع البنات او مع بنات الابن كما علمته وانما سقطوا بها لانها لا ب وام وكونها
 عصبة اقرب الى الميت كما سببنا في باب لعصبة واما الام فلها احوال ثلث الدرس
 مع الولد لقوله كما ولا يورثه لكونه احد منهنما السدس كما ترك ان كان له ولد ولحق الولد
 بالاول الذكر والا فبنو ولا قرينة تخصه باحد من اولاد الابن وان سقط وذكر اما لان
 لا الولد يتناول ولاد الابن ايضا واما للاجماع على انه يقوم مقام ولاد الصلب في توريث
 الاولاد ثلثين من الاخوة والاخوات فصاعدا من اي جهة كان اما ان شأنا كانا من
 جهة الابوين معا او من جهة الاب ومن جهة الام لقوله كما وان كان له اخوة فلا ماله الدرس

الاخوة

واما كلهم

فقط

فقط

اي الميت

[illegible][illegible]

وأيضا موسى الأشعري أن أم الأب تترى مع الأب واختار فيه والخبر من سبيل ما
رواه ابن مسعود عن أبيه أنه علم أم الأب تترى مع وجه الأب والمخبر في ذلك أن أم
الجدات ليس باعتبار الأب بل بالأول لأن الأول لا يوجب استحقاق شيء من فرضها
كما ترى أيضا بل استحقاقه للأب باسم الجدات وبسبب هذه الأم أم الأب وأم الأب
فكما أن الأب لا يوجب الأول والثاني أيضا وهو مردود بأن محله الاسم لا يوجب إلا
استحقاق والورثة بل لا يوجب اعتبار الأول ثم نفى عنها معنى استحقاق السبب
والأول وكل منهما ثابت في الجب فكذا في السبب والآخر من الأول فعلق به
حكم الجب لا يوجب سبب الأب بالنسبة إلى الجد السبب مع عدم الأول كذلك إذا
انفرد الأول عنه ثبت به الجب أيضا فالجدات التي تدعى بالأب يجب به لوجوه الأول
وحتى بالأم لا يوجب السبب الجدات التي من قبل الأم تترى مع الأب مع كونها لها بها
لانعدام الأول وواجب السبب جميعا وإنما إن الأم تترى مع الأم كونه مدليا بها
فيقول قيل لأنه لم يوجبها الجب السبب لا المشاركة في النسب وقيل هذه القول
مستثناة عن القاعدة القليلة المدعى بغير محله هذا وأما تأويل رواه ابن مسعود
فيكون أنه حينئذ يكون أبوه بن رقيب أو كذا وكذلك تنقطع الأبوبات بالجدات
أم الأب وإن علمت كرم أم وهكذا فافهم تترى مع الجدات لها نسبت من قبله أن
ليست قرابتها من قبل الجد بل من وجهه فهي لا تنقطع به بل تترى معه كالأم مع الأب
إذا كان بعد الجد عن الميت لدرجته وأما إذا كان بعد الجد عن الميت كالأب
فإنه يترى معه أبوتيا أم الأب تترى به زوجة المذكور وأم أم الأب تترى به زوجة
أب للأب على هذه الصورة وإذا بعد عنه ثلث درجات تترى معه ثلث أبوبات

عن هذه الصورة
بن رقيب
بن رقيب
بن رقيب

بن رقيب
بن رقيب
بن رقيب

وهكذا كلما ازداد درجات بعد الجد ازداد بحسبها عدد الأبوبات التي يترى معه
والجدات القريبة من أبي جهة كانت أي سواء كانت من قبل الأم أو من قبل الأب
يجب لجد البعد من أبي جهة كانت البعد فيثبت الجب ههنا في أقسام أربعة
وهذا المذهب على ثلث واحد الروايتين عن زيد بن ثابت وفي رواية أخرى
عنه أن القربان كانت من قبل الأب والبعد من قبل الأم فهما سواء فيكون
يجب القربان أقسام ثلثة فقط عن تلك الأربعة وهو عمل بهذه الرواية ما كذب
الشافعي في الأصح من قوله والدليل عليها أن الجد أعاستحق بالأمومة ومنه
أن من جانب الأم أظهر فأنه أم تدعى بالأم والأب أم تدعى باب فإذا كانت
القربان من جهة الأم فلها ربحان بزيادة القرب وظهور صفة الأمومة جميعا فكانت
وأما إذا كانت القربان من جهة الأب والبعد من جهة الأم فلا حد بينهما ظهور
الصفة ولا أخرى زيادة القرب فتستويان في استحقاق الإرث ولنا أن استحقاق الجد
باعتبار الأمومة ومن الأصلية ومع الأصلية في القرب أظهر وأقوى منه في
البعد سواء كانت من جهة واحدة أو من جهتين فيكون من مقدمة على البعد
مطلقا ولو كان ظهور الأمومة موجبا للتقدم لكانت أم الأم مقدمة على أم الأب
مع تساويهما في الدرجة وهو باطل اتفاقا وأما كانت القربان كام أم الأب عند عدمه
مع أم الأم وكام الأم مع أم الأب أو محمية كام أم الأب عند وجوده فإنها
محمية به ومع ذلك يجب أم الأم ففي هذه الصورة أعني أن يخلف الميت الأب
وأم الأب وأم الأم تكون المال كله للأب عندنا لأن البعد محمية بالقربان
والقرب محمية بالأب ونظيرها أن الأصول يجب أم من الثلث المذكور مع
أو ثلث محمية بالأب وقال الحسن بن زياد ميثاق الجدات ههنا لا أم الأم وإن
كانت أبعد من أم الأب وبهذا قياس قدس على وهو أن القربان أعني إذا
كانت واردة وإذا كانت جلة ذات قرابة واحدة كام أم الأب والأصول ههنا فافهم

البناء والاشجار يدخل في بيع الارض ولا يدخل في بيعها فظهور ان البناء لا يدخل في
 انهم اقرب الى الميت في الدرجة حكمي وان لم يكن ذلك حقيقة لان الاتصال من الجانبين
 بغير واسطة وقدم بنوا البنين وابن سفلوا على الاب لان سبب احتقاقهم ايضا
 البنوة المتقدمة على البوة وكذا الاب اقرب درجة من الجد طر كظهوره فيما بين الابن
 وابن الابن وقيس الجد باب الاب يخرج عنه ابا لام الذي هو الجد لانه سبب فيكون
 ذكره في جاي با علم ضمنا من قوله فكل ذكر له دخل في شعبة الميت التي لم يزد الا اهتمام
 بامرهم فهو انبات ارضه وحرمانه بغيره ومن علام من الاجداد اذا تعدوا بقدّم منهم
 من كان اقرب درجة ثم هو ابيه ان لا خوف من بنوهم وان سفلوا تاخير الاخوة عن الجد وان
 علم قولنا بجهنم خلا فالهما في استقصاء باب مفاصلة الجد وانما اطلق الحكم ههنا
 بلا تشبيه على الخلاف لانه المختار للفقهاء وتأخير بنوهم عنهم نسب درجته ثم جرد جده الى
 الاعمام ثم بنوهم وان سفلوا تاخير الاعمام من الاخوة وتأخير بنوهم عنهم بعد الدرجة
 فظهر ان لباب العصبية بنفها انواع اربعة البنوة بغير واسطة او بواسطة والابوة
 كذلك والاخوة وفروعها والعمومة وفروعها والزيتب ما عرفت ثم ان بعد الترتيب
 بقرب الدرجة يرجحون بقوى القرابة اعني به ان بالمذكور وهو الترتيب بقوى القرابة ان
 ذوات القرابتين من العصبية اول من ذوى قرابة واحدة مع نسبا وبها في الدرجة
 ذكر كان ذوات القرابتين او التي تكونهم ان اعيان في الام يتوارثون دون
 ابي العلقات ان بنو الاعيان اول بالمدى من بنو العلقات والمقصود من ذكر الام
 ههنا اظهار ما يترجح به بنو الاعيان على بنو العلقات كماله لاب وام فانه مقدم
 على الام لاجتماعها وهذا مثال للذكر من ذوات القرابتين او الاخوات لاب وام او
 صارت عصبية مع البنت ان البنات الصلبية فانها ايضا اول من الام لاب خلافا
 لابن عسل من ذوات القرابة لا تصير عصبية مع البنات عند كتمانها مثال لا يتر
 من ذوات القرابتين وانما ذكرها ههنا وان لم تكن عصبية بنفسها لمشاركتها في الحكم من هو

سبب البناء والاشجار

عصبية بنفها وادام تقصر عصبية بل كانت ذات فرض فلها فرفضها والبلدة للاخ لاب
 وابن الام لاب وام فانه اول من ابن الام لاب لانها متساوية في الدرجة
 مع كون الام اول ذوات القرابتين وكذلك الحكم في اعمام الميت ثم اعمام ابيهم ثم اعمام جد
 ان يقصر بين هؤلاء الاصناف من الام اقرب الدرجة اول وفق القرابة ثانيا ثم الميت
 يقدم على عم ابيه المقدم على عم جده وذكر لقرب الدرجة وفي كل واحد من هذه الاصناف
 يقدم ذوات القرابتين على ذوى قرابة واحدة مع النسب في الدرجة فعم الميت لاب وام
 اول من عمه لاب وكذا الحال في عم ابيه وعم جده وكذلك الحكم في فروع هذه الاصناف
 فيعقد اول اقرب الدرجة وثانيا فوق القرابة فابن عم الميت مقدم على ابن الام وابن عمه وابن
 عم الميت لاب وام مقدم على ابن عمه لاب واما العصبية بغير فروع من السوء ومن لا
 فروع من النصف والثلثان الا ولا منهم ثبت اليقين فان حالها كمال البنت عند جدها
 الثالثة الاخوات لاب وام وانها كذلك اذ لم يوجد الثلث المتقدمة فهؤلاء الاربعة يقصر عصبية
 باحد منهن في ذكرنا في حالتهن وبول عمه صيرورة الاول بين عصبية قوله كما يوجبكم الله
 اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وعمه صيرورة الاخر بين عصبية قوله كما وان كانوا اخوة
 رجالا ونساء فلذلك مثل حظ الانثيين ومن لا فرض لهما من الامات واخواتها عصبية
 لا تقصر عصبية باحدها وذكر ان النص الوارد في صيرورة الاناث بالذكر عصبية اعمامه
 في موضعين البنات بالنسب والاخوات بالاخوة كما عرفت انما والاثاث في كل منهما
 ذوات فروع من فرض لهما من الاناث لا يتناول النص وايضا الام يقصر اخوتها
 بتعلقها من فرضها حالة الا نفي او العصبية كذلك يلزم تفصيل الا في الذكر والمساكين
 بينهما فاذا لم يكن الا في بناتهما صاحبة فرض فلا يلزم هذا المعنى من عدم تقصيرها باحدها
 كالم والعمه اذا كانا لاب وام اولاب كان الحال كله للم دون العمه وكذا الحال في ابن
 العم مع بنت العم لاب وابن الام مع بنت الام لاب واما العصبية مع غيره فكل من تقصر
 عصبية مع ان لا يكون كالخات لاب وام اولاب مع البنت سواء كانت صلبية او بنت

البنت اذا لم تكن من النصف والثلثين فها هو النصف الثاني

بنات العقب وبنات
 الابن الاربعة الاخوات
 فان حكمها كذلك اذ لم يوجد

ابن وسواء كانت واحدة او اكثر لما ذكرنا من قوله اجعلوا الاخوان مع الشيا
خصبة والمرا من الجوعين صهنا طوا الجسد واحدا كان او متعدد او الفرق بين ما بين
العصبيين ان الغير في العصبية بغير يكون عصبية بنفسه فيتعدي بسببه العصبية لا
الا نغ في العصبية مع غيره لا يكون عصبية اصلا بل يكون عصبية تلك العصبية جامعة
لذلك الغير اخر العصبية مولى العتاقة عندنا مقدم على ذور الارحام والرقعما ذور
الفروع وهو قولنا نكح ثابت به وقال ابن مسعود هو مؤخر عن ذور الارحام
امضا ولم يندك بقوله نكح او نكح الارحام بعضهم او ما ببعض في كتاب الله تعالى ان بعضهم
اقرب الي بعض ممن ليس له رحم والميراث ينتج عما القرب بقوله وم من اعق عبد الله مولى ابن عبدك
فان شكك فهو خبره وان كثر فهو شره وان مات ولم ينكر وارثا كنت انت عصبته
وقد شرط في تزويج مولى العتاقة ان لا يدع المعق وارثا وذو الارحام من قبيل
الوعدة والجواب عن الآية فهو ان سبب نزولها ما روى من انه لم يبق من الامة
اخر بين المهاجرين والا نصار وكانوا يتوارثون بذلك فسنح الله تعالى هذا الحكم
بهذه الآية وبيّن ان الرحم مقدم على الموالات والموالات ولا نزاع لنا في تقدم
ذو الرحم على مولى الموالات واما عن الحديث فهو انه لم يرد بقوله ولم يدع ان لم يدع
وارثا مولى عصبته الا يدعي انه قال م في ارض كنت انت عصبته ولم يندك كنت انت
وارثه واذا كان مولى العتاقة عصبته مولى اخر العصبية كما دل عليه الحديث كان
موقدا على ذور الارحام والرقع تقدم العصبية عليها ثم المعق يترث من معتقه مطلقا
سواء كان اعتقه لوجه الله تعالى او للشيطان او اعتقه على انه سائبه او بشرط ان لا ولا
عليه او اعتقه على مال او بلا مال وبطريق الكتابة ما عجز ذكر وقال ما كان اعتقه
لوجه الشيطان او بشرط ان لا ولا عليه لم يكن مستحقا للمولا لانه صلة شرعية والتا صد
لوجه الشيطان فذا ركب بالعتاق المعصية فتخوم هذه الصلة ومن قرع بنق الحيا
الولاء فقد ردها فلا يتخوم ولما ان السبب هو العتاق لقوله عم الله لمن اعق

عن النبي صلى الله عليه وسلم في العتاق من اعق عبد الله مولى ابن عبدك
فان شكك فهو خبره وان كثر فهو شره وان مات ولم ينكر وارثا كنت انت عصبته
وقد شرط في تزويج مولى العتاقة ان لا يدع المعق وارثا وذو الارحام من قبيل
الوعدة والجواب عن الآية فهو ان سبب نزولها ما روى من انه لم يبق من الامة
اخر بين المهاجرين والا نصار وكانوا يتوارثون بذلك فسنح الله تعالى هذا الحكم
بهذه الآية وبيّن ان الرحم مقدم على الموالات والموالات ولا نزاع لنا في تقدم
ذو الرحم على مولى الموالات واما عن الحديث فهو انه لم يرد بقوله ولم يدع ان لم يدع
وارثا مولى عصبته الا يدعي انه قال م في ارض كنت انت عصبته ولم يندك كنت انت
وارثه واذا كان مولى العتاقة عصبته مولى اخر العصبية كما دل عليه الحديث كان
موقدا على ذور الارحام والرقع تقدم العصبية عليها ثم المعق يترث من معتقه مطلقا
سواء كان اعتقه لوجه الله تعالى او للشيطان او اعتقه على انه سائبه او بشرط ان لا ولا
عليه او اعتقه على مال او بلا مال وبطريق الكتابة ما عجز ذكر وقال ما كان اعتقه
لوجه الشيطان او بشرط ان لا ولا عليه لم يكن مستحقا للمولا لانه صلة شرعية والتا صد
لوجه الشيطان فذا ركب بالعتاق المعصية فتخوم هذه الصلة ومن قرع بنق الحيا
الولاء فقد ردها فلا يتخوم ولما ان السبب هو العتاق لقوله عم الله لمن اعق

من قبل ابيه فاذا ثبت ولا من قبله الاب ولا الولد الامواله وكيف
لا والنسبة الى الام ضرورية كولد الزنا وولد المملوكة حتى اذا اكد بطلان
نفسه صار الولد منسوباً اليه ولو ترك ابن المعتق اب المعتق وابنه كان عند
اب يوسف بن سعد بن لؤلؤ، لاب وابنه لابن هذا قوله الاخير هو احد
الروايتين عن ابن مسعود وبه قال الشريخ والنخعي وعند ابي حنيفة الولد كله
لابن وهو اختيار سعيد بن المسيب ومذهبنا في قوله والفكر لاب يوسف
وجه قوله الاخير ان الولد كله انما للملك فيلحق بحقيقة الملك ولو ترك المعتق
مالاً وترك اباً وابناً كان لابيه سدس ماله والباقي لابنه فكذا اذا ترك ولداً
والجواب انه وان كان انما للملك لكنه ليس ببار ولا له حكم المال كالتقصاص الذي
يجوز الاغتياص عند بالملك بخلاف الولد، فلا يكون فيه سهام الورثة بالفرضية كما
في المال بل هو سبب في بطريق العصوبة فيعتبر الاقرب فالاقرب والابن اقرب
العصبة ولو كان يكون فيه سهام الورثة بالفرضية كالمال كان للاب نصيب
من الولد، بالارث عما ان قوله عم الولد الحجة كحجة النسب ان لا يباع ولا
يورث ولا يوصى به لغيره وانما قوله الاول الذي هو مذهبنا ولو ترك
المعتق ابن المعتق وجده فاقول، كله لابن بالتناق وذاك لان الاب
كالابن في العصبة نظراً لان انصال كل منهما بالميت بل واسطة
وكون الابن اقرب يحتاج الى ما من ان زيادة قرينة امر حكمي فوقع الخلاف
طناً بخلاف الجد فيكون الاب اقرب من الجد فيكون الابن اقرب منه بله نسباً
فلا يراه الجد في الولد، بله خلاف في ومنه من المسائل الاربعة المستثناة
عما قول الاخير لاب يوسف حيث لم يجعل فيه الجد كالأب قال الشيخ الاسلام
ظاهر زاده ولو ترك جد المعتق واخاه كان الولد كله للجد عند ابي حنيفة لانه اقرب
الى الميت في العصبة من الاخ عا مذهبنا وعندهما الولد بينهما فيغيره وذكر

من قبل

من قبل ابيه فاذا ثبت ولا من قبله الاب ولا الولد الامواله وكيف
لا والنسبة الى الام ضرورية كولد الزنا وولد المملوكة حتى اذا اكد بطلان
نفسه صار الولد منسوباً اليه ولو ترك ابن المعتق اب المعتق وابنه كان عند
اب يوسف بن سعد بن لؤلؤ، لاب وابنه لابن هذا قوله الاخير هو احد
الروايتين عن ابن مسعود وبه قال الشريخ والنخعي وعند ابي حنيفة الولد كله
لابن وهو اختيار سعيد بن المسيب ومذهبنا في قوله والفكر لاب يوسف
وجه قوله الاخير ان الولد كله انما للملك فيلحق بحقيقة الملك ولو ترك المعتق
مالاً وترك اباً وابناً كان لابيه سدس ماله والباقي لابنه فكذا اذا ترك ولداً
والجواب انه وان كان انما للملك لكنه ليس ببار ولا له حكم المال كالتقصاص الذي
يجوز الاغتياص عند بالملك بخلاف الولد، فلا يكون فيه سهام الورثة بالفرضية كما
في المال بل هو سبب في بطريق العصوبة فيعتبر الاقرب فالاقرب والابن اقرب
العصبة ولو كان يكون فيه سهام الورثة بالفرضية كالمال كان للاب نصيب
من الولد، بالارث عما ان قوله عم الولد الحجة كحجة النسب ان لا يباع ولا
يورث ولا يوصى به لغيره وانما قوله الاول الذي هو مذهبنا ولو ترك
المعتق ابن المعتق وجده فاقول، كله لابن بالتناق وذاك لان الاب
كالابن في العصبة نظراً لان انصال كل منهما بالميت بل واسطة
وكون الابن اقرب يحتاج الى ما من ان زيادة قرينة امر حكمي فوقع الخلاف
طناً بخلاف الجد فيكون الاب اقرب من الجد فيكون الابن اقرب منه بله نسباً
فلا يراه الجد في الولد، بله خلاف في ومنه من المسائل الاربعة المستثناة
عما قول الاخير لاب يوسف حيث لم يجعل فيه الجد كالأب قال الشيخ الاسلام
ظاهر زاده ولو ترك جد المعتق واخاه كان الولد كله للجد عند ابي حنيفة لانه اقرب
الى الميت في العصبة من الاخ عا مذهبنا وعندهما الولد بينهما فيغيره وذكر

فان اتصل
بواسطة الاب

مجدد في كتابه لولا عن كتاب الصحابة كبر وعلى وابن مسعود وزيد بن ثابت
وابن بن كعب وغيرهم انهم قالوا الولد للكبرى فالسند لبعض الفقهاء بظاهر
عنا ان الولد لا يكون للمعتق سنا بعد موته فانه قائم مقامه في العتق كمن
المذنب عندنا ان المراد بالكبرى العرب ان يقدم في التحقيق الولد اقرب بن
المعتق يوم موته حتى ان مات المعتق عن ابن وابن ابن اخر كان الولد لابن
لانه اقرب ومن مملوك دارم ومن مملوك عليه ويكفر ولا فله هذا البحث ثم المباشرة
العصبات السبية وتبين على ان العتق وان لم يكن اختياريا سبب للولاء و
تفصيل الكلام في هذا المقام ان القرابة على ثلاثة انواع الاولى القرينة وهي قرابة
في الرحم المحرم في الولد اما بطريق الاصلية كالابوين والجداد وان علوا واما
بطريق القرينة كالاولاد والاولاد وان سفلوا فمن مملوك وامد من مملوك
عتق عليه انفا اراد عتقه او لم يردها المثل المتوسطة وهي قرابة المحارم غير
العودين اعني قرابة الاضوة وان خوات واولادها وان سفلوا وقرابة الاعمام
والبنات والاخوال والحالات دون اولادهم ومن مملوك احدا من هؤلاء الم
عتق عليه ايضا عندنا خلا فالت في النسخ الثالث البعثة وهي قرابة ذوى
الرحم غير المحرم كالاولاد الاعمام والاخوال فاذا مملوك احدا منهم لم يعتق عليه
بلا خلا في ذلك في مسألة الخلا فانه ليس بينهما قرابة قرينة في الاصول
والفروع فلا يعتق احدهما على صاحبه كالاولاد الاعمام الا يرى ان قرابته في الاحكام
كقرابة اولادهم حيث يغلب منها دقة كل منهما لصاحبه ويجوز لكل ان يفتع زكوة
في الاخرى ويجوز القصاص بينهما من الجانبين وتحرر حليلة كل منهما لصاحبه
بخلاف الوالدين والمولودين ولما روى عن ابن عباس ردا ان رجلا
قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وجدت اخي يباع في السوق فاشتريته وانا اريد
ان اعتقه فقال صلى الله عليه وسلم والمعتق في ذلك ان القرابة المتأثرة بالحمية

لا قد مر بيانه في احوال مولاة فالزوج يجب من النصف الرابع والزوجة من
الرابع الى الثمن لوجه الولد او ولد الابن والام يجب من الثلث الى الدس بالولد
سلو ولد الابن او الاثنين من الاضوة والاخوات وبنات الابن يجب مع بنت الصليب
النصف الى الدس ثلثة للثلاثين والاخت لاب يجب مع الاخت لاب وام من النصف
الى الدس ايضا كان كشف لدر تفاصيلها فيما سبق وثانيها يجب حرمان وموان
يجب عن الميراث بالمرأة فيصير حرما بالكلية والورثة فيه ان يجب الحرمان والتكليف
فريقان فريق لا يجبون هذا الجب حال الستة وان كان البعض منهم يجب حجب النصف
وهم ستة ثلثة من الرجال الابن والاب والزوج وثلثة من النساء البنت والام و
الزوجة فان قلت قلت قد يجب هذا الفريق بالعتق والردة والرقبة فله يصح انهم لا يجبون
بحال البنت قلت الكلام في الورثة وهم عما ذكر التقدير لموا بورثة وفريق يرتون
بحال ويجبون حجب الحرمان بحال اخر وهم غير مولاة الستة من الورثة سواء كانوا
عصبات او ذوى الفروض وهذا اي يجب الحرمان في الفريق الثاني من غير اصلين احدهما
ان كل من يولد اي ينتمي الى الميت بشخص لا يرتب مع وجه ذلك الشخص كابن الابن
فانه لا يرتب مع الابن سوى اولاد الام فانه يرتب مع امها مع انهم يولدون الى الميت
بها وذكر له عدم اختلافها بجميع النكحة وتحتقن هذا الاصل ان الشخص المذنب ان اخفى
جميع النكحة لم يرتب الميراث مع وجهه سواء اخذ في سبب الارث كماله الارث والجد والابن
وابنه او لم يخذل كماله الاب والاضوة والاخوات فان المذنب احوز جميع المال لم يبق
للمذنب شي اصله وان لم يتحقق الميراث للجميع فان اخذ في السبب كان الامر كذلك كماله
الام وام الام لان الميراث لما اخذ نصيبه بذلك السبب لم يبق للميراث مع النصيب لولا يتحقق
بذلك السبب شي وليل نصيب اخذ فصار حروما وان لم يخذل في سبب كماله الام واولاد
فان الميراث به باخذ نصيبه المستند الى سببه والميراث باخذ نصيبه اخر مستند الى سبب
اخر فله حرمان فان قبض البنت الام شح في جميع النكحة اذا اتفقت عن غير هاتين صحا

الفرأبض والعصبة قلنا ليس في ذلك اختلافي من جهة واحدة فانها تتحق بعضا
بالفرأبض وبعضها بالفرأبض المأز أو اختلافي بجميع من جهة واحدة كذا في العصبة والاصل
الأقرب قاله قرب كذا ذكرنا في العصبة قد مر في باب العصبة انهم يرجعون بقرب
الدرجة قاله قرب منهم بحسب ما في سواء اخذ في السبب لا في جارية غيرهم ايضا
اذا كان هناك اتحاد السبب كذا في الجدات مع الام وفي بنات الابن مع الصليبين وفي
الاخوات لابن مع الاخوات لابن وام والاصل يكسب المصنف بالاصل الاول كذا يتوهم ان
ولد الابن ذكر كان او انثى يرث مع الابن الذي ليس بابيه فانه لا يدرك بالاصل
كذلك يتوهم ان ام الام لا يرث مع الابن هكذا قيل وفيه نظر لان اصل الام ان اجد
مهننا على ظاهر وهو ان الاقرب في الدرجة مطلقا يجب الا بعدلهم منه حجج الام بالاص
وحجج ابن الابن لابن وام بالاص لانهم في آفة قيد بان يكون الا بعدلها بالاقرب كان
الاصل الاول فلا معنى لعلها اصلين فكان الوهم الاول لازما وهو ان اولاد الابن مع
يرثون مع الابن الذي ليس باباهم فان قلت المراد ان الاقرب بحسب الدرجة من العصبة
يجب الا بعدد اول عاذه قوله كذا ذكرنا في العصبة قلنا هذا الاصل انما ذكر للفرأبض
الذين يرثون تارة ويحرمون اخرى فيندرج فيهم العصبة وغيرهم فذكر العصبة على
سبيل التنبه دون التخصيص كما اننا في البه والحووم من الميراث بالكلية لا يجب عندنا غير
اصل لا يجب حرمان ولا يجب نقصان وهو قول عامة الصحابة روي ان امرأة مسلمة
ترك زوجا مسلما واخوين من امها مسلمين وابنا كافرا فقص فيها عا وزيد بن ثابت
بان للزوج النصف ولا خير بها الثلث وما بقي فهو للعصبة وعند ابن معمر في الحووم
حج بالنقصان لا يجب الحرمان في المسئلة المذكورة يكون عند الزوج الربع ولا خير
الثلث والباقي للعصبة من انما يقتضيه رواية هذا الكتاب وقد يرون عند ايضا انه
جعل في تلك النسبة للزوج الربع ولم يجعل الا خوين شيئا بل حكم بان ما بقي للعصبة فعند
في حجج الحووم لغير حجج الحرمان روايتان كالكاظم والناظر والرفيق هذه المسئلة الحووم

الذين لا يجب عندنا اصلا ويجب عند ابن معمر حج بالنقصان دليل على ذلك ان هذا الحج
ثبت في النص باسم الولد والاص وهذا الاسم ينشأ من المسلم والكافر واليهود والنصارى
وغيرهم فالنقصان يكون الولد والاص وارثا زيادة على النص وهي نسخ فلا يثبت الا
بما ثبت به النسخ واما حجج الحرمان فهو باعتبار تقدم الاقرب على الا بعدد وانما يتصور
ذكر اذا كان الاقرب مستحقا بخلاف حج بالنقصان فانه ينقل من الاكثر الى الاقل فلا فرق
في هذا المعنى بين ان يكون الحاجب وارثا وغير وارث واما ان الام وان كان ام كمن
ذكره في آية الموارث يدل على ان الموارث فان من لا يصلح للميراث اصله كالكاظم
مثلا جعل في حق استحقاق الارث كالميت فكذا يجعل في حق الحج غير انه ايضا لغوات الا هلية
بخلاف الاخوة مع الاب فانهم يحبون الام ولا يجعلون كالموت وان كانوا لا يرثون معه
لان اهلية الارث ثابتة لهم وانما لم يرثوا في هذه الحالة لفقدان شرط هو عدم الالب ايضا
اذا لم يحج الكافر حج حرمان كذا الرواية المشهورة عنه فكذا لا يجب حج بالنقصان اولاد
يرثها ان في الحرمان تقدم الاقرب على الا بعدد في النقصان تقدم الحاجب على
المجبوب في البعض فاذا كان صفة الورثة في الحاجب شرط هناك كانت ايضا شرط
طهرنا هذا وقد ادعى الطحاوي في كتابه اختلاف العلماء انهم قد اجمعوا على ان من
خلف ابا محمدا او كافرا وجدا مسلما فان جده يرث منه فقد جعل الاب غير له عدم
فلم يجب له الجدا اصلا والحج يجب حرمانا يجب غيرهم كله الجدين بالانفا فبيننا وبين ابن معمر
كاشين من الاخوة والاخوات فصاعدا من ان جهة كانا ان من الابوين كانا او من
اصدها فانها لا يرثان مع الاب ولكن يجب ان الام من الثلث الى الثلث وكذا الحال
في حج حرمان فان ام الاب محجوبة به وصاحبة لام ام الام اما عند ابن معمر فله ان
الحووم عند حاجب مع انه ليس بوارث اصلا فكذا لا يجب له بل هو اولاد وارث من وجهه
وجه واما عندنا فلا في الحووم انما جعلناه غير له المودوم لانه ليس باهل للميراث من كل وجه
خلفه والحج فانه اهل له من اوجه دون اخرى فجعل كالميت في حق استحقاق الارث قوله يرث

وذكر ان يخرج اقل من النوع الثاني مواساة وقد دخل فيها خرج الثلث والثلثين
فاكتفينا بها خرجا للكل ثم اخذنا خرج الربع وهو الاربعة فوجدنا بينها وبين الستة موافقة
بالنصف فخرجنا نصف احدهما في كل الاخر فصار اثنا عشر فخرج من الفروض المختلطة و
منه خرج ما يلزم المذكورة واذا اختلف الثمن من النوع الاول بكل النوع الثاني او بالثلثين
والثلث والدرس وهذا الاختلاط انما يتصور على راي ابن معمر لان المحرم يجب عند
حجب التفصيل كما اذا ترك ابنا كافرا وزوجة واما واختين لابي وام واختين لام فان الابن
المحرم يجب عنه الزوجة من الربع والثمن واما على راي ابنه فغير متصور لان الثمن اذا كان للزوجة
وجب ان يكون صاحب الثلثين بنتين وصاحب الدرر اما او جدة ووج بنوع صاحب
الثلث لان صاحبه اما لام او اولاد لام والام والام طه لا فوجب من الثلث اما الدرر واولاد
فوجب من جميع الثلث فيكون اختلاط الثمن بالثلثين والدرر فقط دون الثلث او اختلاط
الثمن ببعض النوع الثاني اذا اختلط بالثلثين والدرر كزوجة وبنتين وام او
بالثلث والدرر على راي ابن معمر وفي كزوجة وام واختين لام وابن محرم او بالثلثين
والثلث على رايه ايضا كزوجة وابن كافر واختين لابي وام واختين لام او اختلط بالثلثين
فقط كزوجة وبنتين او بالدرر فقط كزوجة وام واب او بالثلث فقط كزوجة وابن رقيق
واختين لام على رايه ايضا فهو من اربعة وعشرين يري ان يخرج فرايض هذه الاختلاط ان
كلها موطوعة العدد ومنه خرج ما يلزم وبها نذكر ان يخرج اقل من النوع الثاني الستة
المدخل فيها يخرج الثلثين والثلثين فوجب الاكتفاء بها كما عرفت وبين الستة ويخرج الثلث
اعني الثمانية موافقة بالنصف فخرجنا نصف احدهما في كل الاخر فصار اربعة وعشرون
ايضا بين يخرج الثلث والثلثين ويخرج الثمن مائة فخرجنا الطرة الطرة الطرة الطرة
اربعة وعشرون فخرج الفروض المختلطة بالثمن **باب** **العول** بوزن اللفظ
بشغل عيني المبطل الجور يقال فلان يعول على ان يبطل جارية ويبقى العلية يقال عول جيرة
ان عول وبقي الرغ فبطل عيال المثلثة اذا رضعه ومن هذا الخبر اخذ المصنف المصطلح عليه فذكر

[The text on this page is extremely faded and illegible due to the poor condition of the manuscript. It appears to be a continuation of the legal discussion on inheritance and family law, but the specific details cannot be transcribed.]

قال القول ان يراد على الخرج شئ من اجابة كدره او ثلثة الا غير ذلك من الكسور الموجودة
فيه ادا اصاب الخرج من فرض وحاصله ان الخرج منهما ضايق عن وفاء بالفروض الجمعية في
يرفع الزكاة الى عدد اكثر من ذلك الخرج ثم تقسم حتى يدخل النقصان في فرضين جميع الودعة على
نسبة واحدة كما سياتي تفصيلا وقبل هو ما خوف من المعنى الاول لان المسئلة
ما لت على اسهلها بالجر حيث تنقسم من فرضهم او المعنى الثاني لان المسئلة غلبت عليها
ما دخل الفرض عليهم واول من حكم بالقول ثم رفعه عنه فانه وقع في عهد صور ضايق
خرجها عن فرضها فشا ور القهاية فيها فاشار العباس به الى القول وقال اعملوا انما
فتا بعود على ذلك ولم ينكر احد الا انهم بعد من فاعيله جعلوا الثلثة في فرض لم ينفذ
حقيقة وكان مهيئا وسأله رجل فقص بالفرضية العائيلة فقال ادخل الفرض على
من يولد طال او من الاخوان والسيات فانه ينقسم من فرضين مقدار الفرضين غير
مقدر فقال الرجل ما ينقسم فتوا ان شيئا فانه ميراث تقسم بين ورثته على غير رايك فقصبت
وقال هؤلاء يتعولون حتى يتكفل ثلثة الله على الكاذبين ان الاصل احصى رمل على الخ
عدو لم تجعل في مال نصيبين وثلثة ادبوت كلامه انه اذا تعلق حقوق مال لا يفي بها
يقدم منها ما كان اقوى كالتجهيز والدين والوصية والميراث فاذا اصابا فقت الزكاة عن
الفروض يقدم الاقوى ولا يشا ان من ينقل من فرض مقدار الفرض اخر مقدار يكون صاحب
فرض من كل وجه فيكون اقوى ممن ينقل من فرض مقدار الفرض اخر غير مقدار لانه لا يشا
من وجه وعقبة من وجه فاذا حال النقص او انما يمان عليه او لا لان ذوى الفروض
مقدّمون على العصبية ولنا ان اصاب الفرض الجمعية في الزكاة قد شأوا في
السبب الاستحقاق وهو النقص فيساوون في الاستحقاق وحي باخذ كل واحد منهم جميع
حقه ان اتبع المخلو وبغير جمع حقه ادا اصاب المخل كالقرم في الزكاة فاذا اوجب الله تعالى
ملك نصيبين وثلثة مثلا سلم ان الم او الفرض لهذه الفروض في ذكر المال لا محالة وفائدة بها
بطلان التجهيز واخوانه فانها حقوق مرتبة كما سلف النقل من الفرض الى العصبية لا

يقتضون بيان

مال

لا يوجب ضعفه لان العصبية اقوى للميراث فكيف ثبت النقصان او الامان
بهذا الاعتبار في بعض الاحوال فاذا الحق ما عليه عامة الصحابة وجمهور الفقهاء مع
اسلم ان مجموع الخارج سبعة لان الفروض المذكورة في كذا برائة سبعة وخارجها ثمانية
أحد او الاثنان والثلثة والاربعة والخمسة والستة والاربعة والخمسة والثلثة والثلثة
كما تم وقد عرفت ان الاختلاف الذي يكون في نوع وامر يقتضي خروجا خارجا عن تلك المسئلة
وان الاختلاف بين النوعين يقتضي خارج ثلثة هي ثلثة وان غير واربعة وعشر فكن
الستة من تلك المسئلة فبق اثنان ادا انقصا المسئلة صارا لمجموع سبعة اربعة منها ان من تلك
السبعة لا نقول صلا لان الفروض المتعلقة بهذه الخارج الاربعة اما ان يفي المال بها
او يفي منه شئ رايد عليها ومن الاثنان والثلثة والاعية والخمسة والاربعة فلا نقول في الاثنان والثلثة
المسئلة انما يكون من اثنين ادا كان فيها نصفان كزوج واخت لاب وام او نصف
وما بقي كزوج واخت لاب وام ولا في الثلثة لانها خارج منها اما ثلث وما بقي كام واخ
لاب وام واما ثلثان وما بقي كبن وبنت واخت لاب وام واما ثلث وثلثان كما خبير لام واختر
لاب وام ولا في الاربعة لان ما يخرج منها اربعة وبق كزوج وابن او ربع ونصف وما
بق كزوج وبنت واخت لاب وام او ربع وثلث الثلثة وما بقي كزوجة وابن او ثلث ونصف
وما بقي كزوجة وبنت واخت لاب وام فلا نقول في شئ من سائر هذه الخارج الاربعة وثلثة
منها قد نقول اما الستة فانها نقول بالاعية وثلثة او شفعان نقول بسدسها السبعة
فيما اذا اجتمع نصف وثلثان كزوج واختين لاب وام ونقول بثلثها الثانية فيما اذا اجتمع
نصف وثلثان وسدس كزوج واختين لاب وام وام او اجتمع نصفان وثلث كزوج واخت
اخت لاب وام واختين لام ونقول بنصفها الماسة اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث
كزوج واختين لاب وام واختين لام او اجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج واخت
لاب وام واختين لام وام ونقول بثلثها الماسة اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث وسدس
كزوج واختين لاب وام واختين لام وام ومثل المسئلة بسماوية اذ في نزع فيها بان كزوج

ثلاثة من عشرة فجعل بطوف في البلد وسأل الناس عن امرأة خلفت زوجها ولم يترك
ولدا ولا ولدا بين ماداً نصيب الزوج فكانوا يقولون النصف فنقول لم يعط الشرح
لا نصفا ولا ثلثا بثلثه ذكر فطلبه وعذر وقال قد سبق بهذا الحكم امام عادل ورعي
واراد به عذرهم واما ان عمن فمن يقول ان السبعة عشر ورا لا شفعان يقول بنصف
سدرها الى ثلثة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وسدس كزوج واختين لأم وأخت
لأم وتقول برهما الى خمسة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وثلث كزوجة واختين لأم وأخت
واختين لأم واجتمع ربع وثلثان وسدسان كزوجة واختين لأم وأخت لأم وأخت
وتقول بسدرها وربها الى سبعة وربها عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وثلث وسدس
كزوجة واختين لأم وأختين لأم وأختين لأم وأختين لأم وأختين لأم وأختين لأم
وعشرين عولا واحدا للمسئلة المبررة التي اجتمع فيها الثمن والثلثان والسدسان و
هي امرأة وبنات وابوان واما بنت مبررة لا تها سليل عن عذر عا مبررة
فاجاب على عذرهم بقوله فقال انما مقتضا ليس للزوجة الثمن وقال حصار عا مبررة
ومقتضى خطبة فتجوز من فظنهم ولا يرد عا رابعة وعشرين عولا العدد الذي
عشر واثني عشر من مبررة فان عذر عا رابعة وعشرين عولا الى احد
وثلثين بزيادة سدرها وغناها عا امرأة وام واختين لأم وأختين لأم
ولبن الحرم اذا عذر عا ثلث الابن الزوجة من الربع الى الثمن فالمسئلة عذر من
اربع وعشرين لا خلاط الثمن من النوع الاول بكل النوع الثاني والثالث الى احد
وثلثين اذ للزوجة الثمن وهو ثلثة ولاثم السدس ومواربة ولاختين لأم وأختين لأم
اختر ستة عشر للاختين لأم الثلث وهو ثمانية فالجمع احد وثلثون وعند غيره من
المسئلة من ان عذر عا سبعة عشر والليل عا اخضر العول فيما ذكر من الوجوه
استقرت صورة اجتماع الزوجين كما لا يخفى **فصل** في معرفة النازل والنازل
والتوافق والتباين بين العددين هذه مقدمة يحتاج الى معرفتها في تقيم النكحة

على اعداد مستحقين بلا كسر عا العدد من كون احداهما ويا بالآخر ثلثة وثلثة مثلا
وسميتان مثلا ثلثين ولا يرد منها من اعتبارها في ثلثين والاختلاف في ثلثة مجزا عن
الحكم لا يغير فيه فلا يتصف بالمساواة قطعاً ونزاعاً العدد من اختلاف ان بعدا لها
لا كثر ان يقيس ومع عا اي افناق اياه ان اذا ان الاقل من الاكثر مرتين او اكثر
لم يسع من الاكثر ثلثا كالثلثة والسته فالك اذا القيت الثلثة من الستة مرتين فثبت
السته وكذا الحال اذا القيتها من الستة ثلث مرات انقست الستة بالسته فهذا
العددان سمعان بالمداخليين اصطلاحا خلافاً والثانية فالك اذا القيت الثلثة منها مرتين
بق اثنان فلا يمكن افناقاً بالثلثة لكن اذا ان منها اثنان اربع مرات فثبت الثمانية فيها
ايضا من اطلاق واختلاف العددين في انفسها بالقله والكثرة لا يتصور في الثمانية بل في
التداخل وما بعد الا انه خرج بذكر الاختلاف في التداخل وحده واشهره فيها بعد
ثم انه في التداخل بعضها من آخرين مثلا من له ثلث او ثلثون داخل العدد من مولي لم
اكثر العدد من منقسم على الاقل فسمي صحيحا ان قسمه لا كثر فيها كالثمة فانها منقصة
على الثلثة وعلا اثنين ايضا بلا كسر فيصيب من الستة كل واحد منها ثلثة اثنان ومن
اثنين ثلثة وقس على ذلك سائر المداخليين والسبب في انه اذا عذر عا ما هو اكثر منه
كالاكثر من الاقل او اثنان فيصيب الثلثة كل واحد من احاد الاقل احد صحيح بعد امانه
الاكثر من الاكثر وعلا هو السبب ايضا فيما ذكره بقوله او ثلثون التداخل هو ان ربح على
الاقل مثله او امانه فبا ومن الاكثر فاذا ربح مثلا على الثلثة مثله مرة صارت ستة
ومرتين صارت ثلثة واما قوله او ثلثون هو ان يكون الاقل جزءا الاكثر من قبيل
الاختلاف في العباد فاف في العدد الاقل ان كان بعد الاكثر يسمى جزءا له اصطلاحا
وان لم بعده كان اجزاء له فام او باجزء ما كان جزءا واحدا لا مكررا فلا يتقصر التفرق
بح بالاربعة ثلثة الى العشرة فانها خلافا ولا بالثلثة بالقبيل الى الحمة لانها ثلثة
انها سها من ثلثة وسته فان الثلثة ثلث الستة فهي جزءا لها بعد ثلثة مرات ويا

بان يزداد عليها مثلها مرتين والتمتع منقسمة عليها بلا كسر كما مر في امثال للتد اخل على
 جميع التقاسير وتوافق العدد بين في جزء كالنصف ونظاير ان لا بعد اقله الاكثر
 ولكن بعد ما عود ثالث هذا التعريف صحيح اذا فسر العدد بالكمية المتألفة من الواحدات
 فلا يكون الواحد عددا وكذا يصح على هذا التقديم تعريف التوافق بما ذكره واما
 اذا فسر العدد بما يقع في مراتب العدد دخل فيه الواحد ايضا فاصح مهيئنا الى
 ان يقال ولكن بعد ما عود ثالث غير الواحد وان تقص تعريف التوافق بلا شبهة الا
 ان يعتبر مغايرة كل واحد من العددين المختلفين للواحد وذكر لان الواحد بعد جميع
 الاعداد وليس في الاصطلاح بينه وبين شئ منها لا اخل بل بتباين وليس ايضا بين عددين
 يعجزهما الواحد فقط توافق والنظاير ان المصطلح يجعل الواحد عددا فلا اشكال
 على مزجه قطعا كالثمانية مع العشرة فان الثمانية لا بعد العشرة لكن بعد ما اربعة
 فانها تعد الثمانية مرتين والعشرة خمسة مرات فهما متوافقان بالربيع وذكر لان العدد
 العاد لهما خرج جزء الوفاق بينهما فلما عددهما الاربعة ومن خرج الربيع كانا متوافقين
 به فان قلت خرج النصف اعني الاثنين بعد ما ايضا فهما اجعلتهما من المتوافقين
 بالنصف قلت المجتزئة هذه الصناعة مع تعدد العاد هو اكثر عدد بعدد ما يكون
 جزء الوفاق اقل فيسبب الحيل لا يرى ان ربع الشئ اقل من نصفه وان صابه اسهل
 فله منافات ان يكون بين عددين توافق من وجوه متعددة كالاثني عشر والثمانية
 عشر فانهما متوافقان بالنصف والثالث والاربع والاثني عشر في سهولة الحيل
 بتوافقهما في السدس الذي هو من احد هما اثنان ومن الاخر ثلثة وبتباين العددين
 ان لا بعد العددين المختلفين معا عدد ثالث اصلا كالتمتع مع العشرة فانه لا بعدهما
 معاشي سواء الواحد الذي ليس بعدد عشر ولا خفاء في معرفة التوافق والتوافق بين
 العددين بل في معرفة التوافق والتباين بينهما فلذلك قالوا في معرفة الموافقة واللبانية
 بين العددين المختلفين ان ينقسم من الاكثر بعدد الاقل من الجانين مرارا حتى انقضاء درجة

واحدة وان انقضاء واحد فلا وقع بينهما وان انقضاء عدد فيهما متوافقان في ذلك العدد
 في الجزء الاخر فخرج ذلك العدد مثلا القيت من العشرة سبعة بن ثلثة واذا القيت ثلثة من
 السبعة مرتين بن واحد واذا القيت واحد من الثلثة مرتين بن اثنين ايضا واحد فقد انقضى
 العشرة والسبعة بالقاء الاقل من الجانين مرارا في الواحد فانه الباء من كل منهما في
 بعض الدرجات الاتقاء فهما متباينان واذا القيت من ثمانية عشر ثمانية مرتين
 بن ثمانية اثنان واذا القيت اثنان من الثمانية ثلث مرات بن ثمانية ايضا اثنان فهما
 عدوان متوافقان والمتعصب ان يقال وان تقص امثال الاقل من الاكثر فان في
 الاكثر فهما متداخلان وان بن منه واحد فهما متباينان اذ لا بعد ما سوى الواحد
 وان بن منه عدد اقل من الاقل فان عددا الباء الاقل فهو الباء اكثر عدد بعد ما على
 معنى انه ليس هناك عدد بعد ما وهو اكثر منه وان بن من الاقل واحد فبين العددين
 ايضا تباين وان بن من الاقل عدد وهو اقل من الباء الاولي فان عددا الباء اكثر
 الباء الاولي فاكما هو اكثر عدد بعد العددين اسفرو ضيق بالمعنى المذكور وليس يمكن
 بقي دايما من الجانين عدد ذكر بل لا بد ان يتبين اما ما عدد بعد ما عليه فبعد جميع ما
 قبله فيكون هو اكثر عدد بعد ذلك العدد من ذلك المعنى فمتوافقان في الكثرة الا في خروج
 اما الى الواحد فينبأ بيان وظهر هذه الاحكام مبينة بما ذكره في كتاب اصول الحيل
 وما ذكره المصنف راجع الى ذلك فانه اذا انقضى الاتقاء في جانب الى الواحد فلا بد ان
 ينتهي اليه في الجانب الاخر فينتفقا في الواحد واذا انتهى في احد الجانين الى عدد بعد
 ما قبله فلا بد ان ينتهي في الجانب الاخر فينتفقا في ذلك العدد فيكونان متوافقين
 في الكثرة الذي هو مخرج قوله لا يخرج من الاكثر فينتفقا في ذلك العدد فيكونان متوافقين
 انقضى بتوافقا بالثلث كذا في التبعة وان في عشرة الاربعة يتوافقان بالربيع طائفة
 والاثني عشر مثلا اما العشرة اي يكون التوافق في الاعداد التي هي العشرة وما دونها
 بواحد من السدس التبعة المشهورة وهي النصف الى العشرة وبتبني مع ما يترتب

ويقسم السهام على الكثر كما مر والاصل الثالث من الاربعة ان يكون بعض الاعداد
 ان بعض الاعداد رؤس لورثة المنكحة عليهم سهاهم من طائفتين او اكثر
 متداخلا بعض فاطم فيها اي في هذه الصورة ان يقرب ما هو اكثر فكل
 الاعداد في اصل المسئلة كاربعة زوجات وثلاث جدات وان عشر على اصل
 المسئلة من اثني عشر لجدات الثلث الثلث وهو اثنان ولا يستقيم عليهن
 بين رؤسهن وسهاهم مباينة فاخذنا مجموع عدد رؤسهن وهو ثلثة وللزوجات
 الاربعة الاربعة وهو ثلثة فلا يستقام بين عدد رؤسهن وسهاهم مباينة
 فاخذنا عدد رؤس باس في طلبنا النسبة بين اعداد الرؤس الماخوذة
 فوجدنا الثلثة والاربعة متداخلين في اثني عشر الذي هو اكثر اعداد الرؤس
 ففرنا في المسئلة وهو ايضا اثني عشر فصار مائة واربعه واربعين فنقسم
 منها المسئلة اذ كان للجدات من اصل المسئلة اثنان وقد فرنا مائة المظروب
 الاثنان هو اثني عشر فصار اربعة وعشرون فكل واحد منهم ثمانية وللزوجات
 من اصلها ثلثة ففرنا مائة المظروب المذكور صار ستة وثلاثين فكل واحد منهم ثمانية
 ولا عام سبعة ففرنا مائة اثني عشر ايضا فحصل اربعة وثمانون فكل واحد منهم
 سبعة وبنو فرنا مائة في هذه الصورة رؤس واحدة بدل الزوجات الاربعة
 كان الانكسار على طائفتين فقط اعني الجدات الثلث والاعام الاثني عشر
 وكان عدد رؤسهم الجدات متداخلا في عدد رؤس الاعام فيقسم الكثر من
 العددين المتداخلين اعني اثني عشر في اصل المسئلة فيحصل ما يستقيم على الكثر
 على قسما عرفت والاصل الثالث من الاربعة ان يتوافق بعض
 الاعداد ان بعض الاعداد رؤس من انكسرت عليهم سهاهم من طائفتين
 او اكثر بعضا فاطم عنها اي في هذه الصورة ان يقرب وفق احد اعداد
 اعداد رؤسهم في جميع العدد الثاني ثم يقرب جميع ما بلغ في وفق العدد الثالث

ان وافق ذكر المبلغ الثالث والاعام المبلغ اي وان لم يوافق المبلغ الثالث فيقرب
 المبلغ في جميع عدد الثالث ثم يقرب المبلغ الثاني في العدد الرابع كذا كراي في وفق
 ان وافق المبلغ الثاني او في جميعه ان لم يوافق ثم يقرب المبلغ الثالث في اصل
 المسئلة كاربعة زوجات وثلثة عشر بنات ومحمى عشر جدات وستة اعام اصل
 المسئلة اربعة عشرون للزوجات الاربعة الثمن وهو ثلثة فلا يستقام عليهن وبين عدد
 سهاهم ورؤسهم مباينة فحفظنا جميع عدد رؤس البنات الثلثة عشر اثنان
 وستة عشر فله يستقيم عليهن وبين رؤسهن وسهاهم مباينة بالثمن فاحدنا
 نصف عدد رؤسهن وهو ثلثة فحفظناه وللجدات الثمن عشرة الدس وهو اربعة
 فله يستقيم عليهن وبين عدد رؤسهن وسهاهم مباينة فحفظنا جميع عدد رؤسهن و
 للاعام الستة الباء وهو واحد لا يستقيم عليهم وبينه وبين عدد رؤسهم مباينة فحفظنا
 عدد رؤسهم فحصل لنا من اعداد الرؤس المخطوطة اربعة وستة وثمانية عشر
 ثم طلبنا بينها التوافق فوجدنا الاربعة موافقة للستة بالثمن ففرنا مائة احداهما
 بقصها وخرنا مائة في الاخرى صار المبلغ ستة وثلاثين وبقي هذا المبلغ الثاني وبقي
 ثمانية عشر موافقة بالثلث ايضا ففرنا ثلث ثمانية عشر وهو خمسة وستة وثلاثين فحصل
 مائة وثمانون ثم فرنا هذا المبلغ الثالث في اصل المسئلة اعني اربعة وعشرين فصار
 الحاصل اربعة الاف وثلثمائة وعشرين ففرنا ثلثها فحصل المسئلة اذ كان كالزوجات من اصل
 المسئلة ثلثة ففرنا مائة المظروب وهو مائة وثمانون فحصل خمائة واربعون
 فكل من الزوجات الاربعة مائة وثمانون وثلثون وكان للبنات الثمانية عشر مائة
 عشر وقد فرنا مائة المظروب فصار اربعين وثمانمائة وثمانين فكل واحد منهم
 مائة وستون وكان للجدات الثمن عشرة اربعة وقد فرنا مائة المظروب المذكور فصار
 سبعمائة وعشرين فكل واحد منهم ثمانية واربعون وكان للاعام الستة واحد ففرنا مائة
 في المظروب فكان مائة وثمانون فكل واحد منهم ثلثون واذا اجتمع جميع الانصبا الورثة

وهو موافق للثمن
 بالثلث ففرنا ثلث
 احداهما في جميع
 صار المبلغ ستة
 وثلاثين

تبلغ اربعة آلاف وثلاثمائة وعشرة والاصل الرابع من الاربعة ان يكون الاعداد اربعة
 رؤوس من انكسر عليهم سهاهم من طائفة او اكثر مماثلة لا يوافق بعضها بعضا فاطم
 فيها ان يقرب احد الاعداد بجميع الناقص يقرب ما يبلغ في جميع الثالث ثم ما يبلغ في جميع
 الرابع ثم يقرب ما اجتمع في اصل المسئلة كما مر في بني وست جدات وعشر بنات وسبعة
 اعمام اصل المسئلة اربعة وعشرون فللزوجين الفين وهو ثلثة لا يتقيم عليهما ويهمل
 رؤسهما وسهاهما مماثلة فاخذنا عدد رؤسهما وهو اثنان للجدات ستة السها
 و هو اربعة فلا يتقيم عليهن ويبقى عدد رؤسهن وسهاهن موافقة بالنصف فاخذنا
 نصف عدد رؤسهن وهو ثلثة وللبنات العشر الثلثان وهو ستة عشر فلا يتقيم عليهن
 ويبقى رؤسهن وسهاهن موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن وهو خمسة
 وللعمام السبعة الباقية وهو واحد لا يتقيم عليهم بينه ويبقى عدد رؤسهم مماثلة فاخذنا
 عدد رؤسهم وهو سبعة فصار معنا من الاعداد الماخوذة للرؤوس اثنان وثلثة
 وخمسة وسبعة ومن كل واحد منها بقية ففرضنا الاثني في الثلثة صار ستة ثم فرضنا
 المبلغ في خمسة فصار ثلثين ثم فرضنا الثلثين في سبعة فحصل ما ثمان وعشرة ثم فرضنا
 هذا المبلغ في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون فصار المجموع خمسة آلاف واربعمائة
 منها يتقيم المسئلة على جميع الطوائف وكان للزوجين من اصل المسئلة ثلثة وهم بنات
 في المفروب الا ان مو ما ثمان وعشرة فحصل ستمائة وثلاثون فلكل واحد منها ثلثة
 مائة وخمسة عشر وكان للجدات الست اربعة وثمانمائة في كل واحد منهن ثلثة مائة
 واربعمائة فلكل منهن مائة واربعمائة وكان للبنات العشر ستة عشر ففرضنا مائة المفروب
 المذكور فبلغ ثلثة آلاف وثلاثمائة وستين فلكل واحد منهن ثلثة مائة وستة وثلاثون
 وكان للامام السبعة واحد فرضنا في ذكر المفروب فكان ما ثلثين وعشرة فلكل منهن
 ثلثون ومجموع هذه الانصاف خمسة آلاف واربعمائة وذكر بعضهم انه قد علم بالاستقراء
 ان انكسر السها لا يقع على اكثر من اربع طوائف فاقبلنا هذه الاصول التي بين الرؤوس

والرؤوس الثمان والداخل والتوافق والتباين حتى صارت باعتبارها اربعة فلم يغير
 في الاصول التي بين الرؤوس والسها الداخلي كما اعتبر اخوانه الثلث حتى يكون اربعة ايضا
 فلما لم يعتبر المداخله بينها لم يردت الى الحوافقة ان لم يتقسم السها على الرؤوس او الى الحوافقة
 ان القسمة عليها رومالا لاختصار مثال الاول زوج وابنان وبنات اصل المسئلة منها
 اربعة للزوج واحد منها والثلثة الباقية بين الابنين والبنين للذكر مثل حظ الانثيين فالابنان
 عشرة اربع بنات والثلثة لا يتقيم على الثلثة لكونها متوافقة بالثلث الفين ففرضنا
 العدد بين المداخلين فبرد عدد رؤوس الستة الموقفة وهو اثنان ويقرب في اصل المسئلة
 فيصير ثمانية ونفج منها المسئلة اذا كان للزوج واحد فرضنا في المفروب الا ان مو اثنان فكان
 اثنان فاعطينا ما آياه والباقي ستة يتقيم على الورثة الباقية مثال الثاني ابوان و
 بنات اصل المسئلة ستة وسدسان وبما اثنان للابوين والثلثان وبما اربعة للبنين وبما
 منقسمة عليها كما في صورة المثال فكان بين السها والرؤوس مماثلة في الحقيقة فذكر خبر
 الاصول الخاتمة اليها سبعة لا ثمانية فان قلت اذا كان بين بعض اعداد الرؤوس فاعلم
 وبين بعضها الآخر تراخي او توافق او تباين فاذا فعلت متناك قلت ان اتفق ذكر كل رجل
 في كل بعض ما علم في اصله فيكسب من التماثل بين واحد منهما وبأخذ وفق احد المتوافقين
 ويقرب في الآخر ثم ينسب المبلغ الى احد التماثلين ويعمل على ما يقتضيه هذه النسبة **فصل**
 واذا اردت ان تعرف نصيب كل فريق كالبنات والجدات والزوجات والامام وغيرهم
 من التجميع الذي اهتمام على الكل فاجرب ما كان لكل فريق من اصل المسئلة فيما فرضته
 اصل المسئلة ان في المفروب الا ان فرضته في اصلها فاحصل من هذا القرب كان نصيب
 ذكر الفريق وقد تكرر عليك هذا العمل في الامثلة السابقة للاصول الستة التي فرضنا حلاها
 الى ابراد بمثال منها واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من احاد ذكر الفريق من انصاف
 فاقسم ما كان لكل فريق من اصل المسئلة على عدد رؤسهم ثم اخربا خارج من هذه النسبة بجميع
 في المفروب الا ان فرضته في اصل المسئلة لاجل التجميع فاحصل من قرب الخاتمة والمفروب

نصيب كل واحد من اعداد ذلك الفريق مثله المسئلة المذكورة للنبابن اعداد رؤس الورثة كان
 للزوجين من اصل المسئلة ثلثة فاذا قسمتها عليهما كان الخارج واحد ونصف فاذا ضربته في المربع
 الذي هو مائة وثمان وعشر حصل ثلثمائة وخمسة عشر في نصيب كل واحد من الزوجين وكان
 للبنات من اصلها ستة عشر فاذا قسمتها على العشرة التي هي عدد من خرج واحد وثلثة اقسام
 واحد فاذا ضربت هذا الخارج في ذكر المربع حصل ثلثمائة وستة وثلثون في نصيب كل بنت وكان
 للجدات من اصلها اربعة فاذا قسمتها على الستة التي هي عدد من كان الخارج ثلث واحد فاذا ضربته
 في المربع المذكور حصل مائة واربعون في نصيب كل واحدة وكان للاعمام من اصلها واحد
 فاذا قسمته على السبعة التي هي عدد من كان الخارج سبع واحد فاذا ضربته في المربع الذي هو
 مائة وثمان وعشر حصل ثلثون في نصيب كل عم والمعرفة نصيب كل واحد من اعداد الفريق من
 البصحيح وجد آخر وهو ان تقسم المربع الى اعداد ذلك ضربته في اصل المسئلة للتصحيح
 على ان فريق ثبت من فريق الورثة ثم اعرب الخارج من هذه القسمة في نصيب الفريق الذي
 قسمت عليهم المربع فالحاصل من هذا القرب نصيب كل واحد من اعداد ذلك الفريق في
 المسئلة المذكورة للنبابن اذا قسمت المربع وهو مائة وثمان وعشر في ثلث المراتب من خرج
 مائة وخمسة اذا ضربت هذا الخارج في نصيبها من اصل المسئلة وهو ثلثة حصل ثلثمائة
 وعشر في كل واحدة منها واذا قسمتها ايضا على البنات العشرة اربعة واحد وعشرون فاذا
 ضربت ما خرج في نصيب من اصل المسئلة وهو ستة عشر حصل ثلثمائة وستة وثلثون في
 كل بنت اذا قسمتها ايضا على الجدات الست خرج خمسة وثلثون فاذا ضربتها في نصيب من اصلها
 وهو اربعة حصل مائة واربعون في نصيب كل واحدة واذا قسمت المربع ايضا على الاعمام
 السبعة خرج ثلثون فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبهم من اصلها وهو واحد كان الحاصل
 ثلثين في كل عم وكل واحد من بنين الزوجين طبق في القسمة الا ان الاولى قسمة النصيب
 من اصل المسئلة والثانية قسمة المربع في اصلها عليهم وهناك وجد آخر وهو طريق القسمة
 وهو الا يخرج اذا احتاج فيه القسمة وخرب كانه الاولين وهو نصيب سهام كل فريق من اصل

المسئلة

المسئلة اعداد رؤسهم مفردا عن اعداد رؤس غيرهم ثم تقبل بمنزلة النسبة من المربع
 نصيب كل واحد من اعداد ذلك الفريق في مسئلة النبابن اذا نسبت سهام المراتب وهي ثلثة اليها
 كانت النسبة مثلا ونصفا واذا اعطيت كل واحدة منها من المربع بمنزلة النسبة اعني مثله
 ونصفه كان ثلثمائة وخمسة عشر واذا نسبت سهام البنات سبعين ستة عشر اعداد رؤسهم
 وهو عشرة كانت النسبة مثلا وثلاثة اقسام فاذا اعطيت كل بنت مثل المربع ومن ثلثة
 اقسامه كان لها ثلثمائة وستة كما ثبت وثلثون واذا نسبت سهام الجدات وهو اربعة اقسام
 عدد رؤسهم وهو ستة كانت النسبة ثلث واحد واذا اعطيت كل جدة ثلث المربع كان لها
 مائة واربعون واذا نسبت منهم الاعمام وهو واحد اعداد رؤسهم وهو سبعة كانت النسبة
 سبع واحد واذا اعطيت كل واحد منهم سبع المربع حصل له ثلثون **فصل**
 في قسمة التركة بين الورثة والعماء والتركة فكل من التركة بعينه المبروك كالطلبية بمعنى
 المطلوب ثم انه لما فرغ من تصحيح المسائل وتعيين النصيب منه لكل فريق من الورثة ولط
 فريق من الورثة ولط واحد من الفريقين شرع في تعيين قسمة التركة بين الورثة او العماء
 وتعيين الانصبا من التركة وتعيينه انه ان كان بين التركة والتصحيح مما ثلثة فالعرضا
 واذا لم يكن بينهما ثلثة فاقرب سهام كل وارث من النصيب التصحيح في جميع التركة ثم اقم
 المبلغ على التصحيح ان كان بين التركة والتصحيح مباينة فالخارج من هذه القسمة نصيب
 ذلك الوارث كما سذكره مثلا اذا خلفت زوجا واماً واختين لاثام كانت المسئلة
 من ستة وثلاثون ثمانية فكل زوج منها ثلث والام واحد ولط من الاختين سمان فان
 فرضنا ان جميع التركة خمسة وعشرون ديناراً كان بينهما وبين التصحيح الذي هو ثمانية مباينة
 فاذا اردت ان تعرف نصيب كل وارث واحد من هذه التركة فاقرب نصيب الزوج من التصحيح
 وهو ثلثة في كل التركة حصل خمسة وسبعون ثم اقم هذا المبلغ على التصحيح اعني
 ثمانية خرج تسعة دنانير وثلثة اثمان دينار في نصيب الزوج من تلك التركة و
 اقرب ايضا نصيب الام من التصحيح وهو واحد في جميع التركة فيكون الحاصل

عشرة وارضودين صاحب الجنة في وفق الزكاة واقسم طاصلي على وفق النصيب وهو
ثلثة فيكون الخارج وهو واحد وثلثان نصيب من كانه حصة وقد اجاط
عليكم بان الطريق الجارى في المباشرة يتناول الموافقة لهذا خلة ايضا **فصل**
في الخارج وهو متفاعل من الخرج والمخرج والمراو بينهما ان يتصلح الورثة على
اخراج بعضهم عن مبادىء شئ معلوم من الزكاة وهو جازين عند الترافع فلهذا
في كتاب الصلح من ابن عباس وذكر عن عمر بن الخطاب ان عبد الله بن عمر بن الخطاب
امرانه غاصر الكلبية فمات موتة غمات ومن في الورقة فذكرها عثمان بن عفان فماتت
نسوة اخرى فصالحوا عن ربع ثمنها على ثلثة وثلاثين الفاقبيل بن دنانير و
وفيل دراهم من صالح من الورثة على ثلثة معلوم من الزكاة فاطر في سهامهم من
النصيب اي نصيب المسئلة مع وجوب المصالح بين الورثة ثم اخرج سهامهم من النصيب
ثم اقسام باء الزكاة ان ما بقى منها بعد ما اخذ المصالح على سهام الباقين ان علم منهم
باء الورثة من النصيب كزوج وام وعم فالمسئلة مع وجوب الزوج من سنة ومن
مستقيمة على الورثة للزوج من سهام ثلثة اسهم وللام سهران وللم الباء وموت واحد
فصالح الزوج عن نصيب الزوج وهو النصف على ما في دمنه للزوج من المردود خرج
من البين فيقسم الباء الزكاة وهو ما عدا المرددين الام والعم اثلاثا بقدر سهامها
من النصيب وحي يكون سهران في الباء للام وسهم واحد للعم كما كان الخارج كذلك
في سهران من النصيب فان قلت قللا جعلت الزوج بعد المصاحبة واخذ المرد
ومخرج من البين بمنزلة المردوم وان قالوا في جعله داخل في نصيب المسئلة
مع انه لا باخذ شيئا ورا ما اخذه قلت فابرة انا جعلنا ما كان لم يكن و
جعلنا الزكاة ما ورا المرد لا تقبل من الام من ثلث اصل المال انا ثلث ما بقى اذ
في بقسم الباء بينهما اثلاثا فيكون للام سهم وللعم سهران ونحو خلا والامحاج اذ
حقها ثلث الاصل واذا اؤكلنا الزوج في المسئلة كان للام سهران من السنة وللم

نصيب من نصيب الزكاة في وفق الزكاة واقسم طاصلي على وفق النصيب وهو
ثلثة فيكون الخارج وهو واحد وثلثان نصيب من كانه حصة وقد اجاط
عليكم بان الطريق الجارى في المباشرة يتناول الموافقة لهذا خلة ايضا **فصل**
في الخارج وهو متفاعل من الخرج والمخرج والمراو بينهما ان يتصلح الورثة على
اخراج بعضهم عن مبادىء شئ معلوم من الزكاة وهو جازين عند الترافع فلهذا
في كتاب الصلح من ابن عباس وذكر عن عمر بن الخطاب ان عبد الله بن عمر بن الخطاب
امرانه غاصر الكلبية فمات موتة غمات ومن في الورقة فذكرها عثمان بن عفان فماتت
نسوة اخرى فصالحوا عن ربع ثمنها على ثلثة وثلاثين الفاقبيل بن دنانير و
وفيل دراهم من صالح من الورثة على ثلثة معلوم من الزكاة فاطر في سهامهم من
النصيب اي نصيب المسئلة مع وجوب المصالح بين الورثة ثم اخرج سهامهم من النصيب
ثم اقسام باء الزكاة ان ما بقى منها بعد ما اخذ المصالح على سهام الباقين ان علم منهم
باء الورثة من النصيب كزوج وام وعم فالمسئلة مع وجوب الزوج من سنة ومن
مستقيمة على الورثة للزوج من سهام ثلثة اسهم وللام سهران وللم الباء وموت واحد
فصالح الزوج عن نصيب الزوج وهو النصف على ما في دمنه للزوج من المردود خرج
من البين فيقسم الباء الزكاة وهو ما عدا المرددين الام والعم اثلاثا بقدر سهامها
من النصيب وحي يكون سهران في الباء للام وسهم واحد للعم كما كان الخارج كذلك
في سهران من النصيب فان قلت قللا جعلت الزوج بعد المصاحبة واخذ المرد
ومخرج من البين بمنزلة المردوم وان قالوا في جعله داخل في نصيب المسئلة
مع انه لا باخذ شيئا ورا ما اخذه قلت فابرة انا جعلنا ما كان لم يكن و
جعلنا الزكاة ما ورا المرد لا تقبل من الام من ثلث اصل المال انا ثلث ما بقى اذ
في بقسم الباء بينهما اثلاثا فيكون للام سهم وللعم سهران ونحو خلا والامحاج اذ
حقها ثلث الاصل واذا اؤكلنا الزوج في المسئلة كان للام سهران من السنة وللم

سهم واحد فيقسم الباء بينهما على هذه الطريقة فيكون متوفية حقها من الميراث
 لو فرضنا انه صالح نعم على شئ من التركة وخرج من البين فالمسئلة ايضا من التركة
 فاذا خرج نصيب لم يبق منها بقية فحقه ثلثة للزوج واثنتان للام فيجعل الباء اثنا
 بين الزوج والام فثلثة للزوج ثلثة احسان وللأم خمس وان صاحبت الام على شئ وخرجت
 كانت المسئلة ايضا من التركة فان طرح منها سهمان للام بقي اربعة فيجعل الباء بين
 التركة ارباعا ثلثة منها للزوج وواحد للام **باب الرد** الرد ضد العول يقتض
 سهام دون التزوج الفروض ويزداد اصل المسئلة وبالرد زواج السهام وينقص
 اصل المسئلة وبعبارة اخرى في انقول فنفضل السهام على الخارج وفي الرد فنفضل الخارج
 على السهام فنقول وهو ما فضل من الخارج عن فرض دون العرض ولا مستحق له من العقب
يرد ذلك الفاضل على دون العرض بقدر حقهم اى على حسب النسبة بين سهامهم الا
على الزوجين فانه لا يردهما اصله كما مر في اول الكتاب وهو اى الرد على الزوج المذكور
 قول عامة الصحابة اى جمهورهم كعلي بن ابي طالب ومن تابعه وبه اصد اصحابنا وقال
 زبديين ثابت على لا يرده الفاضل على دون الفروض بل هو بيت المال او به احد
 عمروة والرفري وما كروا شافعي يوجبون لكل الخدم من اصبى لثاقين قالوا
 لو اؤثر شئ بيت المال بمرقة الفاضل على دون الفروض بنسبة فرائضهم والا
 كان لبيت المال ويرى عن ابن عباس انه قال لا يرده على ثلثة الزوجين والجماعة
 قال عثمان بن مغيرة على الزوجين ايضا اخرج من ابا الرد بان الله تعالى قدر نصيب
 اصحاب الفرائض بانفس الظاهر فلا يجوز ان يزاد عليه لانه تعدى الحد الشرعي
 قد وقال الله ومن يعص الله ورسوله وينود صوته الآية وبان الفاضل من
 فروضهم ما لا مستحق له فيكون بيت المال اى اذا لم يبق بيتك وارثا اصلا
 اعتبار البعض به كل واحدنا قوله تعالى بعضهم اولي ميراث بعض بسبب
 الدم فهذه الآية دللت على استحقاقهم جميع الميراث بصلته الدم واية الميراث

انما يقول

الا لا يعرف العرف

او جبت استحقاق جزء معلوم من المال لكل واحد منهم فوجب بالآيتين بان يجعل
 واحد فرضه بتلك الآية ثم يجعل ما بقى مستحقا لهم للدم بهذه الآية وهذا لا يبره على الزوجين
 لا بعد ادم الدم فحقها واذا لم يبق شيء من ميراثها وقاضى بقوله قال سعد امانه
 لا يرث الا ابنته لى انا او لم يجمع ما لا احدث الا ان قال في الثلث خبر والثلث
 كثير فقد ظمردان سعد اعتقد ان البنت ميراث جميع المال ولم يترك عليه البنت ومنعه عن
 الوصية بازاد على الثلث مع انه لا وارث له الا ابنته واحدة فذلك ذكر على حق التور
 بالرد اذ لو لم يستحق الزيادة على النصف بالرد لجوز له الوصية بالنصف وهو حديث
 عمر بن شبيب عن ابيه عن جده انه ورث الملاءة اى جميع المال من ولده ولا
 يكون ذلك الا بطريق الرد وفي حديث وايلة بن الاسود
 انه يوم نحو المرأة ميراث لغيرها وعقبها والا بن الذي له بنت بم وايضا احكام
 الفروض قد شاركوا المسلمين في الاسلام ويرجعوا بالقرابة في حق اصبى الفروض
 وان لم يكن علة للعصوبة لكن ثبت بها الترتيب بغيره القرابة الامم في حق الامم
 وام فان قرابة الام وان لم توجب بانقرانها العصوبة الا انه يحصل بها الترتيب
 بهذا اخرج الجواب عن قوله ما فضل عن الفروض ما لا يستحق له فيوضع في بيت المال
 لمصالح المسلمين عامة ومالك كان هذا الترجيح بالسبب الذي استحقوا به الفريضة كان
 مبني على الفريضة فيهم عليهم على قدر انصباهم ولا يقطع اعتبار الاقرب والاخرى
 في اصل الفريضة فقط ايضا في استحقاق الرد ثم سأل الباب اى باب الرد عند
 من قارب اربعة اقسام وذلك لان الموصولة في المسئلة اما صنف واحد من يرث
 عليه ما فضل واما اكثر من صنف واحد على تقدير من اما ان يكون في المسئلة
 ممن لا يرث عليه او لا يكون فاختصر للاقسام في الاربعة احدها ان يكون في المسئلة
 جنس واحد ممن يرث عليه ما فضل عن الفروض عن عدم ممن لا يرث عليه وعلى
 هذا التقدير فاجعل المسئلة من رؤسهم الى رؤس ذلك الجنس لو اكد ان جميع

المال لهم بالعرض والرد معا ورؤسهم متفائلة فلا مزيد لرؤس على آخره ذكرها اذا ذكر
الميت بنين او اصبين او جدتين فاجعل المسئلة من اثنين واعط كل واحد منهما
نصف التركة لتساويهما الاستحقاق ورجوع جميع المال اليهما على التوبة فيكون
القسم على عدد الرؤس كما في العصبية غير ان ذكر البنين او اخوين او جدتين
مخلا وايضا فزعمهم بنين على عدد رؤسهم بنين انكر كذلك ابتداء قطعا لتطويع المسئلة
في القسمة والشم الكما اذا اجتمع في المسئلة جنسان او ثلثة اجلسوا حتى يبره
عليه عند عدم من لا يبره عليه دل لا يستقر على ان الاجتماع الواقع بين من يبره
عليه انما يكون من جنسين او ثلثة اجناس لا ازيد فذلك لم يزل جنسان
راى و على تقدير الاجتماع فاجعل المسئلة من سهامهم
ان من جميع سهام هؤلاء المجتمعين لما خولف من خرج المسئلة اعني اجعل
المسئلة من اثنين اذا كان في المسئلة سدس واحدة واخذت لام لان المسئلة
مع من ستة ولها منها اثنين بالعرضية فاجعل الاثنين اصل المسئلة فاقسم
التركة عليهما نصفين فلكل واحد منهما نصف المال او من ثلثة ان اجلسوا
المسئلة من ثلثة اذا كان فيها ثلث وسدس كولد الام مع الام اذا المسئلة
على هذا التقدير ايضا من ستة ومجموع السهام الماخوذة منها اربعة ثلثة
ثلثين وربع منها للام او بنيت الابن او من خمسة ان اجعلها من خمسة
اذا كان فيها ثلثان وسدس كبنين وام او كان فيها نصف وسدسان
كبنين وبنين وام او كان فيها نصف وثلث كانت لاب وام واختر
لام وكانت لاب وام وام فالمسئلة في هذه الصور اثلث ايضا من ستة
والسهم الى اخذت منها خمسة ففي الصورة الاولى للبنين وسهام اربعة
ولام سهم واحد فيجعل التركة اثنا عشر منها للبنين وواحد للام وفي
الصورة الثانية فاجتمع اجناس ثلثة وسهامهم الماخوذة من ستة خمسة ايضا

ثلثة منها للبنين وواحدة لبنين الابن وواحد لام فيقسم التركة عليهن اثنا عشر
سهما من ثلثين ثلثة اثنا عشرها وبنيت الابن واحد وواحد لام فيقسم التركة عليهن
اثنا عشر سهما من ثلثين ثلثة اثنا عشرها وبنيت الابن خمس وللأم خمس اخوة
الصورة الثالثة يكون السهام الماخوذة من الستة خمسة ايضا فلكل من البنين
ثلثة اسهام وثلثا خنين لام سهران بينهما وكذا للام مع الاخت من البنين سهران فيجعل
الجنة اصل المسئلة ويقسم التركة اثنا عشر سهما لكل ذكر نصيب المسئلة فقسمة واحدة
الا يرون انكر اذا اعطيت كل واحد من الورثة ما ينصفه من السهام ثم قسمت الباقى من السهام
بينهم بقدر تلك السهام صارت القسمة من بين ثم ان القسمة على الوجوه المذكورة ان استقامت
على الورثة فذاك وان لم يستقم كما اذا ضفت بنتا وثلث بنات ابن فثلثت ثلثة اسهام بينهم
عليها وبنيت الابن سهم واحد فلا يستقيم عليها كان نصيب المسئلة على قياس ما عرفت فالاربعة
الثلثة اعني عدد رؤسهن انكر عليه في اصل المسئلة وفي الاربعة فيصير اثنى عشر للبنين ثمانية
بنته وبنات الابن ثلثة منقسمة عليهن والقسم الثالث من الافاق الاربعة ان يكون
مع الاول ان مع جنس الواحد من يبره عليه من لا يبره عليه يعني ان يكون في المسئلة جنس
من يبره عليه ويكون معه من لا يبره عليه كالزوجة والزوج اعطى من يبره عليه سائر
نحوه واقسم الباقى من ذكر الخرج عدد رؤس من يبره عليه اعني ذكر اجنسا الواحد كمالا بنت
تقسم جميع المال على عدد رؤسهم اذا انفك وانحنى لا يزوج عليه فان استقام الباقى على
عدد رؤس من يبره عليه فيها اي مرجعها بهذه الاستقامة ونعت هي اذ لا حاجة الى التفرع
كزوج وثلث بنات اقل خارج من لا يبره عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحد من باقي
ثلثة وهي مستقيمة على عدد رؤس البنات وهو نظير ما مر في باب التصحيح من ان ان
كان سهام كل فريق منقسمة عليهم بلا كسر فلا حاجة الى التفرع ان لم يستقم وكذا الباقى على
رؤس من يبره عليهم فاقرب ما قيس ما مر في باب التصحيح وفق رؤسهم اي رؤس من
يبره عليهم في خرج فزعم من لا يبره عليه ان وافق رؤسهم ذكر الباقى فما حصل يصح من ثلثة

كرواج وست نبات فان افترج من فرض من لا يبر عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحد
منها بقى ثلثه فله يستقيم على عدد رؤس البنات الست لكن بينهما توافق بالثلث اذا لم يفر
بالنواخذة كما عرفت فافترج ففوق عدد رؤسهن وهو اثنان في الاربعة بتلغ غايبة ففزوج
منها اثنان وثلثات ستة والاى ان لم يوافق عدد رؤسهن الباقى فافترج كل عدد رؤسهن
في خروج فرض من لا يبر عليه فاجعل من فرضه في عدد الرؤس في ذلك المخرج على
تقدير التوافق او من ضرب كل عدد رؤس فيه على تقدير البنات في خروج المسئلة وقد سبق مثال
الموافقة في ذلك المخرج اما مثال المباعدة فتكون كرواج وخمس نبات منزه الصورة كالصورتين
الساقتين اصلهما من اثنى عشر لا جماع الزوج والثلثين ولكن في مثلها الى الاربعة التي بها فتر
خروج فرض من لا يبر عليه فاذا اعطينا الزوج منها واحد منها بقى ثلثه يستقيم على البنات
التي لم يبرها وبين عدد رؤسها بينة ففتر بنا كل عدد رؤسهن في خروج فرض من لا يبر عليه
الى الاربعة فحصل عشرون ومنها نصف المسئلة كان للزوج واحد ففتر بنا في المفروب الذي هو
خمس فكان خمسة فاعطينا اباها وكان للبنات ثلثه ففتر بنا في اربعة صارت عشرة فافترج واحد
منهن ثلثة والتقسيم الرابع من تلك الاربعة فقام الاربعة ان يكون مع الكاى مع اجتماع جنس من عن
يبر عليه من لا يبر عليه وانما اكتفينا به باجماع الجنس بناء على ان الاستبراء وحل على انه لا
يوجد المسئلة فيها اربع طوائف ومضى رتبة فافترج ما بقى من خروج فرض من لا يبر عليه على
مسئلة من يبر عليه فان استقام الباقى من ذلك المخرج على هذه المسئلة فيها فلا حاجة الى الفتر
لان الباقى من يبر عليهم بقدر سهمهم فيقسم على مسئلتهم فافترج ما اصاب سهمها واحد ففتر
بما اصاب كل سهم وما اصاب سهمين فهو لهما ففتر ما كان استقام الباقى على مسئلتهم لم يجمع
منها الى محله في ذلك نعم يمكن ان يستقيم على مسئلتهم ولا يستقيم ما اصاب كل جنس على عدد رؤسهم
فيحتاج هنا الى التفريق في استوفى وهذا الذي ذكرنا من كون الباقى في القسم الرابع مستقيما
على مسئلة من يبر عليهم انما هو صورة واحدة وذكرنا ان الباقى من خروج فرض من لا يبر عليه
اما واحد بان يكون خروج فرضه اثنى عشر كما اذا اعطى الزوج النصف مع عدم الولد والاشربة فان

الواحد انما يستقيم على مسئلة من يبر عليه اذا كان مستحق الرزق شخص واحد فيكون المسئلة من
القسم الثالث واما ثلثة بان يكون خروج ذلك الفرض اربعة كما اذا اعطى الزوج مع زوجة
البنات او الزوج مع عدة فان كان صاحب الزوج فان كانت البنات مفزوات
فالمسئلة من القسم الثالث ايضا وان كن مع ذى فرض اخر فيكون مسئلة من يبر عليه
اربعا او اثنا ساء ولا استقامة للثلثة مع شق من الاربعة
الحجة وان كان صاحب الزوج الزوجة ينصرون منها الاستقامة كما يذكرونها واما سبعة كما اذا كان
المخرج غايبة فيحصل المرأة عنها وبقى سبعة والاستقامة هي هنا ايضا لان مسئلة من يبر عليه
بجواز الحجة كامة ولا يمكن ان يستقيم السبعة على عدد اقل منها فليس يمكن ان يستقيم
في الصورة الباقى من خروج فرض من لا يبر عليه على مسئلة من يبر عليه هذا القسم الا في الصورة
الواحدة وهي ان يكون للزوجات اي لهذا الجنس واحدا كان او اكثر الزوج ويكون ابياء
بين اهل الدار اثنا كرواجه واربعة جدات وست اخوات لام فان افترج الفرض من
لا يبر عليه اربعة فافترج اخذت المرأة واحدا منها بقى ثلثة وهي منها مستقيمة على مسئلة
من يبر عليه لانها ايضا ثلثة لان حق الاصول لام الثلث وحق الجدات السدس فلا اخذت
سهمان وللجدات سهم واحد في هذه الصورة استقام الباقى على مسئلة من يبر عليه لكن
نصيب الجدات الاربعة واحد فلا يستقيم عليهن بل بينهما مباينة ففتر بنا عدد رؤسهن بامر
وكذا نصيب الاخوات الست اثنان فلا يستقيمان عليهن لكن بين عدد رؤسهن وسهامتهن
موافقة بالنصف فردنا عدد رؤس الاخوات المنصفها وهو ثلثة ففتر بنا التوافق بين
اعداد الرؤس والرؤس فلم يخرجه ففتر بنا وفوق رؤس الاخوات وهو ثلثة في كل عدد رؤس
الجدات وهو الاربعة فحصل اثنى عشر ففتر بنا في الاربعة التي هي خروج فرض من لا يبر عليه
ففيها رغبانية واربعتين ففتر بنا في المسئلة كالزوجة واحدة ففتر بنا في المفروب الذي
بها اثنى عشر فلم يتغير فاعطينا الزوج وكان للجدات ايضا واحد ففتر بنا في ذلك المفروب
فكان اثنى عشر ففتر واحد منهن ثلثة فكانت الاخوات لام اثنان ففتر بنا حافيه بلع

اربعة وعشرين فلذلك واحدة منهن اربعة وان لم يتبع ما بقي من خروج فرض من لا يبر عليه
 على مسئلة من ترة عليه فاخرج جميع مسئلة من يرد عليه فخرج فرض من لا يبر عليه فالبطل
 الحاصل بهذا القرب يخرج فرضين بالتبعية اما احدهما ان فرضي من يبر عليه ومن لا
 يبر عليه وان لم يكن على تسمية المسئلة كما رجع زوجات وتبع بنات وست جدات
 اصل هذه المسئلة على سلف من اربعة وعشرين لافنا
 الثمن بالثلاثين واحد من كنهها ذرية فردنا ما اقل خارج فرض من لا يبر عليه ومن
 الثانية فاذا وقعنا عنها اما الزوجات بقي سبعة فلا يتبعهم على المسئلة التي هي مسئلة
 من يبر عليه ههنا لان الفرضين ثلثان وسدس من يبر ما مبينة فبقرب جميع من يبر
 عليه اعني المسئلة فخرج فرض من لا يبر عليه ومن الثانية فبلغ اربعين فهذا المبلغ هو
 فرضي الفرضين واذا اردت ان تعرف حصته كل فريق منهما من هذا المبلغ الذي هو خروج
 فرضهما فطريقه ما اشار اليه بقوله ثم اخرج سهم من لا يبر عليه من اقل خارج فرضه
 في مسئلة من يبر عليه فيكون الحاصل نصيب من لا يبر عليه من المبلغ المذكور وذكر لان ثلثنا
 مسئلة من يبر عليه في اقل خارج فرض من لا يبر عليه فيكون الحاصل سهم من يبر عليه من
 هذا الاقل في المضروب بالان هو تلك المسئلة حصته من المبلغ الذي حصل من ضرب هذا المضروب
 الثمن هو تلك في الخارج الاقل على قياس ما خففه فيما تم واخرج ايضا سهام كل فريق من
 من يبر عليه من مسئلتهم فيما بقي من خروج فرض من لا يبر عليه فيكون الحاصل نصيب ذلك
 الفريق من يبر عليه فلذلك لا حق كل فريق من يبر عليه يبر عليه انما هو في البينة من خروج
 فرض من لا يبر عليه بقدر سهامهم في المسئلة المذكورة للزوجات من ذلك الخروج واحد
 فاذا ضربناه في المسئلة التي هي مسئلة من يبر عليه كان الحاصل خمسة فرضي الزوجات
 من الاربعين والبنات من مسئلة من يبر عليه اربعة فاذا ضربناه بما فيها بقي من
 خروج فرض من لا يبر عليه بمسبعة ببلغ ثمانية وعشرين فهذه هي من الاربعين والجدات
 من مسئلة من يبر عليه واحد فاذا ضربناه في السبعة كان سبعة فلهذا لا يجدت فقد انتقام بهذا

هذا العمل فرض من يبر عليه فرض من لا يبر عليه وان لم يتبع ما بقي من خروج فرض من لا يبر عليه
 كما خرج في المسئلة فان لم يتبع ما بقي من خروج فرض من لا يبر عليه فالبطل
 الحاصل بهذا القرب يخرج فرضين بالتبعية اما احدهما ان فرضي من يبر عليه ومن لا
 يبر عليه وان لم يكن على تسمية المسئلة كما رجع زوجات وتبع بنات وست جدات
 اصل هذه المسئلة على سلف من اربعة وعشرين لافنا
 الثمن بالثلاثين واحد من كنهها ذرية فردنا ما اقل خارج فرض من لا يبر عليه ومن
 الثانية فاذا وقعنا عنها اما الزوجات بقي سبعة فلا يتبعهم على المسئلة التي هي مسئلة
 من يبر عليه ههنا لان الفرضين ثلثان وسدس من يبر ما مبينة فبقرب جميع من يبر
 عليه اعني المسئلة فخرج فرض من لا يبر عليه ومن الثانية فبلغ اربعين فهذا المبلغ هو
 فرضي الفرضين واذا اردت ان تعرف حصته كل فريق منهما من هذا المبلغ الذي هو خروج
 فرضهما فطريقه ما اشار اليه بقوله ثم اخرج سهم من لا يبر عليه من اقل خارج فرضه
 في مسئلة من يبر عليه فيكون الحاصل نصيب من لا يبر عليه من المبلغ المذكور وذكر لان ثلثنا
 مسئلة من يبر عليه في اقل خارج فرض من لا يبر عليه فيكون الحاصل سهم من يبر عليه من
 هذا الاقل في المضروب بالان هو تلك المسئلة حصته من المبلغ الذي حصل من ضرب هذا المضروب
 الثمن هو تلك في الخارج الاقل على قياس ما خففه فيما تم واخرج ايضا سهام كل فريق من
 من يبر عليه من مسئلتهم فيما بقي من خروج فرض من لا يبر عليه فيكون الحاصل نصيب ذلك
 الفريق من يبر عليه فلذلك لا حق كل فريق من يبر عليه يبر عليه انما هو في البينة من خروج
 فرض من لا يبر عليه بقدر سهامهم في المسئلة المذكورة للزوجات من ذلك الخروج واحد
 فاذا ضربناه في المسئلة التي هي مسئلة من يبر عليه كان الحاصل خمسة فرضي الزوجات
 من الاربعين والبنات من مسئلة من يبر عليه اربعة فاذا ضربناه بما فيها بقي من
 خروج فرض من لا يبر عليه بمسبعة ببلغ ثمانية وعشرين فهذه هي من الاربعين والجدات
 من مسئلة من يبر عليه واحد فاذا ضربناه في السبعة كان سبعة فلهذا لا يجدت فقد انتقام بهذا

تقاسمهم مالم ينقص حظ من الثلث وافق فيه زبوا وان في العلة لا بعد سهم في المقاسمة
مع بنو الاعيان وافق فيه عليا رضى وان الاخوات المتفرقات ذوات فروا مع
الجد كما عند عمار رضى وقد خص صاحب الكتاب قور زبوا بالذكر لان ابا يوسف ومحمد اقرارا
قوله في القسمة دون قور عمار وابن معمر ومن رسم الخفق انه اذا كان ابو حصة جانب
وصاحباه جانب كان مخرجها في اختيار ابن القولي من شاء فتعطي قولي زيد
تنصيص على جلية قولها فلذلك قال وعند زيد بن ثابت لم يرد مع بنو الاعيان والعلات
افضل الامر من المقاسمة ومن ثلث جميع المال اذا لم يخلط بهم دوسهم وحبير
المقاسمة ان جعل الجدة القسمة كاحد الاخوة فيقسم المال بينه وبين الاخوات
لذكر مثل حظ الانثيين ويجعل نصيبه مع الاخوة كنصيب احد منهم وذكر لانه ينفذ الاب
من جهته ونصيب الاب من جهة اخرى فوفقا عليه حقه من الشرايين جعلناه كالاب
في حجب الاخوة لام وكالاب في قسمة الميراث ما دامت القسمة خير له فاذا لم يكن خير له
اعطيناه ثلث المال لانه مع الاولاد يرث السهم مع الاخوة بضعاف ذلك وايضا
اذا قسم المال بين الابوين فلام الثلث وللأب الثلثان ومن في الدرجة الاولى
ولما كان الجدة في الدرجة الثانية وكان للجد السهم كان للجد ضعفه اعني الثلث
فاذا كان مع الجد حصة واحدة فاقسمت نصف المال فله خيرة من الثلث
خيرة لان نصيبه بالمقاسمة ربع واذا كانت معه اخوات لاب وام او ثلث فالمقاسمة
اجدر له وان كانت معه اربع اخوات فله والثلث سواء وان زادت الاخوات
على الاربع كان الثلث خيرة له وبنو العلات يدخلون في القسمة مع بنو الاعيان
اقرار الجدة فاذا اخذ الجد نصيبه فبنو العلات يخرجون من البين خابيين بغير
شئ والبناء مع المال بعد نصيب الجد لبنو الاعيان بقاسمة فلهما بينهم للذكر
مثل حظ الانثيين وذكر لان بنو العلات يرتبون مع الجد اذا عدم بنو
الاعيان ولا يرتبون معهم فلابد من اعتبار ارثهم في حق الجد واعتبار سقوطهم

ان افضل

مثل

وافق

في حق بنو الاعيان فيعدون في القسمة تقبيل النصيب الحد ولا ياخذون شيئا
تطير ان يخلت ما واخا لاب وام واخا لاب فلام السهم اعتبارا والاب من
الاب في حجبها لكونها وارثا معها في الجدة مع انه محجوب بهما بالاب من الابوين و
اذا كان مع الجد الاب وام واخا لاب فالمقاسمة وثلث المال سواء فله الثلث
وللاخ من الابوين الباءة وخروج الاب لاب خابيا وان دخل في الطاب ولو فرضنا
بدل الاب لاب لاب اخا لاب كان المقاسمة خيرة له للجد ويكون المسئلة من حصة
فله الجدة سهمان والبناء وهو الثلث لابي من الابوين ولا يشر للاخت من الاب
بنو العلات يخرجون من البين خابيين بغير شئ الا كانت من بنو الاعيان اخ
واحدة فانها اذا اخذت فرضها من مقدار فرضها اعني نصف الطر بعد نصيب الحد
فان بقي شئ بعد مقدار فرضها فله العلات والا ان لم يبق شئ بعد فرضها
فلا شئ لهم والماتلنا مقدار فرضها لان الاخوات لاب وام او لاب نفرا عقيمة مع الجد
عند زيد فلا يبقى لهن فرض من عذر الا المسئلة الا كدرية كما استغف عليه لكن حظ الاخت
الجد وام اذا كانت واحدة لا يراد على نصف المال ولا ينقص من سهم مع وجوب بنو
العات فتأخذ مقدار فرضها كاملا الا يرى انه لو كان مكان الجد صاحب فرض
سوى البنات وبنات وبنات الاب لاخذ صاحب الفرض فرضه وكان للاخت
من الابوين نصف المال فان بقي شئ كان لبنو العلات فكذا يكون لهما نصف المال
مع الجد فان بقي شئ كان لهم ذكر حد واخت لاب وام واخية لاب فلهما المقاسمة
خيرة للجد لانه جعل كاخ في مكان في المسئلة خمس اخوات فلهما سهمان فبنو العلة
اسهم فلاخت من الابوين نصف الطر وهو ثلثان ونصف فانكسرت المسئلة
ففر بنائها في خرج النصف صارت عشرة فلهما اربعة وللأخت لاب وام حصة
فبنو سهم واحد لا ينقسم على الاختين لاب وفرض بناعد واما في عشرة صارت
اخا صر عشرين فلهما نصف المسئلة فلهما ثمانية وللأخت من الابوين عشرة ولا خيرة

لا يثنان واما فضلنا انشا المص بقوله فيبقى للاختين عشر المال وتقسيم
 عشر من وذكرك في تقسيم المسئلة ان نفد الجدة سهمان ولكل اخت سهم واحد اما ان كانت
 من الابوين ثمرة من الاختين لا سيما يتم لها نصف المال وهو سهم واحد ونصف فيبقى
 للاختين لا بن نصف سهم فللمرثمة ربع فوقع الكسر بالربع فخرجت في اصل المسئلة و
 بمو جهة صارت عشر من هذا مثال ما يبق في العلات شئ واما مكان ما لا يبق لهم
 شئ بعد ما اخذت الاخت لاب وام فرضنا فقد ذكره بقوله ولو كانت هذه المسئلة
 اخت واحدة لاب مكان الاختين لا يبق لها شئ وذلك لان الجد يأخذ منهما
 بالمقاسمة نصف المال وهو خير له من ثلثة فيبقى نصف آخر فهو للاخت لاب وام فلم يبق
 للاخت لاب شئ وكذا الحال اذا كانت من بن الاعيان اختان فصاعدا فان
 كان الثلث خير من المقاسمة او منسا وبالحا أخذ الجد الثلث وكان الثلثان نصيب
 الاخت من الابوين وان كانت المقاسمة خيرا اخذ ما زاد على الثلث فيبقى من المال
 ما هو اقل من الثلثين لتلك الاخت فلهن على التقدير الاول مقدار فرضهن وعلى التقدير
 الثاني ما هو اقل منه فلم يبق في العلات شئ على التقديرين واذا اختلط بهم امر ياخذ
 الاخوة من بن الاعيان او العلات او منهما في صورة المضاربة كما مر في سهم فللمرثمة
 ههنا افضل الامور الثلثة بعد فرض من ذى السهم امر يدفع الما ذى السهم سهم ثم يعطى
 الجد ما هو افضل الامور الثلثة التي من المقاسمة المذكورة سابقا وثلث ما يبق و
 سدس جميع المال وذكرا افضل اما المقاسمة كرون وجدوا في فان المسئلة من اثر
 لوجولها نصف واحد منها للزوج وآخر للجد والاخ مناصفة ولا يستقيم عليها كما قربنا
 عند رجاء اصل المسئلة حصل اربعة فللمرثمة اثنان ولكل واحد من الجد والاخ واحد
 فهو حصل له بالمقاسمة ربع جميع المال وهو افضل من سدس وكذا من ثلث ما يبق
 ههنا لانه سدس كل المال ايضا واما ثلث ما يبق بعد فرض من ذى السهم خذ وجعل
 اخت واحد من المسئلة ههنا من ستة للجد السدس فيبقى خمسة ولا ثلث لها

فرضنا خرج الثلث في السنة ما رغبة عشرة فللمرثمة ثلثة فيبقى خمسة فللمرثمة
 خمسة للجد والباقي منها عشرة فللمرثمة واحد من الاخوين اربعة ولاخت اثنان واما
 ما يبق ههنا افضل من المقاسمة لان المسئلة على تقديرها من ستة ايضا للجد واحد
 منها فيبقى خمسة فاذا جعلنا الجد كاخ كان هو مع الاخوين والاخت كسبع اخوات
 ولا المقاسمة للمرثمة على السبعة بل بينهما يتابع ففرض عدد الرؤس وهو السبعة
 في اصل المسئلة وهو ستة فحصل اثنان واربعون فللمرثمة منها سبعة ويبقى خمسة و
 ثلثون فللمرثمة واحد من الجد والاخوين عشرة ولاخت خمسة ولاختا في ان المسئلة
 ثمانية عشر افضل من عشر من اثنين واربعين وكذلك ثلث ما يبق في هذه الصورة
 افضل من سدس جميع المال لان المسئلة على هذا التقدير ايضا من ستة فللمرثمة واحد من
 الجد والجد منها واحد فيبقى اربعة بين الاخت والاخوين وسبع مائة اخوات فلا
 يستقيم الا اربعة عليها بل بينهما مبنية فاذا فرضنا المسئلة التي على عدد الرؤس مائة
 بلغ ثلثين فللمرثمة واحد من الجد والجد خمسة ولاخت اربعة ولكل واحد من الاخوين
 ثمانية ولا يشهد ان المسئلة من ثمانية عشر افضل من خمسة من ثلثين واما سدس
 جميع المال خذ وجعل بنت واحد من الاخوين فاصل المسئلة من ستة لا جناح النصف
 والسدس فلهن نصفها وهو ثلثة وللجد سدسها وهو واحد فيبقى سهمان
 فان قاسم الجد والاخوين كان له ثلث السهمين اعني ثلثي سهم واحد وان اعطينا
 ثلث ما يبق ايضا كان له ثلثا سهم واحد واذا اعطينا ثلث ما سدس جميع
 المال كان له سهم تام فاسدس خيره وح يبق للاخوين سهم واحد لا يستقيم
 عليها فاذا فرضنا عدد رؤسها في السنة بلغ اثنان عشر ومنها دفع المسئلة واذا
 كان ثلث الباق خذ للجد وليس للبنة ثلث صحيح فاضرب بمخرج الثلث في اصل
 المسئلة كما صورنا في المثال المذكور لا فضلية ثلث ما يبق على المقاسمة وليس
 كل المال حيث فرضنا الثلثة في السنة فصار ثمانية عشر وصح منها المسئلة فان ثلث

جدا وزوجا وبنتا واما واختا لأم وأولاد صاحبته فرض مع الجد بل جعلها معه عصبة إلا
 المسئلة الأكرية فإنه جعلها فيها صاحبة فرض مع الجد وهي زوج وأم وجد واخت
 لا يرث أم وأولاد الزوج النصف ولأم الثلث ولجد السدين ولاخت النصف
 يضم الجد نصيبه إلى نصيب الاخت فيقسمان مجموع النصيبين للذكر مثل حظ الأنثيين
 وذلك لأن المقاسمة خير للجد من السدين ولتلك الباء وهذه المسئلة أصلها من ستة
 لاجتماع النصف والثلث والسدين وتقول إذا تزوجت من الستة ثلثة ولأم ثلثة
 ولجد السدين فلم يبق للاخت شيء فردنا على المسئلة نصفها فصارت ثلثة فللجد
 واحد ولاخت ثلثة ومجموع النصيبين أربعة فنقسمها على الجد والاخت للذكر
 مثل حظ الأنثيين ولا المقاسمة في القسمة لأن الجد بمنزلة الاختين ولا يستقيم
 أربعة على ثلثة فيضرب الثلثة إلى هي عدد الرؤس في المسئلة وتكون لها الثلثة ثلثة
 فيحصل سبعة وعشرون واليه الإشارة بقوله ونضم من سبعة وعشرين فللزوج
 منها ثلثة ولأم ستة وللجد ثلثة ولاخت ثلثة ثم يضم نصيب الجد إلى نصيب الاخت
 فيصير الثلثة عشر فيقسم بينهما كما مر فللجد ثمانية وللأخت أربعة فقد جعل زوجيها
 الأخت ابتداء صاحبة فرض كمثل حرم الميراث بالمرتبة وجعلها عصبة بالأخرى
 كمثل يزير نصيبها على نصيب الجد الذي هو كالأخت فإن قلت فلم يجعل الأخت
 في المسئلة المتقدمة صاحبة فرض وهو موجود كمثل نصيب حرمه وثمة فيها قلت
 هناك مانع من جعلها صاحبة فرض وهو وجود البنت بخلافها الأكرية
 إذا ما مانع فيها من جعلها كذلك قبل ولعل عزم الشيخ من إيراد المسئلة المتقدمة
 التنبيه على أن زيدا إذا لم يجد في تلك المسئلة بئرا من ومان الأخت بنتا على لز
 السدين خير للجد تركب حرماتها ولم يجعلها صاحبة فرض فيها فلا يوجب البنت
 واما الأكرية فلا ضرر في زيمانها لأنه يمكن جعلها صاحبة فرض فيها فلا
 يحاط عليها فرضها رأى نصيبها أكثر من نصيب الجد فامر باطلاقها والغنى على الزوج

جدا وزوجا وبنتا واما واختا لأم وأولاد صاحبته فرض مع الجد بل جعلها معه عصبة إلا
 المسئلة الأكرية فإنه جعلها فيها صاحبة فرض مع الجد وهي زوج وأم وجد واخت
 لا يرث أم وأولاد الزوج النصف ولأم الثلث ولجد السدين ولاخت النصف
 يضم الجد نصيبه إلى نصيب الاخت فيقسمان مجموع النصيبين للذكر مثل حظ الأنثيين
 وذلك لأن المقاسمة خير للجد من السدين ولتلك الباء وهذه المسئلة أصلها من ستة
 لاجتماع النصف والثلث والسدين وتقول إذا تزوجت من الستة ثلثة ولأم ثلثة
 ولجد السدين فلم يبق للاخت شيء فردنا على المسئلة نصفها فصارت ثلثة فللجد
 واحد ولاخت ثلثة ومجموع النصيبين أربعة فنقسمها على الجد والاخت للذكر
 مثل حظ الأنثيين ولا المقاسمة في القسمة لأن الجد بمنزلة الاختين ولا يستقيم
 أربعة على ثلثة فيضرب الثلثة إلى هي عدد الرؤس في المسئلة وتكون لها الثلثة ثلثة
 فيحصل سبعة وعشرون واليه الإشارة بقوله ونضم من سبعة وعشرين فللزوج
 منها ثلثة ولأم ستة وللجد ثلثة ولاخت ثلثة ثم يضم نصيب الجد إلى نصيب الاخت
 فيصير الثلثة عشر فيقسم بينهما كما مر فللجد ثمانية وللأخت أربعة فقد جعل زوجيها
 الأخت ابتداء صاحبة فرض كمثل حرم الميراث بالمرتبة وجعلها عصبة بالأخرى
 كمثل يزير نصيبها على نصيب الجد الذي هو كالأخت فإن قلت فلم يجعل الأخت
 في المسئلة المتقدمة صاحبة فرض وهو موجود كمثل نصيب حرمه وثمة فيها قلت
 هناك مانع من جعلها صاحبة فرض وهو وجود البنت بخلافها الأكرية
 إذا ما مانع فيها من جعلها كذلك قبل ولعل عزم الشيخ من إيراد المسئلة المتقدمة
 التنبيه على أن زيدا إذا لم يجد في تلك المسئلة بئرا من ومان الأخت بنتا على لز
 السدين خير للجد تركب حرماتها ولم يجعلها صاحبة فرض فيها فلا يوجب البنت
 واما الأكرية فلا ضرر في زيمانها لأنه يمكن جعلها صاحبة فرض فيها فلا
 يحاط عليها فرضها رأى نصيبها أكثر من نصيب الجد فامر باطلاقها والغنى على الزوج

المسئلة

الذي عرفته سميت هذه المسئلة الكورية لانها واقعة امرأة من بني الكدر فانها ماتت
وخلعت اولس من الورثة المذكورة وولتته على زيد مذهبها فبها فنسب اليها وقبل
ان تنقص من هذه القبيلة كان جن مذهب زيد في الفرائض فانه عبد الملك بن
مزوان عن هذه المسئلة فاحظه في جوابها فنسبت اليه قبيلة وقد يقال انها
تكررت عما صحاب الفرائض او كثر الجدل على الاخت نفسها واهل العراق
يستعملونها الفرائض فيها بينهم ولو كان مكان الاخت او اختان فلا عمل
ولا الكورية امانة اذا كان مكانها 2 فلا عمل فلا ان سدر جراح خيل الجدة والمسئلة
من ستة فيكون السدر الباء بعد فرض الزوج والام للجد بالقرن اذ لا ينقص
حقه عن السدر اجماعا ولا شيء للاخت في السئلة المتقدمة التي
اعانها واعطينا الجد في السدر ولا الكورية ايضا للاخت لان الاخ عصبة لا يمكن
لزيد جعله صاحب فرض فاضطر المأحرمانه خلا في الاخت في الكورية كما سبق
تقديمه واما ان كان مكانها اختان فلا عمل ايضا لانها تزدان الام من
الثلاث الى السدر والمسئلة من ستة فللزوجة ثلثة والام واحد وللجد ايضا واحد
لاختين واحد لا يستقيم عليها ففرضنا عدد رؤسها في السئلة بلغة اثني عشر
نفي المسئلة بخلاف الكورية اذ لم يقع فيها للاخت شيء فوجب ان يعاد على الزوج
الذي تقدم سابقا ولا الكورية لان الصور زيد ههنا مستقيمة **باب**
المناسخة من المناسخة من النسخ يعني النقل والتحويل والمراد بها ههنا ان ينقل
نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة الى من يرث منه والبر الاشارة بقوله
ولو كان بعض الانصبا ميراثا قبل القسمة فنقول ان كان ورثة الميت
الثاني من عداه من ورثة الميت الاول ولم يقع في القسمة تغيير فانه يقع المال
في قسمة واحد اذ لا يقع في تكرارها كما اذا ترك نسيب وبنات من امرأة واحدة
ثم ماتت احد البنات ولا وارث لها سوى تلك الاخوة والاخوات لابر ام فانه

الذي عرفته سميت هذه المسئلة الكورية لانها واقعة امرأة من بني الكدر فانها ماتت
وخلعت اولس من الورثة المذكورة وولتته على زيد مذهبها فبها فنسب اليها وقبل
ان تنقص من هذه القبيلة كان جن مذهب زيد في الفرائض فانه عبد الملك بن
مزوان عن هذه المسئلة فاحظه في جوابها فنسبت اليه قبيلة وقد يقال انها
تكررت عما صحاب الفرائض او كثر الجدل على الاخت نفسها واهل العراق
يستعملونها الفرائض فيها بينهم ولو كان مكان الاخت او اختان فلا عمل
ولا الكورية امانة اذا كان مكانها 2 فلا عمل فلا ان سدر جراح خيل الجدة والمسئلة
من ستة فيكون السدر الباء بعد فرض الزوج والام للجد بالقرن اذ لا ينقص
حقه عن السدر اجماعا ولا شيء للاخت في السئلة المتقدمة التي
اعانها واعطينا الجد في السدر ولا الكورية ايضا للاخت لان الاخ عصبة لا يمكن
لزيد جعله صاحب فرض فاضطر المأحرمانه خلا في الاخت في الكورية كما سبق
تقديمه واما ان كان مكانها اختان فلا عمل ايضا لانها تزدان الام من
الثلاث الى السدر والمسئلة من ستة فللزوجة ثلثة والام واحد وللجد ايضا واحد
لاختين واحد لا يستقيم عليها ففرضنا عدد رؤسها في السئلة بلغة اثني عشر
نفي المسئلة بخلاف الكورية اذ لم يقع فيها للاخت شيء فوجب ان يعاد على الزوج
الذي تقدم سابقا ولا الكورية لان الصور زيد ههنا مستقيمة **باب**
المناسخة من المناسخة من النسخ يعني النقل والتحويل والمراد بها ههنا ان ينقل
نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة الى من يرث منه والبر الاشارة بقوله
ولو كان بعض الانصبا ميراثا قبل القسمة فنقول ان كان ورثة الميت
الثاني من عداه من ورثة الميت الاول ولم يقع في القسمة تغيير فانه يقع المال
في قسمة واحد اذ لا يقع في تكرارها كما اذا ترك نسيب وبنات من امرأة واحدة
ثم ماتت احد البنات ولا وارث لها سوى تلك الاخوة والاخوات لابر ام فانه

ما هو من النصف الاول وبين النصف الثاني ما بينه فاضرب كل النصفين
كل النصفين الاول على قياس ما ذكره باب النصفين على تقدير المباشرة بين النصفين
الاوّل والطائفة وبين سواهم كما اذا ماتت في ذمة المثلث الجدة الى ام المارة
المثقات او لا وضلّت زوجا واخوين فان ما يورثها تسعة كما عرفت انما
ونصفين مثلثا اربعة وبين التسعة والاربع مائة فاضرب كل الاربع في النصفين
السابقين اثنين اثنين وثلاثين يبلغ مائة وعشرون فيخرج المثلثان فمما
كان له نصيب من الاثنين والثلاثين نصيب نصيب في الاربع الى هي مسألة الجدة
ومن كان له نصيب من الاربع نصيب نصيب منها في جميع ما كان في الجدة وهي
التسعة فنقول قد كان لامرأة من مات ثانيا وهو زوج الميت الاول سهران من
الاثنين والثلاثين فاذا ضرت بينهما في الاربع بلغ ثمانية فهي لها وكان لابيها اربعة اربعة
فضر بها في الاربع يبلغ تسعة عشر فهي له وكان لامرأة سهران فاذا ضرت بينهما في الاربع صار ثمانية
فهي لها وكان لكل واحد من ابني مات ثالثا وهو بنت الميت الاول تسعة مع العدد
المذكور فضر بها في الاربع يبلغ اربعة وعشرين فهي لكل واحدة منهما فكان لثلاث
ثلثة من ذلك العدد فاذا ضرت بينهما في الاربع يبلغ اثنى عشر فهي لها وكان للزوج من
مات رابعا وهي الجدة المذكورة من الاربع الى هي مثلها سهران فاذا ضرت
في التسعة الى كانت في يدها نصيب ثمانية عشر فهي له وكل من كل واحد من اخويها
مثلتها سهم واحد نصيب في التسعة فيكون تسعة فهي لكل واحد منهما فالبقي الحاصل
من كل جانب واحد من النصفين على تقدير الموافقة والمباشرة يخرج المثلثين وما
اندرج فيها واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك المبلغ على
قياس ما ذكره معرفة النصباء الورثة من النصفين فساهم ورثة الميت الاول
من النصفين مسألة نصيب في المهر وبقي في النصفين الساع على تقدير المباشرة او
وفقا على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل وارث منهم في عدد المهر

في النصف الاول على النصف
انما فانظر ان كان بينهما
واحدة فاضرب وثلث

ما هو من النصف الاول وبين النصف الثاني ما بينه فاضرب كل النصفين
كل النصفين الاول على قياس ما ذكره باب النصفين على تقدير المباشرة بين النصفين
الاوّل والطائفة وبين سواهم كما اذا ماتت في ذمة المثلث الجدة الى ام المارة
المثقات او لا وضلّت زوجا واخوين فان ما يورثها تسعة كما عرفت انما
ونصفين مثلثا اربعة وبين التسعة والاربع مائة فاضرب كل الاربع في النصفين
السابقين اثنين اثنين وثلاثين يبلغ مائة وعشرون فيخرج المثلثان فمما
كان له نصيب من الاثنين والثلاثين نصيب نصيب في الاربع الى هي مسألة الجدة
ومن كان له نصيب من الاربع نصيب نصيب منها في جميع ما كان في الجدة وهي
التسعة فنقول قد كان لامرأة من مات ثانيا وهو زوج الميت الاول سهران من
الاثنين والثلاثين فاذا ضرت بينهما في الاربع بلغ ثمانية فهي لها وكان لابيها اربعة اربعة
فضر بها في الاربع يبلغ تسعة عشر فهي له وكان لامرأة سهران فاذا ضرت بينهما في الاربع صار ثمانية
فهي لها وكان لكل واحد من ابني مات ثالثا وهو بنت الميت الاول تسعة مع العدد
المذكور فضر بها في الاربع يبلغ اربعة وعشرين فهي لكل واحدة منهما فكان لثلاث
ثلثة من ذلك العدد فاذا ضرت بينهما في الاربع يبلغ اثنى عشر فهي لها وكان للزوج من
مات رابعا وهي الجدة المذكورة من الاربع الى هي مثلها سهران فاذا ضرت
في التسعة الى كانت في يدها نصيب ثمانية عشر فهي له وكل من كل واحد من اخويها
مثلتها سهم واحد نصيب في التسعة فيكون تسعة فهي لكل واحد منهما فالبقي الحاصل
من كل جانب واحد من النصفين على تقدير الموافقة والمباشرة يخرج المثلثين وما
اندرج فيها واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك المبلغ على
قياس ما ذكره معرفة النصباء الورثة من النصفين فساهم ورثة الميت الاول
من النصفين مسألة نصيب في المهر وبقي في النصفين الساع على تقدير المباشرة او
وفقا على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل وارث منهم في عدد المهر

فبعد من المبلغ المذكور كما قررنا هنا لكر فيما فصلناه في مشار التوافق والتباين
 والنسب ان التخصيص الكا ووقفه ههنا غيرة المحض وبه اصل المسئلة في ههنا
 ورثة الميت الثاني من نصيب مسئلة يفرس في كل ما يدعى على تقدير المباشرة او في
 مع تقدير المباشرة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل واحد منهم فيما ذكره فصبه من ذكر
 المبلغ كما ثبتت عليه فيما فصل سابقا وذكر لان حق ورثة الميت الثاني هو
 فيما بين ههنا سهام كل واحد منهم مفروبة فيه وان مات ثالث من الورثة قبل
 المسئلة او مات رابع او خاص قبلها فاجعل المبلغ الذي هو منه مسئلة الاول
 والثانية مقام نصيب المسئلة الاولى واجعل المسئلة الثانية المتعلقة بالميت الثالث
 مقام المسئلة الثانية في العمل كما كان الميت الاول والكا ههنا ميتا واحدا فبصير للميت
 الثالث ميتا ثانيا في العمل الرابعة والى ميتة كذلك في غير النهاية فانه لما صار نصيب
 المسئلة الميت الاول والثاني والثالث نصيبا واحدا صاروا كلام ميتا واحدا فبصير
 الميت الرابع ميتا ثانيا وكذا الحال اذا صار نصيب اربعة من الورثة نصيبا واحدا كانوا
 بميتة ميت واحد وصاروا في ميتا ثانيا كذلك الى ما لا يتناهي ثم ان المص لما ذكر
 في اصل باب المناقحة الاستقامة والموافقة والمباشرة وضع المسئلة مشتملة على ورثة
 ثلثة واعتبر موتهم الترتيب وجعل موت الاول منهم مثالا لاستقامة وموت الكا مثالا
 للموافقة ومثال الثالث مثالا للمباشرة فان قلت قد اعتبر في الاصول الثلثة بين
 نصيب الميت الثاني وبين نصيبه فكيف في مثال الموافقة بين نصيب الميت الثالث و
 بين نصيبه ومثال المباشرة بين نصيب الميت الرابع وبين نصيبه قلت قد عرفت
 لما صار نصيب الميت الاول والثاني نصيبا واحدا صار بميتة ميت واحد وصار
 الميت الثالث ميتا ثانيا فيعمل هذا القياس حال الرابع والى من وما بعد هذا فلا
 حاجة الى ان يورد لظن من تذكر الاصول ان لا على حدة يكون فيه الميت الثاني
 حقيقة وقد استغنى برعاية الترتيب في موت تلك الورثة عن ايراد مثال اخر للثالث

ان المبلغ

والاربع فان قيل تعدد المناقحة قد يكون متعاقبا لموت الورثة من الميت الاول
 عن ورثة اخرى كما ذكره وقد يكون بموت الوارث الثاني من الوارث الاول كما اذا مات
 الزوج في الحال المذكور عن امرأة وابوين عليهما ذكروا ماتت هذه المرأة عن ورثة
 كالاولاد والاصوات او غيرهما فكيف يكون الحال ههنا قلنا هي على ما سبق
 ما ذكره الكتاب اذ لا فرق في العمل بين المناقحات المتعددة في عمرته واحدة من الارث
 وبينها في مراتب متعددة فاذا ذكر الشيخ واف بما فصله لا يقال كيف صح منه
 ايراد المثال قيل ان يذكر الاصل في المناقحة لانا نقول ذلك مثال الصبورة بعض الانبياء
 ميراثا قبل المنيعة كذا قدمتم ثم بهذا الاصل الذي يخرج به الاحكام المتعلقة بذلك
 المثال **باب نصيب ذوي الارحام** ودوا الرحم هو في اللغة
 بمعنى القرابة مطلقا وفي الشريعة هو كل قريب ليس بينه وبين ذن من ذن في قدر في
 كتاب الله وسنة رسوله ثم اوجاع الامة ولا عصبية بخوار الحال عند الانتم ادم
 الظاهر ان يقال ذو الرحم هو كل ابيترك الواو ونوحيرها انها للعطف على الجملة السابقة
 ان هذا باب في ذوي الارحام وذو الرحم فلا حاجة الى قبل من ان المص لما خرج من ثمانية ادم البند
 الى بخار اوجد فيها الفرائض المنسوبة الى القاضي الامام علاء الدين السمرقندي في ورثة
 فاستحسنها واخذ في تصنيف هذا الكتاب ثم حالها وكان القاضي قد جعل فيها الورثة
 ثلثة اقسام فبدا بصاحب الفرض ثم عطف عليه العصبية ثم عطف في الرحم فصار
 وذو الرحم وهو كل قريب لم يفرض له سهم مقدروا لم يتعصب فصاحب الكتاب
 لما وصل الى هذا المواضع قدر تلك الواو في الرحم مع تصدبر الكلام بالكتاب لا يذهب
 عليك ان هذا تكلف بارد يقتضيه وجه واو بين كما في عبارة تذكر الفرائض مع
 فقد ان الثانية في اكثر النسخ ههنا وقد فقد الا ايضا في كثير منها كما هو الاول
 كان عامة القضاة اي اكثرهم كبر وعلى وابن معمر وابي عبيد بن ابراهيم ومعاذ
 بن جبر وابي الدرداء وابن عبيد بن عرواية عنه مشهورة وغيرهم رفته الله عنهم

يرون نوريت دوى الارحام وتابعهم في ذلك من النابغين علقه واطم
 وشرج والحسن وابن سيرين وعطا ومجاهد وبه قال اصحابنا 212 واولاد
 يوسف ومحمد ورفوف من تابعهم وقار يزيد بن ثابت وابن عباس في رواية شاذة
 لا ميراث لدوى الارحام ويوضع المال عند عدم اصحاب الفرائض والعصبات
 في بيت المال وتابعهما في ذلك من النابغين سعيد بن المسيب وسعيد
جابر وبها ثابت ما كروا ان في اجتهادنا فون بانه تذكروا ايات
 الموارد نصيب ذوى الفروض والعصبات ولم يذكر لدوى الارحام شيئا ولو كان
 لهم حق لبيته وما كان ركن فيها وبانه عم لما اخبر عن ميراث الفقة والحالة
 قال عم اخبرني جابر ان لا ميراث لهما قلت قوله نعم واولاد الارحام بعضهم
 ببعض في كتاب الله تعالى اذ مناه محاتم بعضهم اولى بغيره بعض فيما كتب الله وحكم به
 لان هذه الآية شئت التوارث بالموالات كما كان في ابتداء فروعهم بالمدينة
 فما كان ملوك الموالات والموعات في ذلك الزمان صار ملوكا ذوى الارحام
 وما بقي عندنا من ارب موالات صار متاخرا عن ارب ذوى الارحام كما
 ثبت عليه فيما سلف فقد شرع الله تعالى لهم الميراث بلا فصل بين ذى رحم له فرض
 او تفصيل بين ذى رحم ليس شئ منها فيكون ثابتا للكل بهذه الآية فلا يجب تفصيلهم
 كلهم في ايات الموارد واليهما روى ان رجلا رمى سهمه الى سهل بن حنيف فقتله
 فلم يكن له وارث الا خالة فكنيت في ذلك بعبد بن ابراهيم الميم فاجابه بان البع
 قال الله تعالى ورسوله مولاه من لا مولاه والخال وارث من لا وارث له لا يقال
 المقصود بهذا الكلام اني دون الانبات كقولهم اصبر حيلة من لا حيلة له واليهما
 ليس حيلة فكانه قيل من كان وارثه خال فلا وارث له لاننا نقتطع صدر الحديث بال
 عن هذا المعنى بل نقول بيان الشرع بلفظ الانبات ولما ذكرنا النفي بذكر ان الانبات
 فلا يجوز من صاحب الشريعة ان كان فيهما ما انت ثابتا بين الاخذ في قارى

ام امراته

قال بن عباس بن عامر بعد نفون له نسبيا فيكم فقال انه كان فيما غزينا ولا يفر
 له الا ابن اخنت هو ابو ثبات بن عبد المظفر جعل لولدهم ميراثا له وانما
 باين ما روي بناء موافقا للقران وبين ما روي بنحو مخالف له ان يجعل ما روي بنحو
 ما قبله ووالا لينة الكريمة او يحل على ان الفقة والحالة ثلثان مع عصبة ولا مع ذك
 فرض من ميراث فان المراد على ذوى الفروض مقدم على التوريت ذوى الارحام وارج
 كما نوابه ثون مع من لا ميراث عليه كالزوجة والنزوجة وذوى الارحام اصناف اربعة
الصنف الاول ينتمي الى بنت بنت الابن كذا ذكره والصنف الثاني ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد
وهو ان يقطعوا اي الغايبون وان علون كانت ام الميت وابا امه و
اجداد التساقطات اي الغايبات وان علون كانت ام ام الميت ام ام امه
والصنف الثالث ينتمي الى ابوي الميت وهم اولاد الاخوات وان سفلا سواء كانت
تلك الاولاد ذكورا او اناثا وسواء كانت الاخوات لاب وام اولاد او لام وبنات
الاخوة وان سفلا سواء كانت الاخوة من الابوين او من احد هما وبوا
الاخوة لام وان سفلا وانما اطلقوا الاخوات والاخوة في الغايبين السابغين
لبنات ولا جميع اقاربها كما ذكرنا وقد اختلفوا فيها بقوله لام لان بنت الاخوة لاب
وام اولاد من العصبية ولذلك لم يكتفوا في هذه العبارة بان يقولوا اولاد الاخوة
كما قال اولادهم اولاد الاخوات والصنف الرابع ينتمي الى جري الميت وهما
اب لاب واب او جدته وصها ام الاب وام الام وبنات عمات عليها قبل ابها
وان كن اخوات له من امه فهن منقبة الى جدته من قبل ابها والاعمام لام فانهم
اخوة لا يورثون امهم فهم ايضا منقون الى جدته الميت من قبل ابها واعتبر في الاعمام
كونهم لام لانهم من الابوين او من الاب عصبة والاخوات والحالات فانهم
اخوة واخوات لام الميت فان كانوا من امها وامها او من امها فهم منقون
الى جد الميت من قبل امه وان كانوا من امها كانوا منقون الى جدته من قبل امه

الميت وهم اولاد
 البنات وان سفلا
 ذكورا وان اناثا
 واولاد بنات

فهو المذكورين في امثلة الاصناف الاربعة وكل من يولد الى الميت بهم من
 ذوى الارحام والمراد عن يولي من يتبعهم ما يتناول من اشرافهم بقوله علوا
 من اشرافهم وان اسفلوا في الاصناف الثلاثة وتناول اول اولاد الصنف الرابع كل من
 يتناول من علوا من الاصناف المذكورة والعمات والاخوات والخالات كعمومة ابوي
 الميت وخواتمها وعمومة ابوي الميت وخواتمها مع انهم من ذوى الارحام
 فاورد من التبعية تبعا على ان ذوى الارحام ليسوا مقتصرين فيما ذكره من الاصناف
 الاربعة ومن يولي بهم وان ادرج هؤلاء بنوعنا ويولي في المذكورين كانه الجواد كلمة
 التبعية بنينا على انه اراد ان كل واحد من هؤلاء ومن يولي بهم من ذوى الارحام
 واختلف الرواية عن ابي جعفر في تقديم بعض هؤلاء على بعض في بعض ذوى
 ابويهما في عن محمد بن الحسن عن ابي جعفر ان اقرب الاصناف الى الميت واقدمهم في
 الوراثة عند مو الصنف الثاني وهم اساقطون من الاجداد والجدات وان علوا من
 الصنف الاول وان اسفلوا من الثالث وان تروا من الرابع وارثا بعد ابا علوا
 والسفول وتابعد في ذلك عيسى بن ابيان عن محمد بن ابي جعفر وروى ابو يوسف والحسن
 بن زياد عن ابي يوسف عن ابي جعفر عن محمد بن الحسن عن ابي جعفر ان اقرب الاصناف
 صنف اقدمهم الى الميت بالميراث الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ترتيب
 العصبات اذ تقدم منهم الابن ثم الاب ثم الجد ثم الاخوة ثم الاعمام فهو المأخوذ للتقوى ويجوز
 ان عبد الله انما ابيض انه كان يوفق بين الروايتين ويقول ما رواه محمد بن ابي جعفر في قوله الاول
 وما رواه ابو يوسف عنه قوله الاخير وجه الرواية الاولى لان الجدات الام اقوى سببا
 من اولاد البنات لان الاثني في درجته اعلى من الام صاحبة فرض دون الاثني في درجة
 ابن الميت وحى بنت الميت فانها ليست بصاحبة فرض وايضا الجد اب الام يساوي وكذا
 البنت في الاصل بالميت بواسطة واحدة ثم للجد زيادة قرب كلما حتى قالوا لا يقتضيه هو
 بالميت فلا خلاف ولا البنت فانه يقتضيه فيكون مقدم عليه والوجه في الرواية المأخوذة

في قوله
 المأخوذة

للتقوى ان ذوى الارحام يرتبون على سبيل التعصيب من وجه اذ تقدم منهم الاقرب
 فالاقرب فوجبه بغيره وانما الترتيب بالتعصيب من كل وجه وقد قدم في التعصبات
 من كل وجه بنوا بناء الميت على الجد اب لاب وسائر العصبات وان كان هذا الجد
 لا يقتضيه به وابن الابن يقتضيه به فكذلك ذوى الارحام يقدم اولاد الميت على الجد اب
 الام وعندنا اي عن ابي يوسف ومحمد بن الصنف الثالث وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة
 وبنات الاخوة لام مقدم على الجد اب الام وان كان قياس من وجهيها الجد اب لاب ومحمد
 الاخوة والاخوات ما دام القسمة خيرا له من ثلث جميع المال يقتضيه ان لا يقدم الصنف
 الثالث على الجد اب الام ولما ابوي لا يقدم في ذوى الارحام على قياس من وجهيها في
 التعصبات حيث قدم منها الجد اب الام الذي هو في درجة الجد اب لاب على اولاد الميت
 فهو من ذوى الارحام فلا يرتبون معه كما ان تقديم في قوله الاخير اولاد الميت ذوى الارحام
 على الجد اب الام جار على من وجهيها التعصبات حيث كان هناك ابن الابن من جهة الجد اب
 الاب وذكروا بعضنا شارحين انه وقع في بعض النسخ في بيان من وجهيها هذه العبارة ان
 عندنا كل واحد منهم اول من فرع وفرعه وان اسفل اول من اصله قالوا لا يحصل منها
 معنى فهو من ملحقات بعض الطلبة القاصر من لاسي كلام النسخ ولهذا لم يوجد في النسخ
 الفرعية ولما فرغ من ترتيب التعصبات الاربعة شرع يبين كيفية توريث كل واحد منهم قال
فصل في الاصناف الاولى الذين هو اولاد البنات واولاد بنات الابن اولهم بالميراث
 اقربهم الى الميت كبنيت البنات فانها اول من بنت بنت الابن لان الاول في تدلي الى الميت بواسطة
 واحدة والثانية بواسطة اثنين وهذا قبل اهل القرابة وهم ابوي لا وصاحبه وزفر
 عيسى بن ابيان قالوا استحقاق ذوى الارحام باعتبار من العصوبة ولهذا تقدم في الاصناف
 الاربعة من هو اقرب ويستحق الواحد منهم جميع المال في العصوبة الحقيقة يكون زيادة قدر
 ثمانية بقلة الدرجة واخرى بقوة السبب كقوة التقديم النبوة على الاثني وكذلك فيما فيه معنى
 العصوبة ثبت التقديم بقرب الدرجة كما ثبت بقوة السبب في الصورة المذكورة يكون للمالك

لبنت بنت واما طفل التبريل وهم الذين ينزلون المداينة المداينة الاستحقاق
كفلة وانشع ومسروق وابو عبيد والقاسم بن سلام والحسن بن زياد فيقولون
المار بينهما كانه ترك بنتا وبنتا بن فتيكون المال بينهما اما ربا عاليا قياسا فورا على كفلة
اربعة لبنت البنت وربع لبنت بنت الابن لانه يرث له على بنت الابن مع الصلابة
وسيدلون على التبريل بان الاستحقاق لا يمكن اثباته بالرأى ولا فهو مذهبنا من الكتاب
ولان السنة او الالاجماع فلا طريق سوى اقامة المداينة لبنت له الاستحقاق
الذي كان ثابتا للمداينة فنصيب كل اصيل ينتقل المداينة ويؤيده ان من كان منهم ولا اله صاحب
فرض او نصيبه كان او لا من ليس كذلك وليس كذلك الابا باعتبار المداينة وبه على قولهم
انه يلزم منه امد فاضى وهو حرمان المداينة يكون المداينة رقيقا او كافرا فيكون
الشخص هو وما عن المداينة لمعنى غير فوجب ان يكون الاستحقاق باعتبار وصفه
وهو القرابة ولما كان فيه معنى العصبية قدم الاقرب وذو طبع فوج بن ذراخ وخبيث
بن ثبتر ومن تابعهما ان المال بينهما اضافة لان استحقاقها انما هو باعتبار الوصف
العام الذي هو الرحم والاقرب والا بعد متساويا فيه وهو لا، بعد ان اهل الرحم وان
استنوا في البرية بان يدلو اكلهم المالميت بوجنتين او ثلث درجات مثلا فولا الواث
او ما من ولد ذوه الارحام كنبنت بنت الابن فانها اولى من ابى بنت البنت وذكر لان الاول
ولد بنت الابن وصلى صاحبة فمضى والثاني ولد لبنت البنت ومن ذارت رحم والسبب في هذه
الاولوية ان ولا الواث اقرب حكمي والتزجيج يكون بالاقرب الحقيقي ان وجد والا
فبالاقرب الحكمي وان استوت درجاتهم في القرب ولم يكن فيهم مع ذلك الاستواء ولا واث
كنبنت ابن البنت وابن بنت البنت او كان كلهم ولا واث كابن البنت وبنت البنت فمضى
يوسف في قوله الاخير والحسن بن زياد بعد ايراد الفروع المتساوية الدرجات المذكورة
ويجسم المار عليهم باعتبار ذواتهم وانوهم سواء اتفقت صفة الاصول في المداينة
والاثوثة كاذم المار الان ذكرناه لا ولا يثم كلهم بوارث او اختلفت كما في المار المذكور

من ولد التبريل وهم الذين ينزلون المداينة المداينة الاستحقاق
كفلة وانشع ومسروق وابو عبيد والقاسم بن سلام والحسن بن زياد فيقولون
المار بينهما كانه ترك بنتا وبنتا بن فتيكون المال بينهما اما ربا عاليا قياسا فورا على كفلة
اربعة لبنت البنت وربع لبنت بنت الابن لانه يرث له على بنت الابن مع الصلابة
وسيدلون على التبريل بان الاستحقاق لا يمكن اثباته بالرأى ولا فهو مذهبنا من الكتاب
ولان السنة او الالاجماع فلا طريق سوى اقامة المداينة لبنت له الاستحقاق
الذي كان ثابتا للمداينة فنصيب كل اصيل ينتقل المداينة ويؤيده ان من كان منهم ولا اله صاحب
فرض او نصيبه كان او لا من ليس كذلك وليس كذلك الابا باعتبار المداينة وبه على قولهم
انه يلزم منه امد فاضى وهو حرمان المداينة يكون المداينة رقيقا او كافرا فيكون
الشخص هو وما عن المداينة لمعنى غير فوجب ان يكون الاستحقاق باعتبار وصفه
وهو القرابة ولما كان فيه معنى العصبية قدم الاقرب وذو طبع فوج بن ذراخ وخبيث
بن ثبتر ومن تابعهما ان المال بينهما اضافة لان استحقاقها انما هو باعتبار الوصف
العام الذي هو الرحم والاقرب والا بعد متساويا فيه وهو لا، بعد ان اهل الرحم وان
استنوا في البرية بان يدلو اكلهم المالميت بوجنتين او ثلث درجات مثلا فولا الواث
او ما من ولد ذوه الارحام كنبنت بنت الابن فانها اولى من ابى بنت البنت وذكر لان الاول
ولد بنت الابن وصلى صاحبة فمضى والثاني ولد لبنت البنت ومن ذارت رحم والسبب في هذه
الاولوية ان ولا الواث اقرب حكمي والتزجيج يكون بالاقرب الحقيقي ان وجد والا
فبالاقرب الحكمي وان استوت درجاتهم في القرب ولم يكن فيهم مع ذلك الاستواء ولا واث
كنبنت ابن البنت وابن بنت البنت او كان كلهم ولا واث كابن البنت وبنت البنت فمضى
يوسف في قوله الاخير والحسن بن زياد بعد ايراد الفروع المتساوية الدرجات المذكورة
ويجسم المار عليهم باعتبار ذواتهم وانوهم سواء اتفقت صفة الاصول في المداينة
والاثوثة كاذم المار الان ذكرناه لا ولا يثم كلهم بوارث او اختلفت كما في المار المذكور

ثم دفع نصيب الابن والبنت والذين باراها في البطن الخامس للذكر مثل حظ الأنثيين
 فاصاب الابن ثمانية والبنت الثلثين اربعة فدرج نصيب كل منهما الى فروعهم في السادس
 وكان طائفة البنات في البطن الاول تسعة من اصل المسئلة فنصف بها في ذلك
 المصروب اعني الاربعة فحصل ستة وثلاثون فاذا نظرنا الى ما هو اسفل من البطن
 الاول وجدنا اختلاف في البطن الثالث اذ كان فيه بارا ابنا ابنتان التسع سنين
 وثلاثة بنين فقسمنا نصيبهم اعني الستة والثلثين للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب البنين
 ثمانية عشر والبنات ثمانية عشر جعلنا الذكور طائفة والاناث طائفة ولما نظرنا
 الى ما هو اسفل من الثالث وجدنا في الرابعة بارا طائفة البنين ابنا وبنين فقسمنا
 عليهم ما اصاب البنين الثلثة للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن تسعة والبنين تسعة
 ثم دفعنا نصيب الابن الى افر فروع لعدم الاختلاف ولم نجد بارا ابنتين في الخامسة
 اختلافا في السادسة اذ كان فيه بارا ابنا وبنين فقسمنا عليها نصيب البنين
 اعني التسعة للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ستة والبنت ثلثة وكذا وجدنا
 في الرابع بارا طائفة البنات الست ثلث بنات وثلثة بنين فقسمنا عليهم الثمانية
 عشر للذكر مثل حظ الانثيين فاعطينا البنين منها ثمانية عشر والبنات ستة ثم جعلنا ما
 طائفتين ولما نظرنا الى ما هو اسفل من الرابع وجدنا في البطن الخامس بارا ابنتين
 الثلثة ابنا وبنين فقسمنا نصيبهم الذي هو ثمانية عشر للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن
 ستة والبنين ستة فدفعنا نصيب الابن الى فروعهم في السادس وقد وقع فيه بارا ابنتين
 ابن وبنين فقسمنا نصيبها عليها فاصاب الابن اربعة والبنت اثنان ووجدنا في الخامس
 بارا البنات الثلث الاربعة في البطن الرابع ابنا وبنين فقسمنا نصيبهم اعني الستة
 عليهم فاصاب الابن ثلثة والبنين ثلثة فدفعنا نصيب الابن الى فروعهم في السادس ووجدنا
 فيه بارا ابنتين ابنا وبنين فقسمنا الثلثة بينهما فاصاب الابن اثنان والبنت واحد فاذا
 جعلنا هذه الانقباء كلها كانت سنين ثمانية بارا الفروع في البطن السادس وكذا

محمد لاخذ الصفة انها تكون والا فونته من الاصل المسئلة حلقة العتمة عليه ياخذ
 الصد من الفروع يعني انه اذا قسم المال على الاصل يعطيه صفة الذكور والانثى فيكون
 ويعطيه ايضا عدد الفروع كما اذا اراد الميراث ابنت بنت بنت بنت وبناتهن
 بنت بنت وبنتي بنت ابن بنت بهذه الصفة

بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	بنت
بنت	ابن	بنت
بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	بنت

عند اب يوسف من المال بين الفروع اسباعا باعتبار اداتهم لان البنين كاربعة
 بنات ومعها ثلث بنات اخرى فالجوع كسبع بنات فلكل من البنات الثلث
 سهم واحد ولكل من البنين سهمان وعند محمد بقسم المال على اهل الاختلاف اعني في البطن
 الثاني اسباعا باعتبار عدد الفروع في الاصول يعني انه يقسم المال على البطن الثاني
 ابن وبنات لكنه يعطى عدد فروع الابن وبنات ابنا في الابن فيجعل كبنين ويعطى
 عدد فروع البنت في فرعها فلهذا فيجعل هذه البنت كبنين وعلى هذا يكون
 يكون يعدد المجموع في البطن السابعة لان الابن القائم مقام الابن كاربعة
 بنات فيكون لابن في هذا البطن اربعة اسباع المال والبنت التي في فرعها تعدد
 سباعها منها والبنت الاخرى سبع واحد ثم ان جعل الذكور طائفة ففعل اربعة
 اسباعه الان اسباع المال البنت بنت اب البنت اذ هي نصف جدتها وذكر هو الابن
 الذي تنزل في البطن التي منزلة وعنده ايضا ثلثة اسباعه وهو نصيب البنت الاخرى
 واحد بها منزلة البنت في ذلك البطن يقسم على ولديها اعني في البطن الثالث ثلثا فان
 ذكرنا البنت التي في الثالث اذا اعتبر فرعها عدد فرعها صارت كبنين فقساوي الابن الفروع

وسمى بنت كثر بنات ابنا وبنات كثر بنات ابنا

في البطن الثالث ويطي كل منهما نصف ثلثة الاسباع وهو سبع ونصف سبع وحي
 يكون نصفه اي نصف المقوم الذي هو ثلثة الاسباع بنيت ابن بنت بنت
نصيب بنها وهو الابن الذي كان في البطن الثالث والنصف لآخر تابع بنت بنت
بنيت نصيب بنها وهي البنت التي ساوت الابن في البطن الثالث وتصح منه
 المسئلة من ثمانية وعشرين وذكر لان اصل المسئلة في التقسيم على اعل الخلف الذي
 هو في البطن الثاني من سبعة كما عرفت فاذا نظرنا الى البطن الثالث وجدنا فيه
 بارز البنين اللذين في الثاني ابنا وبنات فلما اخذنا في البنت عددها وصارت كغير
 ووجب ان يقيم عليها ابن عم الابن والبنت نصيب البنين اللذين في الثاني ايضا
 لكن لا نصف صبي ثلثة الاسباع فربما خرج النصف في اصل المسئلة صلا اربعة
 عشر فاعطينا بنت ابن بنت بنت ثلثة نصيب بنها واعطينا بنها بنيت
بنيت بنيت ثلثة نصيب بنها لكن الثلثة لا يقيم عليها فضر بنا عدد رؤسها
 في الاربعة عشر صار المبلغ ثمانية وعشرون ومنها تصح المسئلة فاننا نقرب الثمانية الى
 هي نصيب بنت بنت ابن البنين فيصير ستة عشر فهي لها ونقرب الثلثة
 الى هي نصيب بنت ابن بنت البنت في المقرب الذي هو اثنان فيحصل ستة فهي
 لها ونقرب نصيب بنت بنت بنت البنت في ذكر المقرب فيصير ستة فهي لها فيعطى
 كل واحد منهما ثلثة وقول محمد بن اسحاق بن ابي نعيم عن ابيه في جميع احكام ذور
 ومن هذا الكلام يعلم ما استرنا اليه سابقا من ان قول يوسف مروى عن ابيه
 ايضا لكن رواية شاذة ليست في قوة الشريعة مثل الرواية الاخرى وذكر بعضهم
 ان مشايخ بخارا اخذوا بقول يوسف في مسائل ذور الارحام والحيض لانه ايسر
 على المفتي فصل هذا الفصل ثمة لمباحث النصف الاول علما وانما وجهه
 في غيرون الجهات في التوريت ان توريت ذور الارحام غير ان ابا يوسف في بعض
 الجهات في ابدان الفروع لانه يقسم المال على الفروع ابتداء فيعتبر الجهات فيهم وقوله

الارحام

اختلف في قول يوسف واهل العراق وخزسان عما انه للغير الجهات بل يتر
 عده ذو جهتين جهة واحدة كما هو مذهبه في الجارات على ما توريكنا واهل ما وراء
 النهر عما انه لغير الجهات وهو الصحيح والفرق بين ما نحن فيه وبين الجارات لان
 الاستحقاق هناك بالفرضية وبتعدد الجهات لا بزيادة فرضهن واما الاستحقاق
 عهنا فبمقي العصبية فعباس على الاستحقاق بحقيقة العصبية وقد اعتبر فيها تعدد
 الجهات تارة للتوزيع كالاخوة لاب وام مع الاخوة لاب واخرى للاستحقاق كالاخوة لام لزا
 كان ابن عم وذكر ابن العم اذا كان زوجا فانه يعتبر في الاستحقاق السبعان معا فكذا
 فيما نحن بصدده يعتبر السبعان جميعا لكنه يعتبر بعدد الجهات في ابدان الفروع لما
 ذكرناه ومحمد بن يعقوب الجهات في الاصول فانه يقسم المال على اول بطن اختلف من الاصول
 وياخذ العدد في الاصول من الفروع ثم يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة اخرى
 ما نقرر في المسئلة السابقة كما اذا ذكر المبتنية بنت بنت بنها بنها بنها بنها بنها
 ونذكر ايضا ابن بنت بنت بنت هذه الصورة عدا يوسف يكون المان بهم بنها
 الابن والبنين اثلاثا لان البنين ذواتا جهتين فكانت ثمانية من جهة الام و
 ثمانية اخرى من جهة الاب وصار المبت كانت ثمانية بنات وابنا واحدا
 فيكون ثلثاه ان ثلث المال للبنين فوالا لجهتين ثلثة لابن ذي الجهة الواحدة
 وعند محمد بن يعقوب المال بينهما على ثمانية وعشرين ستمائة للبنين اثنان وعشرون ستمائة
 ستة عشر ستمائة من قبل ابيهما وستة اسهم من قبل امهما وللابن ستة اسهم من قبل امة
 بيان ذكرنا ان يقسم المال على البطن الثالث وفيه ابن مثل البنين وبنات احدى
 كبتين فصار المجموع سبع بنات فالمسئلة من عدد رؤسهن ثلثة لابن اربعة اسهم
 وللبنت التي في فرعها تعدد سهران والاخرى سهم واحد فاذا جعلنا الذكور في هذا
 البطن طائفة والاناث طائفة ودفعنا نصيب الابن الى ابنتين اللتين في البطن
 الثالث اصاب كل واحد منهما سهران واذا دفعنا نصيب طائفة الاناث الى من

بنيت
 بنها
 بنيت
 بنها
 بنيت
 بنها

اختلف

١. المبت فبنت الاخوات اولاً من ابن بنت الاخ لانها اقرب وان استواء درجة الرحم
 قوله العصبه اولاً من ولد ذوى الارحام كبنات ابن الاخ وابن بنت اخى كلاهما لاب وام اولاد
 او احدهما لاب وام والاخر للاب المال كله فبنت ابن الاخ لانها ولدت للعصبه الذي هو ابن الاخ
 ثم ان المصنف قال ههنا قوله العصبه وقال المصنف في الصنف الاول قوله الوارث واراد
 بولد الوارث هناك ولد صاحب الفرض فقط اذ لا يتصور في الصنف الاول ذورهم هو
 ولد العصبه وهو في درجة ولد ذوى الرحم لان ولد ذوى الرحم في البطن اكثر من اولاد البنات
 وولد العصبه في البطن اكثر من اولاد البنين اما عصبه كابن ابن الابن او صاحب فرض
 كبنات ابن الابن فذكر ولد الوارث مكان ولد صاحب الفرض اختصاراً في العبارة واقتار
 في الصنف الثالث ولد العصبه لانه لا يتصور فيه ولد صاحب الفرض في درجة ولد ذوى الرحم
 وذكر لان ولد صاحب الفرض في البطن الاول من اولاد الاخوات فقط وولد ذوى الرحم انما
 هو في البطن اكثر وما بعده فلا يتساويان في الدرجة بخلاف ولد العصبه فانه قد يكون في
 درجة ولد ذوى الرحم كبنات ابن الاخ مع ابن بنت الاخ فلو كان ابن بنت ابن الاخ والابن
 بنت الاخ فلو كان ابن بنت ابن بنت الاخ فلو كان ابن بنت ابن بنت ابن بنت الاخ
 فان الاصل في الموارث تفصيل الذكر على الانثى وانما ذكر هذا الاصل في الاخر والاضحى
 لام بالنقص على خلاف القياس اعني قوله نعم ثم كاد في الثلث وما كان محضاً عن القياس
 لا يلحق به ما ليس في معناه من جميع الوجوه وليس اولاد هؤلاء في معناه من كل وجه اولا
 يرتفعون بالنزبه شيئاً فجوز فيهم ذكر الاصل وانما تورث ذوى الارحام بمعنى العصبه
 فيفضل فيه الذكر على الانثى كانه صفة العصبه وعند محمد في المال بينهما اعتباراً و
 الاصول وموطا في الرواية والوجه فيهما استحقاقهما للميراث بقرباه الام وباعتبار
 هذه القرابة لا تفصيل للذكر على الانثى اصلاً بل ربما يفصل الانثى عليه الا يرى ان ام الام صاحبه
 فرض في خلاف ذلك لان لم تفصل الانثى ههنا فلا يقل من النساء باعتبار ما لم يذكر وان
 استواء في القربى وليس فيهم ولد عصبه كبنات بنت الاخ وابن بنت الاخ او كان كلهم ولاد

٢. المبت فبنت الاخوات اولاً من ابن بنت الاخ لانها اقرب وان استواء درجة الرحم
 قوله العصبه اولاً من ولد ذوى الارحام كبنات ابن الاخ وابن بنت اخى كلاهما لاب وام اولاد
 او احدهما لاب وام والاخر للاب المال كله فبنت ابن الاخ لانها ولدت للعصبه الذي هو ابن الاخ
 ثم ان المصنف قال ههنا قوله العصبه وقال المصنف في الصنف الاول قوله الوارث واراد
 بولد الوارث هناك ولد صاحب الفرض فقط اذ لا يتصور في الصنف الاول ذورهم هو
 ولد العصبه وهو في درجة ولد ذوى الرحم لان ولد ذوى الرحم في البطن اكثر من اولاد البنات
 وولد العصبه في البطن اكثر من اولاد البنين اما عصبه كابن ابن الابن او صاحب فرض
 كبنات ابن الابن فذكر ولد الوارث مكان ولد صاحب الفرض اختصاراً في العبارة واقتار
 في الصنف الثالث ولد العصبه لانه لا يتصور فيه ولد صاحب الفرض في درجة ولد ذوى الرحم
 وذكر لان ولد صاحب الفرض في البطن الاول من اولاد الاخوات فقط وولد ذوى الرحم انما
 هو في البطن اكثر وما بعده فلا يتساويان في الدرجة بخلاف ولد العصبه فانه قد يكون في
 درجة ولد ذوى الرحم كبنات ابن الاخ مع ابن بنت الاخ فلو كان ابن بنت ابن الاخ والابن
 بنت الاخ فلو كان ابن بنت ابن بنت الاخ فلو كان ابن بنت ابن بنت ابن بنت الاخ
 فان الاصل في الموارث تفصيل الذكر على الانثى وانما ذكر هذا الاصل في الاخر والاضحى
 لام بالنقص على خلاف القياس اعني قوله نعم ثم كاد في الثلث وما كان محضاً عن القياس
 لا يلحق به ما ليس في معناه من جميع الوجوه وليس اولاد هؤلاء في معناه من كل وجه اولا
 يرتفعون بالنزبه شيئاً فجوز فيهم ذكر الاصل وانما تورث ذوى الارحام بمعنى العصبه
 فيفضل فيه الذكر على الانثى كانه صفة العصبه وعند محمد في المال بينهما اعتباراً و
 الاصول وموطا في الرواية والوجه فيهما استحقاقهما للميراث بقرباه الام وباعتبار
 هذه القرابة لا تفصيل للذكر على الانثى اصلاً بل ربما يفصل الانثى عليه الا يرى ان ام الام صاحبه
 فرض في خلاف ذلك لان لم تفصل الانثى ههنا فلا يقل من النساء باعتبار ما لم يذكر وان
 استواء في القربى وليس فيهم ولد عصبه كبنات بنت الاخ وابن بنت الاخ او كان كلهم ولاد

في اصل المسئلة وموسسة صار احاطا اصل ان عشر كان للاختلاف من اصل المسئلة اربعة
وغير ضربنا بالاضافة المحضوب اعني اثنين بلغ ثمانية اعطينا هاتين بنتيها وكانت للاختلاف من
اصلها واحد ضربنا في ذلك المحضوب فكان اثنين فاعطينا هاتين بنتيها وكان للاختلاف
الاختلاف لابن اصلها واحد ايضا ففرينا في ذلك المحضوب فكان اثنين فاعطينا هاتين بنتيها
الاختلاف والاختلاف لابن ايضا فاعطينا هاتين بنتيها واحد ففرينا في ذلك الاختلاف لابن
وهو واحد ابني بنته ودفعنا نصيب الاختلاف لابن وهو ايضا واحد ابني بنتها
فلا يتقيم عليها فاذا ضربنا عدد وطها اصل اي المبلغ وهو اثنان عشر صار اربعة وعشرين
فمنها نصيب المسئلة اذ كان كسبة بنت الاختلاف من الابوين ثمانية من اثنان عشر ففرينا
في المحضوب الذي هو اثنان فصار ستة عشر ففرينا لهما وكان لبنت ابن الاختلاف
اثنان منها ضربنا هاتين في ذلك المحضوب صار اربعة فدفعنا لهما فكان لابن بنت الاختلاف
ارب واحد منها ففرينا في ذلك المحضوب فصار اثنين ففرينا لهما وكان لبنت ابن الاختلاف
ارب واحد منها ففرينا في الاثنين فلم يتغير فدفعنا لهما فصار نصيب البنتين
من جهتين ثمانية عشر فلكل واحد منهما تسعة **فصل في الصنف الرابع** الذي
ينتمي الى جد من الميت او جدته ومن النعمات على الاطلاق والاعمام لام والاقوال
والحالات مطلقا الحكم فيهم انه اذا انقرض واحد منهم لمحق المال كله لعدم المزاحم
فاذا ترك مئة واحدة او عا واحد او خالة واحدة او خالا واحدا كان المال كله لذكر
الواحد المنفرد عن نيزاحه فان قبل هذا الحكم اعني استحقاق الواحد كله عند انقرضه
عن المزاحم مشركي بهن الا صنف الاربعة فوجه تخصيص ذكره بهذه الصنف قلنا
لعله شئت نظرا الى ان بيانه في ابعدا صنف في بيده جبانة سايرها فسلط طريق
الاختصار وانما يذكر الاقربية في هذا الصنف لانهم كلهم في درجة واحدة فلا يقصو
فيهم الاقربية بخلاف اولادهم كما بيني واذا اجتمعوا وكان صنفهم منهم متخذا بان يكون
الذكر من جانب واحد كالنعمات والاعمام لام فانهم من جانب اولادهم والحالات

في اصل
في اصل
في اصل

في اصل المسئلة وموسسة صار احاطا اصل ان عشر كان للاختلاف من اصل المسئلة اربعة
وغير ضربنا بالاضافة المحضوب اعني اثنين بلغ ثمانية اعطينا هاتين بنتيها وكانت للاختلاف من
اصلها واحد ضربنا في ذلك المحضوب فكان اثنين فاعطينا هاتين بنتيها وكان للاختلاف
الاختلاف لابن اصلها واحد ايضا ففرينا في ذلك المحضوب فكان اثنين فاعطينا هاتين بنتيها
الاختلاف والاختلاف لابن ايضا فاعطينا هاتين بنتيها واحد ففرينا في ذلك الاختلاف لابن
وهو واحد ابني بنته ودفعنا نصيب الاختلاف لابن وهو ايضا واحد ابني بنتها
فلا يتقيم عليها فاذا ضربنا عدد وطها اصل اي المبلغ وهو اثنان عشر صار اربعة وعشرين
فمنها نصيب المسئلة اذ كان كسبة بنت الاختلاف من الابوين ثمانية من اثنان عشر ففرينا
في المحضوب الذي هو اثنان فصار ستة عشر ففرينا لهما وكان لبنت ابن الاختلاف
اثنان منها ضربنا هاتين في ذلك المحضوب صار اربعة فدفعنا لهما فكان لابن بنت الاختلاف
ارب واحد منها ففرينا في ذلك المحضوب فصار اثنين ففرينا لهما وكان لبنت ابن الاختلاف
ارب واحد منها ففرينا في الاثنين فلم يتغير فدفعنا لهما فصار نصيب البنتين
من جهتين ثمانية عشر فلكل واحد منهما تسعة **فصل في الصنف الرابع** الذي
ينتمي الى جد من الميت او جدته ومن النعمات على الاطلاق والاعمام لام والاقوال
والحالات مطلقا الحكم فيهم انه اذا انقرض واحد منهم لمحق المال كله لعدم المزاحم
فاذا ترك مئة واحدة او عا واحد او خالة واحدة او خالا واحدا كان المال كله لذكر
الواحد المنفرد عن نيزاحه فان قبل هذا الحكم اعني استحقاق الواحد كله عند انقرضه
عن المزاحم مشركي بهن الا صنف الاربعة فوجه تخصيص ذكره بهذه الصنف قلنا
لعله شئت نظرا الى ان بيانه في ابعدا صنف في بيده جبانة سايرها فسلط طريق
الاختصار وانما يذكر الاقربية في هذا الصنف لانهم كلهم في درجة واحدة فلا يقصو
فيهم الاقربية بخلاف اولادهم كما بيني واذا اجتمعوا وكان صنفهم منهم متخذا بان يكون
الذكر من جانب واحد كالنعمات والاعمام لام فانهم من جانب اولادهم والحالات

في اصل
في اصل
في اصل

ولا شك ان ذاك التراب ينبت اقل سببا وعند اتحاد السببت جعل الاقوى سببا في معنى الاقرب درجة
فيكون اوله وكذا اولاد من لاب لقراءة الاب وقد سلف ان في اخفا ومع العصبية
يقدم قراءة الاب على قراءة الام واعلم ان هذا لا يجمع ليس مطلقا بل مقيدا
اذا لم يكن فيهم ولد لعصبة اما اذا كان فيهم فمق اولوية من له فوق القراءة خلا وفيه ظلم
الرواية وقول بعض المشايخ كما استغف عليه وان استواء في القرب بحسب الدرجة وفي القراءة
بحسب النفاة وكان فيه قراية من محرابان يكون الكل من جهة ابراهيمية ومن جهة امة
قولوا لعصبة اولاد من لا يكون ولولا لعصبة كسبت العم وابن امة كلاهما لا يسمي ام اولاد
المالك كسبت العم لانها ولولا لعصبة دون ابن امة وذكر لان العم لاب وام اولاد
من العصبية بخلاف امة فانها من ذوى الارحام كالمعم لام وفي جانب ولا لعصبة
فوق ورجحان باعتبار المدلية وعند اتحاد خيرة القراءة في صورة فاصول الدرجة تعتبر
منه النفاة وان لم تعتبر عند اختلاف خيرة كما سببنا وان كان احد هما اي احد
من ذين المذكورين وهما العم والامة لا يسمي وام والاخو لا يسمي الحال كله لمن كانت له فوق
القراءة لم يسمي بهن العباراة ما تنبأ در من اطلق فيها لان العم اذا كان لاب
وام والامة لا يسمي فلا خلاف في احد ان الحال كله يسمي العم لانها ولولا لعصبة ولها
الصيافة فوق القراءة بل اراد بها ان امة ان كانت لاب وام والعم لا يسمي الحال
كله لمن كان له فوق القراءة وهو ابن امة ووجه بقاء الخلاف في ذلك فانه قد قيل
وان كانت امة لاب وام والعم لا يسمي الحال لا يسمي امة في ظاهر الرواية لكونه
قراية دون بنت العم المذكورة وان كانت ولدا لوارث قياسا على حالة
لاب فانها مع كونها ولدا في الدم وهو اب الام يكون من اولاد بالميراث لقوة
القراءة الحاصلة لها من جهة الاب من الحالة لام مع كونها ارمكون الحالة لام
ولولا الوارثة وهما ام الام فانها وارثة خلفه فاب الام وانما كانت الحالة الاولى
من الثانية لان القراية ترجح على غيرها حاصلة فيه وهو فيها خير بصيرة

قوة القراية الحاصلة في الحالة الاولى من جهة الاب او من جهة الام
بمعنى حاصلة في غيره وهو من اننا الاولاد بالوارث الحاصلة في غيره الحالة
الثانية التي هي من جهة الام فان الوارثة ليست حاصلة في هذه الحالة بل في
امرنا التي هي ام ام الميشت لا يقال الاولاد اموجود في الثانية كما ان قوة القراية موجودة
في الام ولا مانع من المعنى الذي ترجح به حقيقة هو الوارثة الموجودة في غيرها
الاولاد، وهو نوع تعلق لها بتلك الوارثة التي ترجح بها ولولا هذا التعلق لم يصود
ترجيحها بها فان قيل من اين يستقيم قياس ابن امة وبنت العم المذكورين
على الخاتمين المذكورين مع ان ترجيح الحالة لا يلحق فيها وهو قوة قراية بخلاف
ابن امة لاب وام فان قوة القراية ليست في ذاته بل في امة قلنا من حيث
القراية تسمى من امة لانها فرعها او ما يرى ان بنت العم لاب وام اولاد من بنت العم
لاب وليس ذلك الا باعتبار سرية قوة القراية من الاصل الى الفرع ولولا القراية كان
لما كان بينهما خصم من كل واحد منهما ولولا لعصبة ومما خالف في العصبية فانها
لا تسمى من العم المفعول عنه الا ان كان ابن العم عصبة دون بنته واذا سرت قوة القراية
من امة الى ابنها كانت حاصلة في ذاته فيكون اولاد من بنت العم وقال بعضهم اي
قار بعض المشايخ بناء على رواية مطابقة غير ظاهرة في الحال كله في الصورة المذكورة
بنت العم لا يسمي بها ولولا لعصبة بخلاف ابن امة فانه ولد ذوى الارحام ومن يسميها
علم ان ذلك لا يجمع المذكورين بقا قدينا به عند لان بنت العم لاب وابن امة
لاب وام متساويان في القرب وخيرة قراية متحد لكونهما من قبل الام ومع ذلك ليس
من له قوة القراية اعني ابن امة او اب بالاجماع في لغة هذا البعض من المشايخ اذن
رجح قوله على ظاهر الرواية بانه يلزم من هذا الظاهر ترجيح فرع الاصول المصوب على
فرع الاصل الراجح الا يرى انه اذا سرت عم لاب وام وعالم لا يسمي الحال كله للعم دون
الامة فعلى هذا ينبغي ان ترجح بنت العم على ابن امة وان استواء في القرب وكذا اختلف

عينة فرائهم بان كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام فلا اعتبار اي
 فلا اعتبار بغيرها لقوة القرابة ولا لولد العصبية على ماله رواية فلا يكون ولد
 العمة لاب وام او لعم ولد الخالة او الخالة لاب وام او لام لعدم اعتبار قوة قرابة
 ولد العمة وكذا بنت العم لاب وام ليست او ام بنت الخال والخالة لاب وام
 لعدم اعتبار كون بنت العم ولد العصبية فيما ساعد على عمة لاب وام فانها مع كونها ذرة
 القرابيين وكونها ولدا لوارث من جهة الام فان اباها جد صحيح
 وعصبية وامها جد صحيح ذات فرض ليست من اولاد الخالة لاب وام او لام
 كما مر في الصنف الرابع فلا اعتبار فلا اعتبار فيهما لقوة القرابة ولا لولد العصبية
 فكذا فيما بين من فيه كمن الثلثين لمن يدعي بقرابة الاب لقيام مقامه فتعتبر فيهم اي
 فيما بين المدعين بقرابة الاب مع التساوي في الدرجة قوة القرابة ولا العصبية وذلك
 لانهم لما اخذوا نصيبهم صاروا بالنسبة المذكورة انصببت فيهم في الخيرة كما ان البنت
 لم يترك من المال الامتداد نصيبهم فتعتبر فيهم اولا قوة القرابة وثانيا ولدا العصبية
 كما اذا كان الخيرة متحدة الاصل على ما مر في الثلث لمن يدعي بقرابة الام لقيامهم
 مقامها وتعتبر فيهم قوة القرابة على قياس ما عرفت فيمن يدعي بالاب ولم يذكر منها
 ولد العصبية اذ لا تتصور عصبية في قرابة الام قال الامام السرخسي ليس بالحقاق
 الثلثين والثلث مما يتغير بكثر العدد في احد الجانبين وقلته في الاخر لان هذا
 الاستحقاق انما هو بالعدد لا بغيره الاب والام ولا اختلاف فيهما بالكثر والقله و
 هو سوال ابي يوسف عما مر في اوله والبنات اذ لو كان هناك الاعتبار بالعدد به
 لما اختلفت القسمة بكثر العدد وقلته كما اذا لم يختلف مهنها ولقد ان يفرق بينهما بان
 يقول هناك بتعدد المدة حكم بتعدد الفرع وهما لا يتعدد المدة به حكم وذلك
 لان الشيء انما يتعدد حكم اذا كان يتصور ثبوته حقيقة ومن البتة امكان
 التعدد في الاولاد من البنين والبنات فتثبت التعدد فيهم حكم بتعدد الفرع واما الاب

والام فلا يتصور فيهما التعدد حقيقة فكذا لا يثبت التعدد حكم في القرابات المتبعة
 فيهما ثم عند ابي يوسف اصحاب كل فريق من فريق الاب والام يسلم على ابدان فرومهم
 ومع اعتبار عدد الاجهات في الفروع وعند محمد بن يعقوب المال على الوارثين اختلف
 مع اعتبار عدد الفروع والاجهات في الاصول كما هو مذهب علماء الصنف الاول
 اعني في اولاد البنات واولاد بنات الابن على سلف فاذا فرضنا انه ترك ابنة بنت
 عمه لاب وبنت ابن عمه لاب بها ايضا بنتا بنت عم لاب وترك في كل بنت بنت
 خالة لاب وابنة ابن عمه لاب بها ايضا ابنة بنت خال لاب بهذه الصورة فاحمل
 المسئلة ههنا من ثلثة ثلثا لها وبها اثنان منها القرابة الاب وثلثها وهو واحد
 لقرابة الام لكن عند ابي يوسف تصح هذه المسئلة من ثلثين وذلك لان ما اصاب
 فريق الاب اثنان واعدادهم اذا اعتبر عدد الاجهات في الفروع اربعة لان البنت
 في هذا الفريق اربعة بنات بنتان من جهة ابن العم لاب وبنتان من جهة بنت
 العم لاب لكن تحت عدد الرؤس فيجعل هذه البنات اربعة كالثني فهذا الفريق اربعة
 ابنة ولا لهتامة لما اصابهم اعني الاثنان على الاربعة بل هما يتوافقان بالنصف
 ففرع عدد الرؤس الى نصفه وهو اثنان فاصاب فريق الام واحد واعدادهم
 اذا اعتبر عدد الاجهات في الفروع حجة لانا نحسب البنين في هذا الفريق اربعة
 ابنة ابنا من قبل ابن الخالة لاب وابنا من قبل بنت الخال لاب ونحسب ثلثي
 البنين فيهم ابنا واحدا فهذا الفريق خمسة ابنا ولا لهتامة للواحد على خمسة بل يتركها
 مباينة فتركنا الحجة بالهما ثم نظرنا الى الاثنين الذين هو وفق رؤس فريق الاب
 والى هذه الحجة فوجدناهما مباينين ففرعنا احدهما في الاخر فصار ثلثين
 ففرعنا باء اصل المسئلة الذين هو ثلثة صار ثلثين ومنها تصح المسئلة ثلثا ما اعني
 عشرة من فريق الاب عشرة منها لاب بنت العمه لاب وعشرة للبنين وثلثها اعني عشرة
 لفريق الام ثمانية منها لاب بنت عمه واثان للبنين وعند محمد بن يعقوب المسئلة عشرة لراب

في الفروع
 في الاصول
 في القرابة
 في الفروع
 في الاصول
 في القرابة

تفرج النساء وامن بفرج الرجال لان كل واحد منهما دليل على الآخر فاذا اجتمعا بينهما
واذا اخبر الخنثى بالحيض او الخنثى او المبلل او الرجال او النساء فيقول قوله ولا يقبل رجوعه
بعد ذلك الا ان يظهر كذبهم بقينا مثل ان يخبرانه رجلا ثم يلد فانه يترك الحمل بقوله السابق
لهذا وان وقع الاشتباه بنقدان الالتهى جميعا فقد قال محمد بن موهنا والخنثى المظهر
سواء والمراوانه مات قبل ان يترك فيبين حاله بنسب الحجة او يهود النكاح واختلف
العلماء في الحكم الخنثى المشكك في باب لا يرث فحمل المصنف قوله في بيان حاله وبين حاله
بقوله الخنثى المشكك في النصبين الى نصيب الذكر واللائح الخنثى سواء اطالين عند
ابن حزم واصلحاه يعني عند محمد واما يونس بن موهنا قوله الاول وهو قول عامة الصحابة رضي الله
عنه عليهم اجمعين وعليه الفتوى عندنا فان قيل لما دام بقوله نصيب اللانثى مع
انه الاقل قلنا لا نصيب لاني فذبا ونصيب الذكر كما في اولاد الام وقدره عليه
كما اذا تركت زوجا واما اذا اختلا ام وخنثى لاني فانه المسئلة من سنة ونحوها اذا
جعلت الخنثى ذكرا مكره زوج نصفيها وهو ثلثه والام سلسها وهو واحد وله الام سرك
اخر فبقى واحد وهو الخنثى بالعصوية لكونه اختلا اب وان جعلته انثى كان اختلا اب
وهو بقول المسئلة اما ثمانية ثلثه منها للزوج وواحد اخر للاخت لا ام وثلثه اخرى للخنثى
لكونها صاحبة النصف من الظاهر المكشوف ان ثلثه من ثمانية اكثر من واحد من ستة
فان قلت فما فائدة تقسيم اقل النصيبين باسواء الحالين قلت فائدة انه لو لم يترك باقل
النصيبين لكانت الزكوة والا نوتة لا تشبه الامر علينا فيما اذا كان حيث قدرت في احد
الحالتين ويوم في الاخر كما اذا تركت زوجا واختلا اب وام وخنثى لاب فانه اذا جعل الخنثى
لان له سهم من سبعة وان جعل ذكرا لم يكن له شئ فلما ازيد باقل النصيبين لكانت النصيبين
كان الحكم شاملا لهذه الصورة بانه يجعل ذكرا خلا يثبت شيئا كما اذا ترك ابنا وبنتا و
خنثى لخنثى منها نصيب لانه متعوى ان معلوم ثبوته على تقدير ذكورة وانوته والزمير على
ذكره متكرر فلا يمتنع في الشكر وعند عامة السج وموقوف ابن عيسى الخنثى نصف النصيبين

بالمنازعة بواحد من كتاب فرائض الخنثى بما رواه عن الشيخين من انه سئل عن ميراث
مولود فاقول لا لانهن كما سبق ذكره فقال له نصف حظ الذكر ونصف حظ الانثى بناء
على المنازعة التي بينه وبين ابنة الورثة فانه يقول يا ذر ثلثي نصيب المذكورين وهم يولدون
انت انتي وكل نصيب الانوتة فتدفع اليه نصف النصيبين اعتبارا لخالتهن اذ لا يمكن تجميع
احدهما على الاخر فيجب ان يعلم بهما بقدر الامكان وذكر ما ذكرناه ورد بان الحمل
بهما جميع بين صفتين متضادتين وهو حال فوجب العمل بالاقلة لما قرناه واختلفنا
الا ابو يوسف ومحمد بن حنبل في قول الشيخ وتقدره قال ابو يوسف في المنازعة المذكورة لابن
سهم ولبنيت نصف سهم والخنثى ثلثة ارباع سهم لان الخنثى يثبت سهمها كالابن ان كان ذكرا و
يثبت نصف سهمها كالبنيت ان كان انثى ومما اني اخفاه سهم على تقدير نصف سهم على تقدير
اخر متيقن ولا نرجع لاحد التقديرين على الاخر فيما قد يفتق جمع النصيبين على التفرقة
على حسب الامكان كما ذكرنا فباخذ نصف سهم ونصف نصف سهم او نقول بعبارة اخرى
ياخذ النصف المتيقن الذي هو ثابت على تقدير الذكورة والا نوتة مع نصف النصف
المنازعة بينه وبين الورثة دفعا للثمانية ثبوت هذا النصف على رخصة الفتاوى
على علمه فاصل الخنثى ثلثة ارباع سهم ومجموع الانصبا سهمان وربع سهم وذكر لانه ان
ابا يونس في تقسيم السهام والقول ان البسط الى الذكر ومجموع المسئلة المذكورة على الوجه الذي
نقرر سهمان وربع سهم فاذا بسطنا السهمين فخرهما فيخرج الوجه من زيادة هذا الكر عليه
كان الحاصل ثلثة ارباع فتجعلها صحاحا ونصفيها منها المسئلة فلذلك قال ونصفيها ثلثة ارباع
اربعة ولبنيت اثنان والخنثى ثلثة فانها نصف مجموع ما للابن والبنيت او تقدره نصيبا
من المسئلة بوجه اخر ما تقدم للابن سهمان ولبنيت سهم والخنثى ثلثة نصيبا وهو
سهم ونصف سهم والمجموع اربعة اسهم ونصف نصيب ط السهام الى الذكر الذي هو النصفين
فخرهما فيخرج وجهه ويزيد عليه هذا الكر فيحصل ثلثة ارباع فتجعلها صحاحا وقار مجده فيخرج
قول الشيخ في الصورة المذكورة ياخذ الخنثى من المنازعة المسئلة ان كان ذكرا وان الاوتة

ج اثنان و بنت فالمسئلة من خمسة للابن اثنان وللختان اربعة على تقدير الذكور اثنان
و بنت واحد فالحق مع هذا التقدير خسا المال و باخذ الختة ربع المال ان كان اثنان
لان الاولاد ج اثنان و بنتان فالمسئلة من اربعة فللابن اثنان و للخت واحدة من البنت
واحد فالحق مع تقدير الانثى ربع المال فباخذ الختة نصف مدين النصيبين و ذلك
النصف خمس و مائة باعينا راحا لثني فان الخت نصف الخت و النصف نصف الربع فمجموعها
النصيبين الثانيين باعتبار حالتي الذكور و الانثى و هي المسئلة على خروج محرم من اربعين
و هو اربعة المخرجين من ضرب احدى المسئلتين و هي الاربعة التي من مسئلة الانثى و المسئلة
الاولى و هي الختة التي من مسئلة الذكور ثم ضرب المال و هو العشرة و ثلثيها الختة
الذكور و الانثى فيبلغ اربعين و اخبر من هذا ان بقا اذا كان للختة خمس و ثلثيها و اربعة
عدا يصح منه بندان الكسار ضربا يخرج احداهما الاخر فحصل اربعون ثم انما انشاها
طريقين نصيب كل واحد من اربعين بقوله ثم كان له شئ من الختة فمروا به
الختة فصار للختة من اربعين ثلثة عشرهما و للابن ثمانية عشرهما و بنت ثمانية عشرهما
بيان ذلك ان للختة من مسئلة الذكور اثنان فاذا ضربناه الاربعة حصل ثمانية عشر
و كان نصيبه من مسئلة الانثى واحد فاذا ضربناه الختة كان ثلثة عشر فهي له ايضا
فصار نصيبه من الاربعين ثلثة عشر و للابن من مسئلة الذكور اثنان فاذا ضربناه الاربعة
حصل ثمانية عشر فهي له و كان نصيبه من مسئلة الانثى ايضا فاذا ضربناه الختة حصل
عشر فهي ايضا له فصار نصيبه من الاربعين ثمانية عشر و لبنت من مسئلة الذكور واحد
ضربناه الختة فكان خمسة فهي ايضا لها فصار نصيبها من الاربعين ثمانية عشر و لا
يذهب عليك ان نصيب الختة اربعة ثلثة عشر فهو المسئلة كما هو خمس و ثلثيها لاربعين كذلك
و هو نصف نصيبه بحالته لان نصيبه في حالة الذكور ستة عشر و نصفها ثمانية عشر و في
الانثى عشرة و نصفها خمسة و مجموعها ثلثة عشر فالحق في بين التخرجين انما هو في الطريق
لا في المعقولة الذي هو نصف النصيبين ان ضرب احد المسئلتين في الاخرى و ضربها كان

ان خمسة مفرور
الاربعة و من كان له شئ
من الاربعة فمروا به

من احدى المسئلتين اما اذا تقافتا فبضرب و في احداهما في الاخر و ضرب
الحاصل في عدد الخاتنين ثم يفر ما لم يفر من احدى المسئلتين في وفق الاخرى
ولا شبهة في ذلك بعد احاطتك بالقواعد السابقة و قد انشاها المصنف في الفصول
الآخرة كما ستعرفه و اعلم ان مذهبنا في ان باخذ الختة المثلث و من بعد خت
التقديرين انما ان يتكشف الحال في حالة التقدير و الحكم فاذا انكر اخلا ب و ام و ولد
فلا شئ للاخت لاحتمال كون الختة ذكرا في الجملة و للختة نصف المال لان اصل حواله
ان يكون ان فيوقع النصف الباقى الى ان يتكشف حال الختة و اذا انكر اخلا ب
و ام و ولد من ختتين و مكر واحد منهما ثلث المال لاحتمال ان يكون مكر واحد و صاحبه
ذكر كما يوقع الثلث الباقى الى ان يتكشف حاله او المصاحبة بينهم على شئ و فسرنا
الصور على ذلك و لما كان الحكم ايضا مزدوا بين الخاتنين او رد فحصله عقيب فصل الختة
فقال **فصل في الحكم اذا مكر احد سنن** عند ا و ب و اصحابه و عند بنت بن سعد
ثلاث سنين و عند اثنان في اربع سنين و عند اربعة في سبع سنين لنا حديث عاتبة روت
فانها قالت لا يبق الولد زم امة اكثر سنين و لو بقلية مكر و مثل هذا لا يعرف
فيما سابل سماعا من رسول الله و لثنا في رواية من ان الفتاوى و لا اربع سنين
و قد ثبت ثبوتها و هو يقيد في شئ كما وان عند القبر في المأخوذة و لا ايضا لارب
سنين و قد ثبت في رواية ما جئوا به انهم يلدن كذا و روي ان رجلا غاب
عن امة امة سنين ثم قدم و هي حامل فمعه ثم لم يلد بان يرضعها فقال له معاذ الله ان كان
لك سبيل عليها فلا سبيل لك على ما في بطنها من الجنين فمعه ثم ردت المائة و لدا
قد ثبت ثبوتها و يشبه الولد اياه فقال الغائب هذا ابن و ريت الكهنة فاثبت عمره
شبه منه مع انه ولد اكثر من سنين و قال عمر رضى الله عنه لو لم يلد معاذ الله عمر و الجواب
عن الله و ان الفتاوى و عند القبر في المأخوذة كما كانا يعرفان ذلك من التسمية و لا عرفه
غيرهما اذ لا اطلع على احد على ما في روى الامم و انما ينع و يجوز ان يكره ذلك لانه ادم الرجم

في غير ذلك
في غير ذلك

برهن على سبيل النذرة فلا اعتد به وعن الكا ان المراد غيبتها قريبا من سنتين وانما
النسب كما بان من الروج واقبلها سنة اثنتين بالاتفاق لما روي من ان رجلا تزوج امرأة
فولدت المرأة سنة اثنتين فقصدها ثم رخصها فحملها فوفاها فوفاها فوفاها
خاصمته كتاب الله تعالى فخصمته اذ قال الله تعالى وحمله وفضله فليبين ثم رخصها فوفاها
وفضله في عامين فاذا ذهب عامان في الفصل لم يبق للحمل الا سنة اثنتين فدر العمان الحد
عنها وانما النسب من الزوج وروى مثله عن عماره في حديث ابن مسعود الاول
بعد ما مضى عليه اربعة اشهر يتزوج فيه الزوج وبعد ما يتزوج يتم خلفته ثم يزوج ويحقق
ان اتصاله بسنوي الخلق سنة اثنتين ذكره في نسخة الترمذي في شرح كتاب الطلاق
ويوقف للحمل عند ما يزوج نصيبا ربع بنين او نصيبا ربع بنات ابهما اكثر ويعطى
بقية النورته انما لا نصيبا رواه عنه ابن المبارك وروى اخذ وذكر لا احتياط فاف
من ترك النكاح رابت بالكوفة لانهما عيلا اربعة بنين في بطن واحد ولم ينقل من المتقدمين
ان امرأة ولدت اكثر من ذلك فاكفينا به وعند محمد بن يوسف نصيب لثمة بنين او ثلث
بنات ابهما اكثر رواه عنه لبيب بن سعد وليست هذه الرواية موجودة في شرح
الاصل ولا في عامة الروايات ورواية من محمد بن يوسف نصيب ابنتين او
بنين ابهما اكثر وموقوف الحسن واحسن الروايتين عن اب يوسف رواه عنه
حسنم وذكر ان ولادة اربعة اولاد في بطن واحدة غاية النذرة فلا ينعى الحكم عليه
بما بعنا في الجمل وموولادة اثنتين وروى اخصا عن اب يوسف رواه
يوقف نصيب اب واحد او بنت واحدة ابهما اكثر ومذا هو الاصح وعليه الفتوى
وذكر ان المعتاد الغالب ان لا تلد المرأة في بطن واحد الا ولدا واحدا فينبغي الحكم
عليه ما لم يعلم خلافه وذلك في فتوى سمرقندي ان الولادة ان كانت قريبة يوقف
النسبة لمكان الحمل اذ لو حملت لربما نعت بغير الحمل على خلاف ما قدر وان
كانت بعيدة لم يوقف اذ فيه اضرار ببيان النورته ولم يعين للفرق حد بل اصله على

العادة وقبله بموادون النذر بنا على انه لو خلف ليقضيه حق فلان عا حلا
مخولا بمادون النذر وواقعات الناطق ان يقسم النذرة ولا يغير نصيب الحمل
اذ لا يعلم ان ماله البطن حمل او لا فان ولدت ثلثا النسبة وعندنا ان يرفع
يرفع اما احد من الورثة شئ الا من كان له فرض لا يتغير بتعدد فانه يرفع اليه
فرضه على تقوية العور ان يقبور العور ويترك الباءة ان ينكشف الحار لان الحمل
محال ينضبط فقدر من عن شئ ان كان له عور ولا حل حصة منهم في بطن
واحد ويؤخذ الكفيل من الورثة على قوله اي على قوله ان يوسف برواية اخيه ف
ان ياخذ منهم كفيل على امر معلوم هو الزيادة على نصيب ابين واحد نظا الى ما روي
عن النضر لثمة اعني الحمل كما اذا تزكا بنا وخلفه فغدا يزوج محمد واما يوسف
في قوله الاول يعطى الثلث ويؤخذ منه الكفيل عن صاحبه وقيل بل يخطا
سنة فيؤخذ الكفيل عندهم جميعا لانه اذا تبين دلائل الزكوة في الثلث كان مستحقا
ما زاد على النصف مما اخذ الابن فكذا في الحمل فان كان الحمل من الحمل المستبان
خلف امرأة حاملا وجاءت تلك المرأة بالولد تمام الثلث من الحمل اي من سنتين فغدا
ولا ربع سنين عندنا في رواية اولها من المرأة التي من اكثر زمان الحمل وجاءت
به سنة اثنتين او اقل او اكثر ولم تكن المرأة متع ذلك اقرت بانقضاء العدة برث
ذلك الولد من الميت واقاربها ويورث عنه لان وجه الولد في البطن في وقت الموت
شرط في النكاح فاذا لم تكن اقرت بانقضاء عدتها مع ثبوت مدة الحمل حكم
بان الحمل كان موصوفا في ذلك الوقت وان جاءت بالولد لا اكثر من اكثر مدة
الحمل لم يرث ذلك الولد من الميت ولا يورث عنه من قبله اذ قد علم بجسده كذا
ان علوقه كان بعد الموت فلا نسب ولا ميراث وكذا اذا اقرت المرأة في مدة الحمل
بانقضاء عدتها بعد زمان ينصور فيه انقضاء العدة ثم جاءت بالولد فكذلك
فانه لا يرث ولا يورث عنه اذ علم بانقضاء ان الحمل لم يكن من الميت وان كان

الحمل من غيره بان يترك امرأة الحامل من ابية او جده او غيره مما من ورثته وجاء
تلك المرأة بالولد سنة اثنا و اقل من زمان الموت يثبت ذلك الولد من الميت لانه قد
خفوع وجوده في البطن حالة الموت وان جاءت بالولد كذا من اقل مدة الحمل
لا يثبت اذ لم يتفق علوقه ولا فروة ههنا اما تدبر وجوده في زمان الميت
بجمله فما اذا كان الحمل منه فان العلوق هناك يستدل اكثر او كانت الحمل ففروة
ايات نسبة من الميت بعد ارتفاع النكاح بالموت اما اذا كان الحمل من غيره
فنسبة ثابت من ذلك الغير فلا ضرورة ههنا الى اعتبار اكثر الاوقات لا
يجب الا اختصار على ما هو اقل مدة الحمل او مادونه حتى يتبين وجوده حال الموت
وطبق معرفة حيوة الحمل وقت الولادة ان يوجد منه ما يعلم به الحيوة كصوت
او عطاس او بكاء او ضحك او خربك عضو فان خرج اقل الولد فظهر منه شيء من هذه
العلامات ثم مات لا يثبت له لانه لما طوى اكثره متنا فكانه خرج كله متنا فلا يثبت
وان خرج اكثره ثم مات يثبت له لان الاكثر له حكم الكل فكانه خرج كله حيا وان اصل
في ذلك ما رواه جابر عن انه عليه السلام قال لا اله الا الله القبي ورث وصيا عليه
والضابطة في خروج الاكثر والاعظم ما ذكر بقوله فان خرج الولد مستقيما وهو
ان يخرج راسه او لا فالعبرة صدره يعني اذا خرج صدره كله وهو يثبت اذ قد
خرج اكثره حيا وان خرج اقل من ذلك لم يثبت وان خرج منكوسا وهو ان يخرج
رجله او لا فالعبرة بمرته فان خرجت البرة وهو يثبت اذ قد خرج اكثره حيا
وان لم يخرج الرق لم يثبت الاصل في نصيب ما يبل الحمل ان نصيب المسئلة على
تقدير بن اعني على تقدير ان الحمل ذكر وعيا تقديره ان لا ينفذ بين نصيب
المسئلين فان توافقا في ما ضرب وفق احداهما في جميع الاخر وان تباينا
فاضرب كل واحداهما في جميع الاخر فالحاصل نصيب المسئلين ثم اضرب نصيب
كل واحد من مسئلة ذكورة في مسئلة انوثة على تقدير التباين او في فقرها على تقدير

الحمل من غيره بان يترك امرأة الحامل من ابية او جده او غيره مما من ورثته وجاء
تلك المرأة بالولد سنة اثنا و اقل من زمان الموت يثبت ذلك الولد من الميت لانه قد
خفوع وجوده في البطن حالة الموت وان جاءت بالولد كذا من اقل مدة الحمل
لا يثبت اذ لم يتفق علوقه ولا فروة ههنا اما تدبر وجوده في زمان الميت
بجمله فما اذا كان الحمل منه فان العلوق هناك يستدل اكثر او كانت الحمل ففروة
ايات نسبة من الميت بعد ارتفاع النكاح بالموت اما اذا كان الحمل من غيره
فنسبة ثابت من ذلك الغير فلا ضرورة ههنا الى اعتبار اكثر الاوقات لا
يجب الا اختصار على ما هو اقل مدة الحمل او مادونه حتى يتبين وجوده حال الموت
وطبق معرفة حيوة الحمل وقت الولادة ان يوجد منه ما يعلم به الحيوة كصوت
او عطاس او بكاء او ضحك او خربك عضو فان خرج اقل الولد فظهر منه شيء من هذه
العلامات ثم مات لا يثبت له لانه لما طوى اكثره متنا فكانه خرج كله متنا فلا يثبت
وان خرج اكثره ثم مات يثبت له لان الاكثر له حكم الكل فكانه خرج كله حيا وان اصل
في ذلك ما رواه جابر عن انه عليه السلام قال لا اله الا الله القبي ورث وصيا عليه
والضابطة في خروج الاكثر والاعظم ما ذكر بقوله فان خرج الولد مستقيما وهو
ان يخرج راسه او لا فالعبرة صدره يعني اذا خرج صدره كله وهو يثبت اذ قد
خرج اكثره حيا وان خرج اقل من ذلك لم يثبت وان خرج منكوسا وهو ان يخرج
رجله او لا فالعبرة بمرته فان خرجت البرة وهو يثبت اذ قد خرج اكثره حيا
وان لم يخرج الرق لم يثبت الاصل في نصيب ما يبل الحمل ان نصيب المسئلة على
تقدير بن اعني على تقدير ان الحمل ذكر وعيا تقديره ان لا ينفذ بين نصيب
المسئلين فان توافقا في ما ضرب وفق احداهما في جميع الاخر وان تباينا
فاضرب كل واحداهما في جميع الاخر فالحاصل نصيب المسئلين ثم اضرب نصيب
كل واحد من مسئلة ذكورة في مسئلة انوثة على تقدير التباين او في فقرها على تقدير

او لم يبق احد من اقرانه حكم بكونه فقيل المعينة اقرانه في جميع البلدان والاولى الاصل
 ذكره في بعض الامام العثماني ان بعينه اقرانه في بلدان الامارات بما يتفاوت باختلاف
 اقابهم والبلدان وايضا اعتبار جميع الاقران فيه حرج عظيم وروى الحسن بن زياد
 عن ابي يوسف في حقيقته ان لكل الملة مائة وعشرون سنة ولد في الملة وهذا من غير
 ما اشتهر بين العامة من انه لا يعيش احد اكثر من مائة الملة ويومن الاكاذيب المشهورة
 فلهذا عند ابيهم وقار محمد مائة وعشرين سنة وقار ابو يوسف مائة وخمسين سنة وما قاله
 الروائيان لم توجد في الكتب المعينة وروى عن ابي يوسف انه اذا مضى مائة سنة من
 ولادته حكم بكونه اذا نظر في زمانه ان لا يعيش احد اكثر من مائة وكان محمد بن
 سلمة لا يفتي بهذه الرواية في المقتضى حتى ظهر له في نفسه انه خطأ فانه عاش مائة وسبع
 سنين وقار بعضهم تعمد سنة لان الزيادة عليها في زمانه في غاية الندرة فلا يشارك
 بها الاحكام الشرعية التي مدارها على الاغلب فالامام الترمذي وعليه الفتوى وذهب
 بعضهم الى انها بسبعون سنة لما ورد من الحديث المشهورة في اعمار هذه الامة وقال بعضهم
 مال المقتضى موقوف الى اجتهاد الامام في موته وهو مذهب الشافعي في فانه قال اذا مضى
 مرة يقضى القاضي بان من لا يعيش اكثر من مائة الملة حكم بكونه ويقسم ماله مع ورثة
 الموجودين حال الحكم به ثم ان الاصل بطريق الفقه ان لا يقدر بشئ في حياة الملة والرواية
 او لا يجازى للقبيل في نصيب المقادير ولا نقص طهرها في حال اعتبار اقرانه ونظامه
 كما في قيم المتلفات ومهر مثل النساء والمقتضى وهو موقوف احكامه حق غيره حتى يوقف
 نصيبه من ماله مورثة كما في الحمل فان كان المقتضى محجبا الحاضرين لم يعرف اليهم شئ
 بل يوقف المال كله وان كان لا يجيزهم يعطى كل واحد منهم ما هو الاقل من نصيبه مما يقدر
 حمولة المقتضى ومما تارة فاذا مضت الملة وحكم بكونه في ماله لورثته الموجودين عند حكم
 بكونه ولا شئ لمن مات منهم قبل الحكم بذلك لان شرط التوريث بقائه في الحياة بعد موت
 المورث وما كان موقفا لا جله من ماله مورثة لغيره المورث مورثة الا في وقف ذلك الموقوف

من ماله

من ماله كما في الحمل ان انفصل حيا لم ينج نصيبه ان انفصل ميتا تاخذ الورثة بما
 كان موقفا من نصيبهم فكذا هذا ان ظهر المقتضى حيا اخذ حقه وان حكم بكونه
 لم يفتي بشئ اما وقف له الاصل في نصيبه ما يملك المقتضى ان نصيب المصلحة على
 تقدير بكونه ثم نصيب المصلحة على تقدير وفاته وبناء العمل كما ذكرنا في الحمل وهو
 ان ينظر في مسئلة الحية والوفاة فان توافقتا فيضرب وفق احديهما في جميع الاخرى
 وان تباعدت يضرب احدهما في الاخرى فاحصل من القرب على الوجهين كان
 نصيب المصلحة على كل واحد من التقديرين ثم يضرب نصيب من كان له شئ من مسئلة
 التوافق في مسئلة الحية او وفاته ونصيب من كان له شئ من مسئلة الحية في مسئلة
 الوفاة او وفاته ثم ينظر في ملائمة الطائفتين من الضرب فيعطى الوارث
 ان يظهر حال المقتضى فاذا ترك مثلا زوجا حاضرا واختين لآب وام حاضرتين
 واخا لآب وام منفصلا فعلى تقدير كونه المقتضى ميتا يكون للزوج النصف وللأختين
 الثلثان فالمسئلة من سنة لكن فيقول المصلحة وعلى تقدير كونه حيا للزوج نصف
 غير عايل وللأختين الربع لان اصل المسئلة على هذا التقدير اثنان واحد للزوج
 وواحد للآخر مع الأخذ بهن فلا يستقيم عليهم وهم كارب اخوات فيضرب الاربع في
 اصل المسئلة فيبلغ ثمانية لاربعة من الزوج واثنان للاخ واثنان اخوان للأختين
 لكل واحدة واحد فحوت المقتضى خيرا للأختين من حيوة وهو ظاهر وجوه خبر للزوج
 اذ له نصف من المال بلا عول فيعتبر حيوة المقتضى في حق المقتضى فلا يعرف
 الا ربع المال ويعتبر موته في حق الزوج فلا يعطى الا ثلثه لسبب المال ووقوف البهة
 وانه في المسئلة نصيب من سنة وخمسين لان مسئلة الحية من ثمانية ومسئلة المات
 من سبعة ونزولها ثمانية فيضرب احدهما في الاخرى فيبلغ سنة وخمسين كان للزوج من
 مسئلة الحية اربعة فاذا ضربت في مسئلة الوفاة وهي سبعة حصل ثمانية وعشرون
 وكان له من مسئلة الموت ثلثة فاذا ضربت في مسئلة الحية وهي ثمانية بلغ ثمانية وعشرون

فيعدل الزوج اربعة وعشرين لانا اقل الحاصلين وهو النصف العاقل ووقوف من
نصيبه اربعة وكان للاختين من مسئلة الحبة اثنتان فاذا حضر بناء في السبعة حصل
اربعة عشر وكان لهما من مسئلة الوفاة اربعة فاذا حضر بيت في الثانية صار الحاصلين
وثلثين ويعرف بهما اقل الحاصلين وهو اربعة عشر ومن ربع السنة والحبس فلهما
سبعة يوقف من نفسها ثمانية عشر جميع ما يعرف في الزوج والاختين ثمانية وثلثون والباقي
من السنة والحبس ومن ثمانية عشر موقوف فان ظهل ان الموقوف يرفع اما الزوج الاربعة
الموقوفة ليتم له نصف المال وهو ثمانية وعشرون ويكون الباقي وهو اربعة عشر للاختين
يكون النصف الاخير بين الاخ والاختين للذكر مثل حظ الانثيين وان ظهر انه ميت
يرفع اما الاختين الثمانية عشر الموقوفة من نصيبها حتى يتم لهما اربعة اشباع المال والاثنتان
وثلثون واما الزوج فقد اخذ نصيبه كحله وهو اربعة وعشرون **فصل في الميراث**
اذا مات الرجل الميراث على ارثاؤه او على اوطى بدار اوطى وقمل وحكم الفاضل على بقية ما انشبه
في حار روثه بوضع بين المال هذا الحكم عند ابيه له وعندهما الكسبان جميعا لورثة
المسلمين وعندنا شافعي الكسبان جميعا بوضع بين المال في احد قوليه بطريق انه في
وقوله الاخر بطريق انه ما يصح في كل من عاين مذهبه في الحق له بوجوه محدودة اما الميراث
بحسب علم روثه اما الاسلام فيحكم عليه في حق ورثته بانه فلهما الكسبان ملك له وهذا يعقل
منها وبونه مع الاختين في كنفية انقضاء فلهما لورثته ولا بد من الفرق بين كسبان
حكم مونه يستند الى وقت روثه لانه صار كالباقة فلهما التورث فيما اكتسبه
في زمان اسلامه المقتضى ذلك الوقت لانه كان موجودا في ملكه فيكون تورث للمسلم في العلم
وله يملك فيما اكتسبه في حار روثه اي يستند تورثه الى زمان اسلامه اذ لم يكن موجودا في ملكه
في ذلك الزمان فلو قضى به لورثته لكان تورثا للمسلم من الكافر فلا يجوز وما اكتسبه بعد الحول
بدار اوطى فهو في بالا جماع لانه اكتسبه وهو من اهل اوطى وللمسلم لا يورث من اهل
اوطى وكسب الميراث جميعا اي هو اكان اكتسبه في اسلامه او روثها قبل الحول بدار اوطى روثها

فيعدل الزوج اربعة وعشرين لانا اقل الحاصلين وهو النصف العاقل ووقوف من
نصيبه اربعة وكان للاختين من مسئلة الحبة اثنتان فاذا حضر بناء في السبعة حصل
اربعة عشر وكان لهما من مسئلة الوفاة اربعة فاذا حضر بيت في الثانية صار الحاصلين
وثلثين ويعرف بهما اقل الحاصلين وهو اربعة عشر ومن ربع السنة والحبس فلهما
سبعة يوقف من نفسها ثمانية عشر جميع ما يعرف في الزوج والاختين ثمانية وثلثون والباقي
من السنة والحبس ومن ثمانية عشر موقوف فان ظهل ان الموقوف يرفع اما الزوج الاربعة
الموقوفة ليتم له نصف المال وهو ثمانية وعشرون ويكون الباقي وهو اربعة عشر للاختين
يكون النصف الاخير بين الاخ والاختين للذكر مثل حظ الانثيين وان ظهر انه ميت
يرفع اما الاختين الثمانية عشر الموقوفة من نصيبها حتى يتم لهما اربعة اشباع المال والاثنتان
وثلثون واما الزوج فقد اخذ نصيبه كحله وهو اربعة وعشرون **فصل في الميراث**
اذا مات الرجل الميراث على ارثاؤه او على اوطى بدار اوطى وقمل وحكم الفاضل على بقية ما انشبه
في حار روثه بوضع بين المال هذا الحكم عند ابيه له وعندهما الكسبان جميعا لورثة
المسلمين وعندنا شافعي الكسبان جميعا بوضع بين المال في احد قوليه بطريق انه في
وقوله الاخر بطريق انه ما يصح في كل من عاين مذهبه في الحق له بوجوه محدودة اما الميراث
بحسب علم روثه اما الاسلام فيحكم عليه في حق ورثته بانه فلهما الكسبان ملك له وهذا يعقل
منها وبونه مع الاختين في كنفية انقضاء فلهما لورثته ولا بد من الفرق بين كسبان
حكم مونه يستند الى وقت روثه لانه صار كالباقة فلهما التورث فيما اكتسبه
في زمان اسلامه المقتضى ذلك الوقت لانه كان موجودا في ملكه فيكون تورث للمسلم في العلم
وله يملك فيما اكتسبه في حار روثه اي يستند تورثه الى زمان اسلامه اذ لم يكن موجودا في ملكه
في ذلك الزمان فلو قضى به لورثته لكان تورثا للمسلم من الكافر فلا يجوز وما اكتسبه بعد الحول
بدار اوطى فهو في بالا جماع لانه اكتسبه وهو من اهل اوطى وللمسلم لا يورث من اهل
اوطى وكسب الميراث جميعا اي هو اكان اكتسبه في اسلامه او روثها قبل الحول بدار اوطى روثها

اللهم يا وني العصم والتوفيق
فعلك هذا الهدية الاسو الى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته و
آياته على عظمته

الحوت - دوما - كسب الوقوف -

بسم الله الرحمن الرحيم
 اوله و علمه و قدره و رزقه و رزق
 بسم الله الرحمن الرحيم
 اوله و علمه و قدره و رزقه و رزق
 بسم الله الرحمن الرحيم
 اوله و علمه و قدره و رزقه و رزق

من اصل الوقف من الوقف
بغير فلاح من فلاح
بغير فلاح من فلاح

اوله خلد
اوله حق زب حقا
صبرك فافند
اجن انصاف
مرد

[illegible]

محمد بن ابراهيم

سو

از هو تعلق الاضلاع مع الفم
وغيره من اجزاء الفم
والاخرى من اجزاء الفم
والاخرى من اجزاء الفم

اذا ماتت كافرة وبطنها ولد من مسلم كان الولد
مسلماً تبعه الامم ودفن في مقابر المسلمين مستدبراً
عن القبلة الا وجه الولد انظر اليهم

الرائي اذا وجد غنمة فانه غنمة
فان خرجها من الغنم فطرد ما تم
ملكه بغيره ولا يكره البقرة ملكه
في شهر العياد

ولا يجوز قراءة القرآن
على الميت حتى يغسل
لأنه قد روي عليه
الاعتقال

سنة رطوبه رغبني
في الحج والاربع قبل ان
عز استغل بالسمع والبناء
والا لكان قد نفدت سنة حيرة

[illegible]

ومن ضرب رطل دابة فالقش حشاميتا
لا يحل للمجان عليه وعليه الفتوى وهذا

ولقد وقع قدما على هذا الموضع في قديمه في السيرة لا يجوز فيه نال مني

مراد این شولیا شعله و نور
و نور و نور و نور و نور

١٠
 راجع إلى
 راجع إلى
 راجع إلى

289/2

من الغنم في يومها ثم ملك السباه لا الفرس
وكل النخوة

والمز

الاصول

فمنه

40

فبصرفهم الحامد مقابل الصلوة المستحقة لأن تجد عليها خلاف غير مناسفة للإله
وإما اختلافه في قوله

هذا هو العلم الذي هو
العلم الذي هو العلم
الذي هو العلم الذي هو
العلم الذي هو العلم
الذي هو العلم الذي هو
العلم الذي هو العلم
الذي هو العلم الذي هو
العلم الذي هو العلم

الاعلى معناه المطالب **قوله** رب العالمين الرب هو مالك ويجوز ان يكون
معنى الترتيبية وهي الاصلاح في كونه من قبل وصف الشيء بالمصدر للبناء نحو
رجل عدل والعالم اسم كل موجود سوى الله واسمه علم بمعنى العلامة لكونه واما
على حدوده ووجوه الحديث الغير الحديث فاشبع تحت شعار عالم ووقع مع انه اسم جنس
اريد به الانواع والافراد وجمع بالواو والنون او بالياء والنون وان كان متفلا
للعقلاء وغيرهم للتغليب والتغليب انما بعد اذا كان الغالب اصلا وههنا كذلك
قوله حمد الشاكرين انما اضاف الحمد الى الشاكرين دون الذاكرين لان الثناء داخل
في الاول من غير عكس وتقدير الكلام الحمد لله هذا مثل حمد ان كبرين فيكون نصبا على
المصدر بحا **قوله** والصلوة على خير البرية الصلوة هي الرقة من الله والاستغفار
من الملك والاعتناء من الناس والجن وقد جعلها قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون
على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه والبرية من براء اذا خلق وجعلها براء اي
الخلايق ويحمد عطف بها ان لم يرد معناه الوصف او لا هو المثل في كونه محمدا فيجز
ان يكون **قوله** النبي صلى الله عليه وسلم في ذات الله ثم اعلم ان الزمخشري
قال لا يتوهم ان الاسم اذا سمى به شخص باعتبار معناه الا على الثابت فيه ثم زال
ذلك المعنى عن ذاته يترك ذلك الاسم عن الاطلاق عليه بسبب زواله **قوله**
واته الطيبين الطاهرين الا لا يطلق بالاشتراك اللغوي في ثلاثة معان احدها الحمد
والاشباع والوعود والثاني النفس الخوال موسى وآل هرون بمعنى نفسها والثالث

هذا هو العلم الذي هو
العلم الذي هو العلم
الذي هو العلم الذي هو
العلم الذي هو العلم
الذي هو العلم الذي هو
العلم الذي هو العلم
الذي هو العلم الذي هو
العلم الذي هو العلم

هذا هو العلم الذي هو
العلم الذي هو العلم
الذي هو العلم الذي هو
العلم الذي هو العلم
الذي هو العلم الذي هو
العلم الذي هو العلم
الذي هو العلم الذي هو
العلم الذي هو العلم

هذا هو العلم الذي هو

معناه اهل البيت خاصة خوال محمد وانما وجب ذكر الله ايضا في الصلوة
معهم اذا صليتم على محمد واولاده بالتعظيم والتعظيم على الال واما توصيف الال
بالطيبين والطاهرين معافلان كل واحد منهما لما كان موجودا بدون الآخر جمع
بينهما تكليلا لوصفهم **قال** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعقلوا **اه** **اقول** واجب على كل شارع
في علم ان يتصوره ولو بوجه اذا الشروع بدون التصور محال وان يتصوره من
من ذلك العلم كليا يقع عليه عبثا فلما كان شروعا في علم الفرائض وجب اول التوفيق
وتبيين الفرض منه اما تعريفه فهو علم يبحث فيه عن معرفة كيفية قسمة تركبة الميراث بين الورثة
واما الوفاء منه فهو معرفة اصيل الحق للتحقق وانتفاع النفس عن التقديف في طلب الغير
والاخبار الواردة للتحريض على تقية وتعليم كثير ومن جملة مشهور ما رواه
عن النبي صلى الله عليه وسلم في اول هذا الكتاب تعقلوا الفرائض وعقلوا الناس فاني امرت بمقبوض
وسيقبض هذا العلم من بعدى وفي رواية فانه اول قضيته فتنسج وفي رواية فانه

نصف العلم والاصح هو الثالث وهذا امر وزيد على ان تعلم وتعليم فرض كذا في
كتابة وانما سمي هذا العلم فرائض لان الفرائض جمع فريضة والفريضة هي السهم
المقدر للوارث وهذا العلم انما يبحث عن هذا فكان تسميته بذلك مناسبة
قال نصف العلم مع انه بعض من العلوم التي لا تكاد تنحصر لان الانسان حاله بين
حالة الجوع وطال الممات وهذا العلم متعلق بحال الحياة وغيره كحال الحيض باعتبار
تنصف المتعلق اعتبر تنصف المتعلق ايضا **قال** قال علي وانا رجلاه **اه** **اقول** هذا

هذا هو العلم الذي هو
العلم الذي هو العلم
الذي هو العلم الذي هو
العلم الذي هو العلم
الذي هو العلم الذي هو
العلم الذي هو العلم
الذي هو العلم الذي هو
العلم الذي هو العلم

هذا هو العلم الذي هو
العلم الذي هو العلم
الذي هو العلم الذي هو
العلم الذي هو العلم
الذي هو العلم الذي هو
العلم الذي هو العلم
الذي هو العلم الذي هو
العلم الذي هو العلم

هذا هو العلم الذي هو

أي يقسم الباقي من التركة بعد تجهيز والتكفين والدين والوصية بين ورثة الميت
 بثلاثة اشياء الكتاب والسنة واجماع الامة أي المجتهدين لان جملة قسمة تركبة الميت
 اما بالوحي او بغير الوحي فاما بالوحي المثلوق او بغير المثلوق فان كان بالمثلوق فهو
 كتاب الله وان كان بغير المثلوق فهو سنة الرسول وان كان بغير الوحي فاما باجتهاد المجتهدين
 اولاً فان كان باجتهاد المجتهدين سواء كانت المسئلة خلافية او اتفاقية فهو اجماع
 الامة وان كان بغيره فاما من عند القسمة او من عند غيره فان كان من عند القسمة فهو الالهام
 وان كان من عند غيره فهو التقليد كلاما باطلا لان عدم كونهما حجة واعلم انه لا مدخل للقياس
 في قسمة تركبة الميت لان الحاشية في الموارث انما هو التقدير والتقدير مستند الى التوقيف
 والتوقيف من القياس وبيان الثن في بين التوقيف والقياس بان يقال مستند التوقيف
 هو العقل مستند القياس هو العقل ولا مدخل للعقل في قسمة التركة فليزوم ان لا مدخل للقياس
 فيها ايضا فثبت ان القسمة ليست الا بالكتاب او السنة او الاجماع اما ان ثبت بالكتاب
 فكاحوال الزوج والزوجة والاب والام والبنين والبنات والاحفاد والاحوات وعليك
 بالبيع في آية الوصية واما الثالث بالسنة فكل الحديث الواردة لقوم اطعموا الجذبات
 التسلسل وكحل الاحوات كقوله من اجلوا الاحوات مع البنات بمصيبة والمراد بها الاحفاد
 لآب وام اولاد وكالغير ما كقولهم من اجلوا الغرايض باهلها فاما بقية فلا ولي بمصيبة
 ذكر اي اعطوا ذوي السهام سهمهم فافضل فللقرب العصبات من الذكور كالابن
 واما الابن بالاب والابن بالاب وان سفلن فانما تقوم مقام البنات والام والابن بالاب والابن بالاب

في قسم تركبة الميت

واما

وبغير ذلك قال ثم يبدأ بالصحاب اه **اقول** يبدأ أولاً عند القسمة في الاعطاء بل يبدأ
 الغرايض ثم الباقي من المصارف على الترتيب الواقع في الكتاب والمصارف المرتبة
 لتركة الميت تسعة اصحاب الغرايض والعصبة النسبية والعصبة السببية والارث
 وذوي الارحام وموالي الموالاة والمقرلة بالنسب على الغير والموصى له بما زاد على الثلث
 وبيت المال اربعة منها اتفاقية ولحقه منها خلافة اما الاتفاقية فهي الثلث الاول وبيت المال
 واما الخلافة في عدلها والدليل على ان المجموع تسعة هو ان ما يستحق به منصرف المال من التركة
 اما ان يكون نفس القرابة او غيره وان كان نفس القرابة فاما ان يكون دخل اخلاقت تقدير الشئ
 اولاً فان كان دخل اخلاقتا ان يكون المستحق بجملة التقدير او بعدم الوارث بعلم فان كان
 الاول فهو اصحاب الغرايض فان كان الثاني فهو الورثة وان لم يكن دخل اخلاقت تقدير الشئ
 فلاح اما ان يتمكن على احراز المال بعد كل فرض اوله فان تمكن فهو العصبة النسبية والا فلو
 والارحام وان كان غير القرابة فاما ان يكون بينه وبين الميت تعلق ما اولاً فان لم يكن فهو بيت
 وان كان فاما ان يكون هذا التعلق لاجل امكان التقريب الى الله او لا فان كان فلا يخ
 من ان يكون التقريب عابداً الى الميت او الى الوارث فان كان عابداً الى الوارث فهو العصبة
 السببية وان كان عابداً الى الميت فهو الموصى له وان لم يكن لاجل التقريب فاما ان يكون التعلق
 بطريق الاشياء او بطريق الاخبار فان كان بطريق الاشياء فهو مولى المولات وان
 بطريق الاخبار فهو المقرلة بالنسب على الغير منذ آيات الحصر فيها اما بيان ترتيبها اي
 تقديم البعض على البعض وتأخير البعض لا تأخير فيه فان لم يورث الوارث مقدم على غيره بالنسبة المستقدم

71

بأهل الحديث ثم العصبية مقدم على الباقي لذلك ثم العصبية الحقيقية بالاجماع ثم الرد
 باتفاق عمرو وعلى رضي ثم ذوي الارحام لحديث عبد الله بن مسعود ذو كلال ارحام ورتبة
 لمن لا ورث له ثم مولى المولات لقوله مروا الذين عاقدت ايمانكم فاقوم نصيبتهم والمراد بعقل
 الموالاة نقل ائمة التفسير ولما روى ان عمر بن الخطاب سئل عن رجل ولى بغير اثم مات ولا ورث له
 فقال عمر هو اولى الناس ميراثه ثم المقدر له بالنسب على الغير لانه بالنسبة الى الموصي له اقوى
 لانه من جهة الاقرار له كالوارث الحقيقي ولا شك ان مقدم على الموصي له فكذا من ينظر له
 ثم يقدم الموصي له بما زاد على الثلث لما روى عن عبد الله بن مسعود يا مفضل هذا ان
 ما قبله من العرب اولى بان يموت الرجل منهم ولا وارث له غيركم فاذا كان كذلك فليضع
 احكم ماله حيث يشاء والمراد انه لو اراد رجل ان يترك ماله الى شخصين فليضع
 اضراب شخص احر جاز ذلك كما لو تصدق في حال صحته فانه جاز من غير اضراب ثم يوضح
 في بيت المال اذا لم يكن لهذا المال مالك ويصير ذلك لجميع المسلمين كالزمان **قوله** وهم الذين
 لهم سهام مقدرا اي في كتاب الله او في سنة الرسول او باجماع الامة هذا تعريف اصحاب
 الفرائض **قوله** من جهة النسب اشار الى ان العلة التي يتوارث بها شيان
 جهة نسب وسبب والسبب نوعان زوجية وولاء والميراث بالزوجية ايضا
 نوعان ميراثه منها ميراثا منه وكذا الولاء نوعان ولاء عتاقة وولاء موالاة وفي ولاء
 الموالاة قد يتوارثان من الجانبين وفي ولاء العتاقة لا يرث للأسفل من الاعلى وانما
 الارث للاعلى من الاسفل **قوله** العصبية كل من ياتى بقرينة الفرائض الى احد الفرائض وعند الاقارب من الفرائض

والرجل ساكنا

لهم

تخرج جميع المال اي يحوز ويقبضه قبل التعريف منقوض بالبنت التي تصير عصبية مع الابن
 فانما عصبية بالاتفاق ولا يصدر في التعريف عليها لانها لا تحوز المال عند الاقارب وكذا
 منقوض بالنسبة مع احد الزوجين فانما تاخذ الباقي بعد فرض احد الزوجين وعند
 الاقارب يخرج جميع المال لكنها ليست بعصبية والكتاب عن الاول بان يقال انها تخرج المال
 بجهتين جهة الوصن وجهة الرد وليس شرط الا حراز كونه بجهة واحدة ومن الثاني
 بان يقال لانها تاخذ ما بقية الفرائض لان المراد من الفرائض جميع اقسام الفرائض
 التي هي فرض نسبي وفرض سببي فخرج عنه لان اخذ ما يختص ببقية فرض خاص
 وهو فرض احد الزوجين **قوله** ثم عصبية الضمير المحرور ولعل العتاقة وارتفع بالعقد
 على المولى ولا يجوز الجور لانه يلزم ان يكون الميراث عشرة لانه لا يكون عصبية مولى
 العتاقة عصبية من جهة السبب وان يكون العصبية من جهة السبب مقصودا على المولى
 الموالاة والكل صنوع **قوله** ثم الرد على ذوي الفروض النسبية بتعدد حقوقهم
اقول اي عندنا يرد بما خذله واحد من اصحاب الفرائض ما يستحقه من النصف الثلث
 والثلثين وغير ذلك **قوله** ثم مولى الموالاة وهي ضد العادات اي العتاقة في النكاح
 وفي الاصطلاح ان يقول الرجل الحر المسلم البائع العاقل مثله قد واليتك وعاقدك
 فيقول مثله قبلت وشرط صوته هذا العقد الموجب للتوارث ان يقول كل واحد من
 المتعاقدين لصاحبه اذا مات فاليك وامام اذا سكت الاخر فانه تزت السات من
 العاقل دون العكر وان لا يكون الا من اذن بغير عتاق **قوله** ثم التوبة بالزواج من غير اثم

معروف وقد كان المقدمت مصرعا اقرار ويكون المقول مجهول النسب ولم يثبت
 نسبه باقرار الغير المقدم عليه فان لم يكن واحد من هذه الشرائط الا الاخير لم يكن المقول
 مستحقا للارث وفايد الاستنباط انه لو لم يكن كذلك لم يكن المقول مستحقا للارث
 بهذه المرتبة بل يستحق مرتبة اخرى كما يبيح والدليل على استحقاقه عند وجود هذه الشرائط
 هو ان المقدم ما اقر عند الاقرار الا اقرارين اقرارا بالنسب واقرارا بالمال والاقرار
 بالنسب باطل لان الاقرار بالنسب اقرار على الغير والاقوار على الغير باطل فان الاقرار
 بالنسب باطل والاقرار بالمال صحيح لان الاقرار بالمال اقرار على نفسه والاقرار على نفسه
 صحيح فان الاقرار بالمال صحيح واما فايد قوله لم يثبت نسبه باقرار من ذلك
 الغير فهي انه لو اقر بان هذا اخوه ومشهد معه رجل اخر على ان المقول له اخوه وهو
 ابن ابيه وليس له نسب معروف او الاب صدقه فانه يثبت نسبه من ابيه
 باقرار منصتي الى شهادة ذلك الغير او تصديقه وكذلك لو صدقه الورثة وهم من
 اهل الاقرار وعند ذلك لا فايد في رجوعه عن اقراره قبل الملامت وفي الاول فايد
قوله والموصى له عازا على الثلث اعلم ان ما يلهى وفيها تقديران تقدير
 الاجازة وتقدير عدم الاجازة فيضرب الست في التقديرين فيصير المجموع
 اشع عشر احدها رجل مات عن زوجة واوصى نصف ماله فعلى تقدير
 اجازة الزوجة تكن الوصية المسئلة من ثمانية وعلى تقدير عدم الاجازة
 من ثمانية اربعين من ثلثي ماله في تقدير الاجازة المسئلة من ثمانية اربعين

وعلى تقدير عدم الاجازة من ستة الثالثة رجل مات عن زوجة واوصى جميع ماله فعلى
 تقدير الاجازة كل المال للموصى له وعلى تقدير عدمها من ستة الرابعة امرأة ماتت
 عن زوج واوصت بنصف ماله فعلى تقدير الاجازة المسئلة من اربعة وعلى تقدير
 عدم الاجازة من ستة الخامسة امرأة ماتت عن زوج واوصت لثلاثي ماله فعلى تقدير
 الاجازة المسئلة من ستة وعلى تقدير عدم الاجازة من ثلثة السادسة امرأة ماتت
 عن زوج واوصت كل ماله فعلى تقدير الاجازة المال كله للموصى له وعلى تقدير عدم الاجازة
 من ثلثة وطريق استخراج هذه المسائل هو انه اذا كان الوارث زوجة يطلب
 مخرج على تقدير الاجازة فيخرج الوصية اولا ثم يخرج الربع الصحيح للزوجة وما
 بقي فليت للمال وعلى تقدير عدم الاجازة يخرج الثلث اولا ثم يخرج الربع الصحيح ثم يعم
 من الباقي الى الثلث ليتم الوصية فلو بقي شيء منه فليت للمال ايضا وكذا اذا كان الوارث
 زوجا الا ان وزنه نصف فاما **قال المانع من الارث اه** **اقول** قد اشترنا الى ان علمه
 الارث احد الامور اما نسب او سبب فكلما تحقق النسب او السبب تحقق الارث
 الا اذا كان سبب مانع من الارث والسبب المانع من الارث اربعة الرق والقتل
 واختلاف الدينين واختلاف الدارين اما الرق فمقتضى رقه واقره ودق ناقص
 فارق الواو مام يتعلق به حق العتق كالعبد القرق اي العبد النام والرق الثاني
 ما يتعلق به حق العتق وما واربعة مدبر ومكاتب وام الولد ومعتق البعق عند
 ابرقوت والقتل هو القتل الذي يقتله بغير القتل الذي يقتله بغير القتل

نفسه

ما في بيان ابدان جوار
 رفق في اختلاف قول دار

كفوة المرأة بوطي زوجها واما اختلاف الدينين فهو الاختلاف الذي بين الاسلام
وغیره من الملل لا الاختلاف الواقع بين الملل غير الاسلام ايضا كما بين اليهود
والنصراني مثلا فانها بتوارثان واما الاختلاف المانع من الارث فكما بين المسلم والذمي
واما اختلاف الدارين فهو اما حقيقي كما بين الحرقي والذمي اذ كان الذمي في دار الاسلام
والحرقي في دار الحرب والاختلاف حقيقة لا بد من اعتباره حكا اذ لا غير مجرد الاختلاف
حقيقة كما بين المسلم والحرقي واما حكمي كما بين المسلم والذمي اذ كانا
في دار الاسلام حقيقة وكما بين الحرقيين من دارين مختلفين اذ كانا في دار الحرب
واختلاف الدارين انما يعتبر باختلاف المنعة والملك لا انقطاع العصمة فيما بينهم بحيث
لوانتفى الملاقاة بينهم في طريق وخوفه لصدر منهم القتل والنهب والاساءة وانما
قدم المنعة على الملك وان كان الملك اصلا لان الملك لا يصير ملكا الا بسبب المنعة والاتباع
لا يقال لانهم ان القتل المانع من الارث انما هو بالقييد المذكور وهو المتعلق به
وجوب القصاص او وجوب الكفارة فان جرد قتل غير موصوف به وهو مانع
من الارث كقتل الولد ولاننا نقول لاننا استفاء القيد المذكور فيه فان وجوب
القصاص يتعلق به كمن بسبب شبهة ناشية من الابوة لم يحكم بالقصاص
بل حكم بالاستقوط ولهذا حكم بالدية في ماله ولم يحكم على عاقلة كما حكم في القتل
الحق وغيره واذا عرفت هذا فتقوله الدليل على اخصار موانع الارث
على الاربعة المذكورة وان المانع من الارث انما ان يكون النقط التماسه اول والاخر اختلاف الدارين

والاخر من ان يكون عدم اهلية تملك المال اول والاخر الرق بنوعيه وانما
لاخر اما ان يكون انقطاع الولاية اول والاخر اختلاف الدينين وانما القتل بنوعيه
امّا ان نقول ان المانع ان يكون بصفة تقبل الزوال او لم يكن فان لم يكن فهو القتل وان كان
فلاخر من ان يكون زوالها ممكنا من قبل الموصوف او لم يكن فان لم يكن فهو الرق وان كان
فلاخر من ان يكون بغير الله بينهما ممكنا او لم يكن فان كان فهو اختلاف الدينين ولا
فاختلاف الدارين **قال** باب معرفة **اقول** هذا باب يعرف فيه هذه الفروض
نفسها اي التهام ومن يستحق تلك الفروض اما الفروض فهي على قسمين مقدرة
في كتاب الله ومقدرة بالاجماع والفروض المقدرة في كتاب الله هي ستة النصف
والربع والثلث والثلثان والثلث والستس على الضعيف والتصنيف فان النصف
ضعف الربع والربع ضعف الثلث والثلث ضعف الثلث والثلث ضعف الستس
وان الستس نصف الثلث والثلث نصف الثلثين والثلث نصف الربع والربع
نصف النصف ويمكن ذكر صورته بنحوها جميع المتحققين لهذا
الفروض الستة بان تضع في مقابلة النوع الاول من الفروض وهو النصف
والربع والثلث حروف قولنا **هبا** وفي مقابلة النوع الثاني وهو الثلثان والثلث
والستس حروف قولنا **دبر** فكل حرفي من كل من هاتين الكلمتين يقابل كل حرفي
من كل من النوعين في بشار بكل حرفي في مقابلة كل فرض العدد مستحق
ذلك على حسب حساب اتحد وتلك الصوت هكذا والله اعلم

والفروض المقدرة بالاجماع وكون الكتاب كمثل الباقي وهو فرض الاثم في احدي احوالها
وكالسبع والتسع وغير ذلك في باب العول فان كل ما بالاجماع يستبعد في كتاب
الله ولذلك قيد للمصنف قوله في كتاب الله احترازا عن ذلك **قال** واصحاب هذه التهام
اه اقول هذا شروع في بيان المستحقين للفروض الستة وبهم اشغ مشهورا
اي نساء وانما قسم النفر بالخص لان النفر لا يستعمل فيما فوق العشرة ولا يستعمل
فيما دونها وهي الثلثة وما وراها وايضا لا يستعمل في طائفة النساء وههنا
رجال ونساء فثقتين ان يمتس بالنفس تصحى للاستعمال لشمول النفس
وعند شمول ذلك فاصحاب الفروض اشغ عشر نساء اربعة من الرجال وثمانية من
النساء اما طائفة الرجال فهم الاب والجد الصريح بنح اب الاب وسناني توفيه
والاخ لأم والزوج اما طائفة النساء فهي الام والابن والابن لأم والابن لأم

وَمَوَاضِعُ لَبِّ دَامِ أَوْ عَلَتْهُ دَمُ الْأَضْفِ وَأَخْفِضْ مَوَاضِعَ لَبِّ دَامِ وَالْأَضْفِ م ٢٢

والمؤمنه الحائله
عن النقص

عن النضر بن ابي العباس
عن النضر بن ابي العباس
عن النضر بن ابي العباس

في حال التعصيب المحض وان كان فلا يخفى من ان يكون ذكره اولاً فان كان ذكره
 فهو الوضو المطلق والافهوه الغرض والتعصيب وانما في يد العطف باو
 الحالين ام ليق وبالواو في الثالث في ان فيها يكف وجود احد الوالدين بخلاف الثالث
 فانه لا يكف فيه عدم احدهما بل الشرط هناك عدمهما جميعاً واما في ذكره فيهما في
 الثالث فلان المشار اليه فيهما معين الوجود وهو السدس والتعصيب في الثالث
 يقع لاختلاف الثالث فانه تعصيب محض ليس مشتمل على الوجود حتى يصح الاشارة اليه
قال والجدة الصحيحة **اقول** هذا بيان احوال الجد الوارث وهو الجد الصحيح وانما
 قيده بالصحيح ليخرج الجد الفاسد اذا فرض له وانما عرّفه ليعلم من تعريفه الجد الفاسد كونه
 في مقابلته واستلزام العلم باحد المتقابلين العلم بالآخر ويعلم من معرفة الجد الفاسد
 الجدة الصحيحة كونه ما اخذ في تعريفها غير متين فقال الجد الصحيح هو الذي اذا
 نسب الى الميت لم يتوسط الام بينهما كاب الاب **قوله** كالاب خبر بعد خبر لقوله
 الجد الصحيح اي الجد الصحيح كالاب في احوال المذكورة للاب يعني اذا كان للميت ابن
 او ابن الابن في حاله الغرض المطلق وهو السدس واذا كانت له ابنة او ابنة الابن
 في حاله الغرض والتعصيب والزم كونه واحداً اصلاً في حاله التعصيب المحض **قوله**
 الآثار مائة استثنى من الجدوف بعد قوله كالاب تقدير الجد الصحيح كالاب في جميع
 المسائل الا اربع مسائل فان الجدة في هذه المسائل ليس كالاب ووعده ذكرنا بقوله وسلكنا
 ان في هذه المسائل اربع مسائل هي التي لا يستفيد من دفعها بل يفتقر عنهم فتقول المسألة الاولى هي ان يمتد
 من الجد

في حاله الغرض والتعصيب

والعلائ كلهم يسقطون بالاب بالاتفاق وبالجد عندنا حقيقة خلافاً لابي يوسف
 ومحمد فان الجد عندنا ليس كالاب في هذه المسألة المسألة الثانية ان الام تأخذ
 مع احد الزوجين والاب ثلث الباع من التركة كمن لو كان مكان الاب
 جده فثاخذ ثلث الكل عندنا حقيقة خلافاً لابي يوسف فانما عندنا
 يأخذ ثلث الباع ايضاً فلا يكون الجد كالاب في هذه المسألة ايضاً
 المسألة الثالثة ان ام الاب يجب بالاب عندنا خلافاً لاحمد بن حنبل
 ولا يجب بالجد بالاتفاق فلا يكون الجد كالاب في هذه المسألة ايضاً المسألة
 الرابعة ان المعتق اذا ترك اباً المعتق وابنة الولاء كله للابن عندنا حقيقة
 ومحمد خلافاً لابي يوسف فان السدس للولاء للاب عنده ولو ترك ابن المعتق
 وجدة الولاء كله للابن بالاتفاق فلا يكون الجد كالاب في هذه المسألة ايضاً
 فهذه هي المسائل الاربعة التي ليس الجد فيها كالاب فاحفظها بقلب سليم وانما
 قدم الجد على اولاد الام لان الجد يجب اولاد الام والحاجب مقدم على المحجوب
قوله ويسقط بالاب اي الجد يسقط بوجود اب الميت لكون الاب اصلاً
 في قرابته الى الميت لان نسبة الجد الى الميت انما هو بتوسط الاب وارش
 من الميت لنيابته من الاب ولا شك ان المتوسط والنوب اصل على غير هذا فاذا
 الاب موجوداً تحقق سقوط الجد لسقوط الناب عند وجود النوب
 فالأصل ان الجد احوال ابي الوفي المطلق الوفي مع التعصيب المحض السقوط لا

كان

في الاشياء العدم عند تعارض الوجود والعدم لان الوجود عارض والعدم
 مؤخر عما ليس بعارض **قال** فصول النساء **اه** **اقول** لما فرغ من بيان احوال
 طائفة الرجال تفصيلا شرع في بيان احوال طائفة النساء ايضا تفصيلا وانما
 وسط لفظه الفصول ههنا تيمنا بين الطائفتين وجعلها باعتبار اضافتها
 للجمع وهو النساء اما للزوجات في الثاني حالة الربع وحالة الثمن اما حالة الربع
 فللزوجة الواحدة فصاعدا اي بمن فوقها الى الربع اذا لم يكن للميت ابن وابن الابن
 وان سفل وبنت وبنت الابن وان سفلت واما حالة الثمن فللواحدة فصاعدا
 اذا كان للميت واحد من الابن وابن الابن وابنت وبنت الابن وان سفل وانما قدم
 الزوجة على البنت لان الزوجة اصل البنت من حيث تولدت منها والاصل مقدم
 على الفرع **قول** واما بنات الصلب اي صلب الميت اي من طائفة النساء النساء
 وهي اما بنات الميت نفسه وهي المراد بنات الصلب او بنات ابن الميت وقدم
 ذكر احوال بنات الصلب على ذكر احوال بنات الابن لان بنات الصلب جزء الميت
 فيكون اقرب وبنات الابن جزء الميت فيكون ابعد والاقرب مقدم على الابعد
 بالضرورة اما بنات الصلب فاحوال ثلث النصف والثلثان والعصوبة
 اما النصف فللواحدة واما الثلثان فللثنتين فصاعدا واما العصوبة
 فهي اذا كانت مع ابن الميت فانه يعصبه سواء كانت واحدة او اكثر والواحدة
 وهو يعصبها **قال** فصول النساء **اه** **اقول** لما فرغ من بيان احوال طائفة الرجال تفصيلا شرع في بيان احوال طائفة النساء ايضا تفصيلا وانما

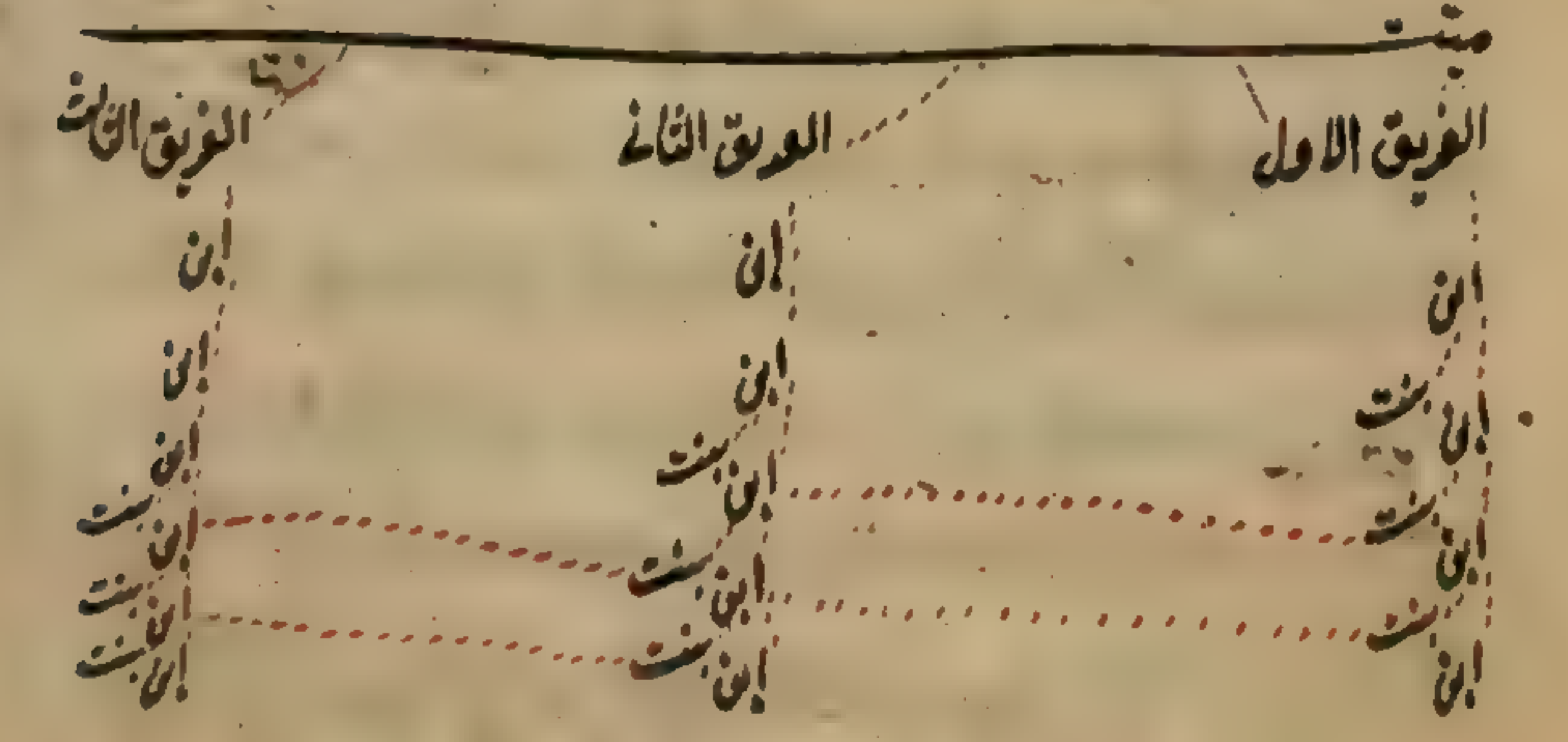
في الاشياء العدم عند تعارض الوجود والعدم لان الوجود عارض والعدم مؤخر عما ليس بعارض

وبنات الابن ثلث احوال اخرج جميع حالاتهن ست النصف والثلثان والست
 والسقوط بالموث والعصوبة والسقوط بالذكر اما النصف فهو اذا كانت
 منها واحدة واما الثلثان فهو اذا كانت منها اثنتان فصاعدا لكن بشرط ان لا
 يكون للميت بنت صليبة واما الست فهو بشرط ان يكون للميت البنت الواحدة
 الصليبة تكيلة للثنتين وهو نصبت على انه مفعول له والعامل فيه المستقر
 لكن الست مع الواحدة الصليبة لتكامل الثلثين دون فرض اولي فان فرض البنت كان
 الثلثين وقد اخذت الصليبة النصف في ستين اخذتيم الثلثان فيكون ذلك
 بنات الابن ليكون فرض البنات وهو الثلثان كاملا ومن ثم لا يرث بنت الابن
 لوجود الصليبتين لان فرض البنات عند وجودهما يكون كاملا غير محتاج
 الى انضمام سدس فلم يكن بنات الابن شئ من ذلك الفرض واما السقوط بالموث
 فهو اذا كانت معهن صليبات اي لا يرث بنات الابن لوجود الصليبتين لان فرض
 البنات عند وجودهما يكون كاملا غير محتاج الى انضمام سدس فلم يكن لبنت
 الابن شئ من ذلك وهو معنى قوله لا يرث مع الصليبتين واما العصوبة
 فهو اذا كانت مع بنات الابن غلاما اما بان يترى بان يكون اطفالهن او اسفل
 منهم بان يكون ابن ابن الميت وان سفل فمعصيتهن ذلك الغلام فالباق مع
 الواضعين بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وهذا معنى قوله الا ان يكون خذا يترى لا آخره
قول فيعصبهن معصوبتهن يكون قوله والذكر يرثهم للذكر مثل حظ الانثيين محله من الغلام

على انه معلون

والمفعول معاني فيعصبتهن والواو للمحال واما السقوط بالمذكر فهو اذا كان
 في الوجود للميت ابن صليبي يعني لا يرث بنت الابن ولو كان معتمدا في الام لا يسقط
 ح ايضا وتذكر الضمير في قوله بينهم وقوله ويستقون في سبيل التغليب كل في
 قوله ثم وكانت من العائنين **فصل** في مسائل الاختلاط بين الرجال
 والنساء ذكرناها ههنا زيادة للمتكلم في الاستحسان فنقول لو ترك رجل زوجة
 فقط فللزوجة الربع والباقي لبيت المال ولو ترك زوجة واخا لام فللزوجة
 الربع وللأخت لام السدس ولو تركه اخين لام معها فللزوجة الربع وللأختين لام
 الثلث ولو تركه ايضا فللزوجة الربع ولا اولاد الام السقوط وللمرأة نصيب
 محض ولو تركه بنت ابن ايضا فللزوجة الثمن ولا اولاد الام السقوط وللمرأة الثمن
 والتعصيب وبيت الابن نصف ولو تركه بنتي ابن فللزوجة الثمن ولا اولاد الام
 السقوط وللمرأة الثمن والتعصيب وبيت الابن الثلثان ولو تركه بنته النصيب ايضا
 فللزوجة الثمن ولا اولاد الام السقوط وللمرأة الثمن والتعصيب وبيت الابن
 السدس وبيته النصيب نصف ولو تركه صليبتين فللزوجة الثمن ولا اولاد الام
 السقوط وللمرأة الثمن والتعصيب وبيت الابن السقوط وللصليبتين
 الثلثان ولو تركه ابن ابنة ايضا فللزوجة الثمن ولا اولاد الام السقوط وللمرأة الثمن
 المطلق وبنات الابن مع ابن ابنة العصوبة للذكر مثل حظ الانثيين وللصليبتين
 الثلثان ولو تركه ابنة صليبي ايضا فللزوجة الثمن ولا اولاد الام السقوط وللمرأة الثمن

وللصليبتين مع ابنة الصليبي العصوبة للذكر مثل حظ الانثيين ولو تركه ابنة صليبي
 الثمن ولا اولاد الام السقوط وللمرأة السقوط ايضا وبنات الابن مع ابن ابنة
 السقوط وللصليبتين مع ابنة الصليبي العصوبة للذكر مثل حظ الانثيين وللأب
 الفرض المطلق وهو السدس ماذا ما يكفي في ارشاد المجتهدين في هذا المقام **قال**
 ولو تركه ثلث بنات أه **اقول** هذا شروع في مسئلة تتعلق ببنات الابن ونسب
 مسئلة التشبيب وهو في اللغة ابتداء ان روي عن الشاعر قصيدة ولهذين
 المعنيين مناسبة في المسئلة لان في استخراجهما تركية للجواطر كأنها اوقدتا وعلقتا
 عن شواغل الجهل وايضا يتلذذ السامع في استماعه آياتها تزين الشاعر قصيدة
 ليس الا يتلذذ السامع بها وفي اصطلاح هذا الفن التشبيب ذكر ابنته على
 اختلاف الدرجات كالو ترك الميت ثلث بنات ابن بعضهن اسفل من ثلث بنات
 ابن ابن آخر بعضهن اسفل من بعض وثلث بنت ابن ابن ابن آخر بعضهن اسفل من بعض
 هكذا مودة



يعلم به الحاصل لكل فرد من ارجاء كل فريق موافق ينسب سهامه من اصل السبعة
 الى رؤسهم ويعطى لكل فرد من كل النسبة قسما على المضروب من المبلغ مثلاً سهام
 العليا من الفريق الاول ثلثة ورأسها واحد ونسبة الثلثة الى الواحد نسبة ثلثة
 امثال الرأس فتمنح ايضا تعطي ثلثة امثال المضروب والمضروب اثنان وثلثة امثالها
 ستة فالسبعة للعليا من الفريق الاول وسهام الوسطى من الفريق الاول مع من يوازها
 واحد ورأسها اثنان ونسبة الواحد الى الاثنين نسبة نصف الرأس فكل واحد منها
 نصف المضروب والمضروب اثنان ونصفه واحد فكل واحد واحد
المسئلة الثاني ان يترك العليا من الفريق الاول والوسطى من الفريق الاول مع من يوازها
 والسفلى من الفريق الاول مع من يوازها مع ان واحد في المسئلة المصنف واليسر
 يقع منها اقل ما فيه هذه المجموع ستة فاصل المسئلة من الستة نصفها ثلثة للعليا من
 الفريق الاول وسدسها واحد للوسطى مع من يوازها وما بقى اثنان فلهما
 هذا العمل القسمة واما عمل التصحيح فيها فبان نقول سهام العليا من الفريق الاول
 ثلثة ورأسها واحد وثلثة على الواحد مستقيم فلا حاجة الى الضرب وسهم الوسطى
 من الفريق الاول مع من يوازها واحد ورأسها اثنان وبين الواحد والاثنين
 مباينة واذا كان بين السهام والرؤس مباينة وجب، اكسر على طائفة او اكثر فالحكم
 فيه ان يوقف كل رأس على الطائفة وكل رؤس هذه الطائفة اثنان فيوقف
 الاثنان وسهام العصبين اثنان ورؤسهم خمسة وبين الاثنين والخمسة مباينة فكل واحد يوزن بهذا

من الفريق الاول

ما نظرنا بين السهام والرؤس في الاحوال الثلثة فالان ننظر بين الرؤس والرؤس
 الموقوتين في اربعة حالات مماثلة ومما اخذه ومما افقده ومما بينه فان الموقوفة
 الاولى اثنان الموقوفة الثانية خمسة وبين الاثنين والخمسة مباينة فالحكم ان يضرب
 كل احدهما في كل الاخرى ثم يقرب الحاصل في اصل المسئلة فيجعل الحاصل منها مبلغ
 تصحيح المسئلة فنقول كل احدهما اثنان وكل الاخرى خمسة ومن ضرب الاثنين في
 الخمسة ويحصل عشرة ثم يضرب العشرة في اصل المسئلة وهو الستة فحصلت
 فالان حصل لنا العمل ثلثة اشياء، اصل المسئلة من ستة والمضروب عشرين والمبلغ من
 ستون وبقى العملان الآخران فنقول بعد ما نعرف طريقهما اما في العمل الاول فسهام
 العليا من الفريق الاول ثلثة والمضروب عشرة وضرب الثلثة في العشرة ثلثون
 للعليا من الفريق الاول وسهام الوسطى من الفريق الاول مع من يوازها واحد والمضروب
 عشرة وضرب الواحد في العشرة عشرة للوسطى من الفريق الاول مع من يوازها
 وسهام العصبين اثنان والمضروب عشرة وضرب الاثنين في العشرة عشرون
 للعصبة واما في العمل الثاني فسهام العليا من الفريق الاول ثلثة ورأسها واحد ونسبة
 الثلثة الى الواحد نسبة ثلثة امثال الرأس فلهما من الفريق الاول ثلثة امثال المضروب
 وثلثة امثال المضروب انما هي ثلثون والمضروب عشرة ومثلها عشرة ومثلها عشرة
 وثلثة امثالها ثلثون في العليا من الفريق الاول من المبلغ وسهام الوسطى من الفريق
 الاول مع من يوازها واحد فادراسها اثنان ونسبة الواحد الى الاثنين نسبة نصف الرأس فكل واحد

فقط وعلنا ان يتركها

نصف المضروب والمضروب عشرة ونصف حبة فكل واحد حبة حبة وسهام العصب
 اثنان ورؤسهم حبة ونسبة الاثنين الى الحبة نسبة خمس الى واحد من
 العصب حبة المضروب وحسن المضروب اثنان وحشة اربعة فكل فرد اربعة
 اربعة من المبلغ **المسئلة الثالثة** انه ترك العلي من الفريق الاول والوسطي من الفريق
 الاول مع من توازيها والسفلي من الفريق الاول مع من توازيها والسفلي من الفريق
 الثاني مع من توازيها مع ابن واحد لم ياتي في المسئلة النصف والسدس وما
 بقي منها فاصل المسئلة من الستة نصفها ثلثة للعلي من الفريق الاول وسدسها
 واحد للوسطي من الفريق الاول مع من توازيها وما بقي اثنان فللعصب هذا عمل القسم
 واملل التصحيح فيه فان نقول سهام العلي من الفريق الاول ثلثة ورؤسها واحد
 والثلثة على الواحد مستقيم فلا حاجة الى الفرب وسهام الوسطي من الفريق الاول مع من
 واحد ورؤسها اثنان وبين الواحد والاثنين مبانة فيوقف الاثنان وسهام
 العصب اثنان ورؤسهم سبعة وبين الاثنين والسبعة مبانة فيوقف السبعة
 هذا هو النظر بين السهام والرؤس في الاحوال الثلث ثم ننظر بين الرؤس
 والرؤس الموقوفين في احوال الاربعة فنقول بين الاثنين والسبعة مبانة فيوقف
 الاثنين في السبعة فالحاصل اربعة عشر واملل المسئلة من الستة ونصف ذلك الحاصل
 في الستة فالمبلغ اربعة ونمانون ولك ههنا العمان الاخذ الاول ان يقال سهام
 العلي من الفريق الاول ثلثة والمضروب اربعة عشر ورؤس الثلثة اربعة عشر اثنان والعلي

الذي هو الفرب

مع من توازيها

من الفريق الاول وسهام الوسطي من الفريق الاول واحد والمضروب اربعة عشر
 وضرب الواحد في اربعة عشر اربعة عشر للوسطي من الفريق الاول مع من توازيها
 وسهام العصب اثنان والمضروب اربعة عشر وضرب الاثنين في اربعة عشر
 ثمانية وعشرون فللعصب والثاني ان يقال سهام العلي من الفريق الاول ثلثة
 ورؤسها واحد ونسبة الثلثة الى الواحد نسبة ثلثة امثال الرؤس فلهذا من المبلغ
 ثلثة امثال المضروب والمضروب اربعة عشر وثلثة امثالها اثنان واربعون للعلي
 من الفريق الاول وسهام الوسطي من الفريق الاول مع من توازيها واحد ورؤسها
 اثنان ونسبة الواحد الى الاثنين نسبة نصف الرؤس فكل ثمنها من المبلغ نصف
 المضروب والمضروب اربعة عشر ونصف سبعة فكل ثمنها سبعة وسهام
 العصب اثنان ورؤسهم سبعة ونسبة الاثنين الى السبعة نسبة سبعة الى واحد
 فكل واحد سبعة المضروب والمضروب اربعة عشر وسهام الاثنين وسهام اربعة
 فكل واحد منهم اربعة اربعة **المسئلة الرابعة** انه ترك العلي من الفريق الاول
 والوسطي من الفريق الاول مع من توازيها والسفلي من الفريق الاول مع من توازيها
 والسفلي من الفريق الثاني مع من توازيها والسفلي من الفريق الثالث مع ابن واحد في
 المسئلة النصف والسدس وما بقي منها فاصل المسئلة من الستة نصفها ثلثة للعلي من
 الفريق الاول وسدسها واحد للوسطي من الفريق الاول مع من توازيها وما بقي اثنان
 فللعصب هذا هو العمل في النظر بين السهام والرؤس في الاحوال الثلثة المستقامة والواحدة والمبانة

ما قدم

من توازيها

فنقول سهام العليا من الفريق الاول ثلثة وواحد والثلثة على الواحد مستقيمة فلا
 حاجة الى الضرب وسهام الوسطى من الفريق الاول مع من توازيها واحد وواحدة اثنتان
 وبين الواحد والاثنين مباينة فيوقف الاثنان وسهام العصبين اثنان ورؤسهم
 ثمانية وبين الاثنين والثمانية موافقة بصفة واحدة وان كان بين السهام والرؤس
 موافقة بصفة والحكم فيه ان يوقف نصف الرؤس فنصف رؤس هذه الطائفة
 الذي هو الاربعة موقوفة على هو النظيرين السهام والرؤس في الاحوال الثلثة
 ثم ينظر بين الرؤس والرؤس والموقوفتين في الاحوال الاربعة المثلثة والمداخلة
 والموافقة والمباينة فنقول بين الرؤس والرؤس الموقوفتين وهما الاثنان والاثنتان
 مداخلة واذا كان بين الرؤس والرؤس الموقوفتين مداخلة فالحكم فيه ان يقرب اكثر
 الاعداد في اصل المسئلة ليحتمل الحاصل منه مبلغا تصحيح المسئلة فاكثر الاعداد اربعة
 واصل المسئلة ستة وضرب الاربعة في الستة اربعة وعشرون فالبلغ اربعة وعشرون
 فحصل لنا العلم بثلاثة اشياء اصل المسئلة من الستة والمضروب اربعة فالبلغ اربعة وعشرون
 ويح لنا علان آخر ان الاول ان يقول سهام العليا من الفريق الاول ثلثة والمضروب
 اربعة وضرب الثلثة في الاربعة اثنتان عشر للعليا من الفريق الاول وسهام الوسطى من الفريق الاول
 مع من توازيها واحد والمضروب اربعة وضرب الواحد في الاربعة اربعة للوسطى من الفريق الاول
 مع من توازيها وسهام العصبين اثنان والمضروب اربعة وضرب الاثنين في الاربعة ثمانية
 فلهذا ان يقول سهام العليا من الفريق الاول ثلثة وواحدة والثلثة على الواحد مستقيمة فلا

والاخر

اثنتان للرؤس فيعطى لها من المبلغ ثلثة امثال المضروب اربعة وثلثة اثنتان
 اثنتان عشر فهو للعليا من الفريق الاول وسهام الوسطى من الفريق الاول مع من توازيها
 واحد وواحدة اثنتان ونسبة الواحد الى الاثنين نسبة نصف الرؤس فيعطى
 لكل واحد منهما نصف المضروب من المبلغ والمضروب اربعة ونصفه اثنان فيعطى
 منهما اثنان وسهام العصبين اثنان ورؤسهم ثمانية ونسبة الاثنين الى الثمانية
 نسبة الربع للرؤس فيعطى لكل فرد منهم ربع المضروب من المبلغ والمضروب اربعة
 وربعا واحد لكل فرد منهم واحد واحد **قال** واتا للاخوات لاب وام **اقول**
 من طائفة النساء التي هي من ذوات السهام المقدرة للاخوات لاب وام وانما قدما
 على الاخوات لاب لان اتصال الاول الى الميت بواسطة القربتين واتصال الثانية
 بواسطة قرابة واحدة والاتصال بالقربتين اولى من الاتصال بقرابة واحدة والاشوات
 لآب وام هي احوال النصف والثلثان والعصوبة المشتركة والعصوبة المحضة
 اما النصف فهو اذا كانت واحدة واتا الثلثان فهو اذا كانت اثنتين او اكثر واتا
 العصوبة المشتركة فهي اذا كانت مع الاخ لآب وام فيقسم بينهم المذكور من حظ
 الاثنين واتا العصوبة المحضة فهي اذا كانت مع البنات الصلبية او بنات
 في اخذ البنات فضلت والباقي لهذه الاخوات والاصل فيه قول النبي عزم ارجلها
 مع البنات عصبة والمراد من الاخوات الاخوات لآب وام والاخوات لآب الاخوات
 لآب وام يجب بالولد لا يقال ذكر البنات الاخوات في الخبرين بل هو الذي يدل على ان الاخر الواحد

الاشوات

مع البنات او مع بنت واحدة لم تصح عصبة لانا نقول لالاف وللام فيها للجنس واذا دخل
لام للجنس في الجمع بطلت مع العصبة فيكون الواحد والجمع في السوية وهذا نفس المعنى
على انه لو حلف ان لا يتزوج النساء فترجع واحدة حيث كان في لو ذكرنا
بالتكثير فانه لم يثبت عالم يتزوج ثلثا واحدا السقوط فهو باربعة اشخص الابن وابن الابن
والاب بالاتفاق ولجدة عندنا **قول** يفرق عصبة اى الاخوات لاب وام بغير
عصبة بالاخ لاب وام لا ستوايهم اى الاخوات والاخ في القرابة لا الميت **قال** والاخوات
لاب كالاخوات لاب وام **اقول** اى حكم الاخوات لاب حكم الاخوات لاب ولتم
في الاحوال المحنة المذكورة لهن وانما قدمهن على الام لان الاخوات اذا اذنت على الواحدة
تجوز الام من الثلث الى السدس وبنسب الحاجب مقدم على الجنب المحبوب فوجبان
يلتزم على الام ويجمع احوالهن سبعة النصف اذا كانت واحدة والثلاث اذا كانت فوق
واحدة بشرط ان لا يكون معهن الاخوات لاب وام والسدس بشرط ان يكون معهن واحدة
من الاخوات لاب وام تركة للثلاثين والسقوط مع الموث اذا كانت معهن اثنتان
فصل بعد امم الاخوات لاب وام والعصوبة المشتركة اذا كانت مع الاخوات لاب
لابغ الباقى بعد فرض الاخوات لاب وام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والعصوبة المحنة
اذا كانت للميت بنت او بنت الابن والسقوط بالمذكر تحته اشخص الابن وابن الابن
والاخ لاب وام والاب بالاتفاق ولجدة عندنا حنفية **قول** والسادسة فائدة
ذكر من انهم ان قوله الآن كمن معهن اخ لا يرفعهن حاله في امره ليس مستثنى من الحالة الرابعة

من اجله بعد احوال السبعة **قول** لما ذكرنا وهو قول النجاشي اكلوا الاخوات مع البنات
عصبة دليل للحالة السادسة وهو العصوبة المحنة **قول** ويؤخذ الايمان والولاية
عين الشيء خيار وخيار الاخوة ما يكون لاب وام واذا فهم الى الايمان اضافة ابن
اذ لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة والعلامة الفرة بمعنى انهم لاب واحد وام
مختلفة والمراد من بنى الايمان والعلامة الاولاد ذكورا كانوا وان كانا على سبيل التغليب
اذ عرفت منا فليكن ان قوله هذا اى ويؤيد الايمان والعلامة اشارت الى الحالة الخامسة للاخوات
لاب وام لان قال من قبل ان الاخوات لاب وام احوالا ولم يذكر الا احوال الدرجة
وايضا اشارت الى الحالة السابعة للاخوات لاب لان ذكر ان لهن احوالا سبعة ولم يذكر
الا احوال الست بدليل قوله والسادسة وانما يصح بين هاتين الحالتين لهما بذكرها
مرة واحدة فزارا عن تطويل الكلام فان قيل شبهت الاخوات لاب بالاخوات لاب وام
وفي احوالهن واحوالهن خمس فيبقى ان يكون احوال الاخوات لاب ايضا حقا لا سبعا
فلنا مدار التشبيه على وجود وجه التشبيه المشترك بين المشبه والمشبه به وذلك حاصل
فيها وهو احوال المحرورين احوال المشبه على احوال المشبه به لا ينال التشبيه فلا يلزم
ما ذكرتم **قال** واما للام **اقول** من طائفة النساء التي هي من ذوات الفروض الام وانما
قدمنا على الجدة لان الام تجوز الجدة والحاجب مقدم على المحبوب فيقدم الام على الجدة لا يقال
كان الاولى ذكر الام في طائفة النساء مقدمة على غيرها لانها كالاب من طائفة الرجال وكما
انهم مقدم عليهم كذلك ينبغي ان تقدم الام على طائفة النساء لاننا نقول قد كان من انهم من ذوات الفروض

الى معرفتها كالاخوات دون العكس ولا شك ان المفتقر اليه مقدم على المفتقر
 فلا يكون تقدم الأم او من غيرها ولا لام احوال ثلث السدس وثلاث الكلى ما يقع أمّا
 السدس فهو اذا كانت للبت ابن او ابن الابن او بنت ابنت الابن وان سفل او كان
 الاثنان فصاعدا من الاخوة والاحوات من ابي جهة كانت يعني سوكا كانت لاب الأم
 اولاب اولام فبا اعتبار كون الاثنين منهم ثمة المسئلة على احد وعشرين وجها بحسب
 ذكرتها وانوفتها واختلاطها وحسب جنتها واكمل طامرا تحت جلا الالبان
 واما ثلث الكلى فهو اذا لم يكن واحد من الابن وابن الابن والبنت وبنت الابن وان
 سفل والاثنان فصاعدا من الاخوة والاحوات واما ثلث ما يبقى فهو بعد ما اخذ احد
 الزوجين فرضه وذلك في مسلتين الاولى انها تركت زوجها وابويها في المسئلة النصف
 وثلاث ما يقع فاقلي من جهة ستة نصفها ثلثة للزوج وثلاث الباقى واحد للام وما يقع
 بعد الفرض اثنان للاب والثانية انه ترك زوجته وابويه في المسئلة الرابع وثلاث ما يقع
 وما يقع فاقلي من جهة اربعة وربعها واحد للزوجة وثلاث ما يقع واحد للام والباقى بعد الفرض
 اثنان للاب ولو ترك احد الزوجين في مائتين المسلتين الحد مكان الاب فبعد فرض احد
 الزوجين ثلث للجميع للام الا عند ابويه فان لها ثلث الباقى ايضا عند **فصل**
 في المسئلة الاختلاطية ولو ترك رجل زوجته فقط فلها ربع المال والباقى لبيت المال
 ولو تركه أمّا ايضا فللزوجة الربع وللأم الثلث ولو تركه اخت لام ايضا فللزوجة
 الربع وللأم النصف وللأخت السدس ولو تركه اخين لام فللزوجة الربع وللأم السدس وللأختين الثلث

جها انما

المسئلة من الفرض

ولو تركه اخت لاب ايضا فللزوجة الربع وللأم السدس ولاولاد الام الثلث وللأخت
 للاب النصف ولو تركه اخين لاب ايضا فللزوجة الربع وللأم السدس ولاولاد الام
 الثلث وللأختين للاب الثلثان ولو تركه اخت لاب وام ايضا فللزوجة الربع وللأم السدس
 ولاولاد الام الثلث وللأختين للاب السدس وللأخت للاب وام النصف ولو تركه اخين
 لاب وام ايضا فللزوجة الربع وللأم السدس ولاولاد الام الثلث وللأختين للاب
 السقوط وللأختين للاب وام الثلثان ولو تركه اخت لاب ايضا فللزوجة الربع وللأم
 السدس ولاولاد الام الثلث وللأختين للاب مع الاخ للاب السقوط وللأختين للاب مع
 الاخ للاب وام عصوبة للذكر مثل حظ الانثيين ولو تركه جدا ايضا فللزوجة الربع وللأم
 السدس ولاولاد الام السقوط وبنو العلات والاعيان السقوط عنداء هو
 وللجد عصوبة مخضنة ولو تركه بنت الابن ايضا فللزوجة الثمن وللأم السدس ولاولاد
 الام السقوط وبنو العلات والاعيان السقوط وللجد فرض وتعصيب ولبنت الابن النصف
 ولو تركه بنت الابن فللزوجة الثمن وللأم السدس ولاولاد الام السقوط وللجد فرض
 وتعصيب ولبنت الابن الثلثان ولو تركه بنته الصليبة ايضا فللزوجة الثمن وللأم السدس
 ولاولاد الام السقوط وبنو العلات والاعيان السقوط وللجد فرض وتعصيب ولبنت
 الابن السدس وبنو الصليبة النصف الا ان بنتين حليقتين ايضا فلا بد من الثمن الام السدس ولاولاد الام

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, discussing the importance of the book and its preservation.

12

The image shows a page from a manuscript, likely a musical score. The notation is written in a cursive script, possibly Arabic or Persian, on staves. There are some red ink markings, possibly indicating specific notes or measures. The page is numbered '12' in the top right corner.

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or document, showing several lines of text in red ink on a yellowed, aged paper background.

عبد المصطفى المصطفى

الاول

وفات فاما كل سيد معق المعق دون مولا المعق لان معق المعق البتة
الذي هو اب الحجة ولواءه من طرف امة الطرف بقوله **قوله** ولو ترك اب
المعق الى بقى لومات المعق وترك اب المعق وابنه فيه خلا في عند اب يوسف
سدس ولا العقيق للاب مابق للابن وعند اب 2 له ومجده كل ولا المعق
للابن فقط ولو ترك المعق ابن المعق وجد فكل ولا المعق للابن بالاتفاق
فلا شيء منه لجد اصله بيان الفرق بين الاب والجد عند اب يوسف هو ان الجد
بعد وانه من جهة استقرار الواسطة بينه وبين المعق فكان الابن او اب بالولا
دون الجد واما خصص المعق قول اب يوسف بالذكور دون قول صاحبه لان
قولها انهم من خصص قول اب يوسف وليس كذلك عند العكس لان من خصص
قولها بالذكور لا يفهم قول اب يوسف وهو السادس فقامت تدبر في مسألة التبرير
سوال وجواب تدبر سوال بان يقال كيف يكون صحة الحكم في مسألة
دبر امرأة غلامها ثم فانت وكب العلم ما لا فانت وحكم الحاكم مولا الغلام
لنكر المرأة وتدبر الجواب بان صحة الحكم المذكور في المسئلة المذكورة بان تدبر
المرأة بغلامها ثم خفت بدرا احب وحكم الحاكم بوجوبها فعق الغلام كذلك
ثم رجعت المرأة الى الاب لم مات الغلام ولم يبق له وارث منه
قوله في لنكر المرأة التي هي سبعة **قوله** ومن ملك دار حم حم اقول
من ملك طريق النصارى او الهبة او خوذ ذلك دار حم حم منه اي من المالك
عق ذلك المملوك الذي هو ذوالرحم على المالك كالاب والام والبنات والاخت
وغير ذلك لومات وذكر المعق يكون ولاؤه للمالك وانما بقوله حم حم احقرار
على ملكه ارحم حم حم منه لم يعق عليه كبنه الاعمام والعمات وبنه الاخوان
وانما لان واعلم ان ارحم حم حم ليس بالاصالة بل بالتبعية **الذي**
مورد حم حم كان اللارم لان الحمية صفة لنفسه الله هو المضاف اليه ذا صفة

المضاف اليه الذي هو حم حم كان اللارم ان يكون حم حم مولا فافترقه
الا لتبعية حم حم فاقبل بقوله لقا فاصحوا برونكم وارجلكم الآية والذكر في ذلك
اعشارم الاعراب بالجاور في العروا والعم وما جاء في الظاهر من ذلك
وما شغل بارود فان الحرب والبارود وصفا محضين مما يشبه ان يكونا في
كل منهما الجراور والبارود وذكر بقوله المذكور ان شغل بارود
في ان يقال ان شغل بارود في الحرب والبارود وصفا محضين مما يشبه ان يكونا في
من الحامين للكرى والعشرون للصغير ولا شيء في الوسط فعق الاب عليهم من كماله
ملا ومات فولاؤه لا يكون الا لهما وطريق معرفة هذه المسئلة هو ان ينظر بين المعق
والمعطيات باعتبار اعطاء التبعين في الامور الموافقة والمباينة في لو كان بينهما
عقل كلهما عصية فدل على ان كان بينهما موافقة جمل وفقرها عصية فدل على ان كان لا جمل
كشتمل ان شغل بارود في الحرب والبارود وصفا محضين مما يشبه ان يكونا في
لذلك كل واحد منهما على النصف من ينظر ان كان بينهما موافقة جمل وفقرها جمل
عصية وانما شغل بارود في الحرب والبارود وصفا محضين مما يشبه ان يكونا في
التي هي العشرون موافقة عصية فدل على ان كان بينهما موافقة جمل وفقرها جمل
انما في النصفين انما الاب ترك ثبات وحمي عصية ففي المسئلة المذكورة
وما بقي فاصل المسئلة من ثلثة ثلثا كما اثبتنا للمعقات ورؤس من ثلثة وبين الاخير
والثلثة موقوفة وما بقي منها واحد فدل على انها ورؤس من ثلثة وبين الواحد
مباينة فاقول موقوفة من الرؤس والاروس الموقوفة في الاحوال الاربع
المخالفة والعداخلة والواقعة والمباينة احدى بها ثلثة والاخرى حم مباينة ومن كان بين
الرؤس والرؤس الموقوفة مباينة فالحكم فيه ان يعبر عن كل واحد من الثلثة في كل الاخرى
التي هي اربعة فبعضها اصل المسئلة من ثلثة وضرر الثلثة بمصرحة واربع
فالمبلغ ثلثة واربع فبعضها اصل المسئلة من ثلثة وضرر الثلثة بمصرحة واربع

الذي هو من القريبين في جملتهم اي فرقة منهما يرون في حال ويجوز ان
 اخرى تبغى انهم يرون في حال انعدام الذين يرون في هذا الفرق بهم الى الميت كما وجد حال عدم
 الاب وكما بين الابن حال النقص الابن ويكون في حال وجود الذين يرون في ذكر الفرق بهم
 كما وجد حال وجود الاب وكما بين الابن حال وجود الابن وهذا كما ارثهم في حال
 ويجوز في حال من على الاصلين الاول منها هو ان كل من يرون في الميت بواسطة شخص
 لا يرون في الميت مع وجود ذلك الشخص لكونه اقرب ممن يرون به والادلة في اللغة هو
 ارسال التلوين في استعمال الارسال كل شئ يمكن ذكره بطريق الجازع قوله يرون
 الى الميت يرسل في ائمة الميت شخص والباء فيه للاصناف فالتراب من ذكره بين المرات
 والواسطة **قوله** سوى اولاد الامة فاتهم يجوز بدلون الميت بواسطة الامة كقوله لا
 يجوز مع وجود الامة بل يرون معها من جهة ان في حياها معين فلا تستحق جميع الزكاة
 والاصل في التامة منها هو ان يرتجى الاقرب فالاقرب كما ذكرنا في باب العصبية فيرجح الميت
 على اصله وكذا جاز ابا الميت يرتجى جده فان **قوله** ما الفرق بين الاصلين المذكورين
 قلنا بينهما عدم وخصوص مطلق اي الاصل الثاني ان من الاصل الاول يغني عن كل ما صدق
 عليه الحكم الاول صدق عليه من غير عكس اي لا يلزم ان يكون يصدق الاول على
 كل ما صدق عليه الثاني اما الاول فظاهر واما الثاني فكما في ابن الاخ لاب وام والاخ
 لاب فان الاخ لاب اقرب من ابن الاخ لاب وام لكن لا يصدق على ابن الاخ لاب
 وام انه يولد الى الميت بواسطة الاخ لاب بل هو يولد اليه بواسطة الاخ لاب وام فاعلم
 ان قوله الاقرب فالاقرب اما يتشبه عند اختلاف الدرجة واما عند تساوي الدرجة
 فالاعتبار في بقية القرابة لا قرب الدرجة كالاخ لاب وام والاخ لاب فان الاخ لاب
 لا يولد بوجود الاخ لاب وام **قوله** والمحوم لا يجب **قوله** الشخص الذي صار محوما
 عن الارث بسبب صفة كانت ذاتة كانتا نكاحا والكافر والرقيق واختلاف الارث لا يجب
 الورثة من الارث لا يجب النقصان ولا يجب الحماة وهذا اطلاق المصنف لا يجب شغل كل فرع

الاصلي

نوعي الحب عند ابن مسعود يجب المحرم الوارث من الارث يجب النقصان دون حب
 ولو ترك الميت بنات لا وزوجة واخا لاب وام فعندنا لا يجب له الابن المحوم بسبب
 القتل للزوجة الربع دون النصف لكون الابن المحوم كالمحوم وعند ابن مسعود
 تاخذ النصف والربع لكون الابن محوما حقيقة ولكن لا يجب الا في العصبية
 عندنا وعندنا ايضا لهذا قيد لا يجب النقصان **قوله** والمحوم لا يجب بالاتفاق
 الى الشخص الذي صار محوما من الارث بوجود شخص اخر يجب ايضا النقصان من الارث سواء
 كان حب النقصان او حب الحماة اتفاقا بيننا وبين ابن مسعود في مثال حب النقصان
 كما لو ترك الميت ثنتين من الاخوة والاخوات فصاعدا من اى جهة كانا اي
 سواء كانا لاب وام اولاد اولاد او ابا او اما فان الاثنين من الاخوة والاخوات
 لا يتركان مع وجود الاب فيكونان محومين وهذا ايضا في **قوله** الام من الذين
 اما السدس كما مر ولم يذكر المصنف مثال حب الحماة اعتمادا على ما ذكره في فصل
 الجدات من قوله والقرابة من اى جهة كانت يجب البعد الى مثال انه ترك
 ام اب الام وام ام ام الام فالجدة الاولى محومة لكونها فاسدة وهي ايضا يجب
 الجدة الثانية وهي صحيحة واذا احتجها لكون الاولى قريبة والثانية بعدة وبوجود
 القرابة يجب البعد في الحماة **قوله** ولا يتركان خبر متباد محذوف تقديرهما لا يتركان
 مع الاب اي في خارج الفروض الستة منها عند تقويم المسئلة والفروض
 المذكورة وهي الفروض الستة التي سبق ذكرها في صدر الكتاب على نوعين
 وتعيد بها المذكورة احراز عن الفروض الاجتماعية كالسبع والتسعة
 وغير ذلك مما سبانه في باب كقول وجعلها على نوعين ليس عليها الاحكام الثلاثة
 من الاختلاف طية الانية **قوله** واذا اختلف النصف من الاول الى الثاني الباب
 اما النوع الاول فهو النصف والربع والنصف واما النوع الثاني فهو الثلثان
 والثلث والسدس والتعريف والتعريف على ما مر في اول الكتاب لكن التعريف

١٠٠

والتنصيف في النوع الاول بحسب الذات وحسب المخرج وفي النوع الثاني بحسب الذات
المخرج اما التنصيف بحسب الذات في النوع الاول فكما يقال الواحد من الثانية
وتضعف الى اثنين والاثنان ربع الثانية وتضعفها الى الاربع والاربع
تضعف الى ثمانية وتضعفها الى الثانية فعمله جائز التنصيف **اما** التنصيف
بحسب الذات في النوع الاول فكما يقال الاربع نصف الثانية ونصف الاربع
الى اثنين والاثنان ربع الثانية وتضعفها الى الواحد من الثانية فعمله ان يمكن
التنصيف انصافا للثمن نصف نصف نصف والنصف ضعف ضعف الضعف
هذا هو التنصيف والتضعيف بحسب الذات **واما** التنصيف بحسب المخرج
المخرج فكما يقال اقل مخرج النصف من الاثنين وتضعف الاربعه واقل مخرج
الربع الاربعه وتضعف الاربعه الثانية والثانية اقل مخرج الثمن **واما** التنصيف
بحسب المخرج فكما يقال نصف الثانية الاربعه والاربعه اقل مخرج الربع وتضعف
الاربعه اثنان والاثنان اقل مخرج النصف هذا هو التنصيف والتضعيف
في النوع الثاني بحسب الذات فكما يقال الواحد سدس الستة وتضعف اثنان
والاثنان ثلث الستة وتضعفها اربعة والاربعه من اثنان من الستة
واما التنصيف في النوع الثالث بحسب الذات فكما يقال الاربعه ثلثان من
الستة وتضعفها واحد والواحد سدس الستة **واما** التنصيف والتضعيف
بحسب المخرج في النوع الثالث فليس يمكن اصلا لان مخرج الاثنين والثلثين
مخرجها هو الثلث فلو جاز التنصيف بحسب المخرج فيه لزم ان يكون
مخرج الثلثين ضعف مخرج الثلث كما كان في النوع الاول ان كان مخرج الربع
ضعف مخرج النصف لكنه ليس كذلك لوجوه الاتحاد بين مخرج الثلث والثلثين
فقد قولنا على التنصيف ليس للاجاء الذات في كل النوعين ومخرج
المخرج ايضا في النوع الاول **وقوله** اذا جاء في المسائل **الحج** هذا شروع في بيان مخرج

الاكثر

الفروض بحسب افراد والاختلاط اما بيان ما ورد في المسئلة بحسب افراد فتقول
اذا جاء في المسائل من هذه الفروض التي هي النوعان المذكوران اجاز احاد مخرج
كل فرض بالشارك في ذكر الفرض في الاسم من الاعداد مثلا لو كان في المسئلة في
المسئلة ربع مخرج سميت من الاعداد وهو الاربعه ولو كان في المسئلة من
مخرج هو الثانية وقس عليه الثلث والثلثين والسدس الا النصف فانه لفظ
ليس له مشارك في الاسم من الواحد الاعداد حتى يقال انه سمي بل يقال مخرج النصف
هو الاثنان واذا جاء في المسائل من هذه الفروض من مخرج مخرج النصف والربع
مسئلة او جاء ثلث ثلث كالمخرج والثلث في المسئلة والحال ان ما هو
ثلث ثلث يكون من نوع واحد من نوعي الفروض الستة وهو احدهما
مسائل الاختلاط فالحكم ان يقال ان يكون مخرجها جزء في كل العدد وانما
يكون مخرجها نصف ذلك الجزء ولا ضعا فانه ستة الثاني فانها مخرج السدس
ومخرج ايضا لضعف السدس وهو الثلث ومخرج لضعف ضعف السدس
وهو الثلثان فاستة يكون مخرج السدس والضعف والضعف ضعفه وكذا
الثانية في النوع الاول فانها مخرج للثمن ومخرج لضعفه وهو الربع ومخرج
لضعف ضعفه وهو النصف والثانية مخرج للثمن ولضعفه ولضعف ضعفه
واذا اختلط **الحج** اما بيان ما ورد في المسئلة من الفروض بحسب الاختلاط
من النوعين فتقول اذا اختلط النصف من النوع الاول تلك النوع الثاني
ان يكون في المسئلة نصف مع الثلثين والثلث والسدس جميعا او اختلط
النصف من الاول ببعض نوع الثاني ان يكون النصف مع الثلثين او مع
الثلث او مع السدس في المخرج من الستة اما ان يكون المخرج من الستة عند
اختلاط النصف ببعض النوع الثاني فلان مخرج النصف الاثنان ومخرج الثلث
والثلث الثلثة وخرى الاكثر في الثلثة يكون ستة فالمخرج هو الستة وكذا

نوع

في النصف مع السدس فان خرج النصف لاثنتان وخرج السدس ستة و
 بين الاثنين والستة موافقة نصفية وخرج نصف الاثنين الذي هو الواحد
 وخرج الاثنين في نصف الستة الذي هو الثلثة يكون ستة ايضا هذا هو حكم النصف
 في الاختلاف بل النوع الثاني او بعضه ثم اذا اختلط الربع من النوع الاول بكل
 النوع الثاني او ببعضه فالخرج من اثني عشر اما كون الخرج من اثني عشر عند اختلاف
 الربع ببعض الثاني فالان يخرج الثلث من الثاني من الثلثة وخرج الربع
 من الاربعة وضرب الثلثة في الاربعة يكون اثني عشر واما كون الخرج من
 اثني عشر عند اختلاف الربع بكل الثاني فلان يخرج السدس من الستة وخرج
 الربع من الستة الاربعة وبين الستة والاربعة موافقة نصفية وخرج
 الستة الذي هو الثلثة في الاربعة يكون اثني عشر هذا هو حكم الربع في الاختلاف
 بكل الثاني او ببعضه ثم اذا اختلط الثمن من النوع الاول بكل الثاني او ببعضه
 فالخرج من اربعة وعشرين اما كون الخرج من اربعة وعشرين عند اختلاف
 الثمن ببعض الثاني فالان يخرج الثمن من الاول من الثمانية وخرج الثلث من
 من الثلثة وضرب الثلثة في الثمانية يكون اربعة وعشرين واما كون الخرج
 من اربعة وعشرين عند اختلاف الثمن بكل الثاني فلان يخرج الثمن من الثمانية
 وخرج السدس من الستة وبين الثمانية والستة موافقة نصفية وخرج نصف
 الستة الذي هو الثلثة في الثمانية يكون اربعة وعشرين لايقال اختلاف الثمن بكل
 الثمانية غير ممكن لان صاحب الثلث اما الام والاولاد الام والام تنزل من الثلث
 اما السدس واولادهم من جميع الثلث عند وجود صاحب الثمن والثلثة
 لا تنزل من الثلثة واما اصل ابن معوله وهو ان الموم محجب
 النقصان عند لا على اصلها فمائل في مسئلة فيها امرأة وام واختان لاب
 وام واختان اب وام موم عند اصله من اثني عشر وقول السبعة عشر
 المسئلة

الابن كالمعذور و عنده من اربعة وعشرين وقول الواحد وثلثين والله
 يحج الزوجة من الربع الى الثمن **قوله سبب العول الى الله** العول
 في اللغة رفع الابل ذبته عند البول في الشريعة عبارة ان يراد جزء من اجزاء
 الخرج على الخرج ليس من اجزاء الخرج والاولة ان يقال العول ان يراد على الخرج
قوله واعلم شبيه على ان ليس كل خرج من الخارج يقول بل بعض منها يقول
 وبعضها لا يقول فاولا المص ان يعين كل واحد من النوعين واما الترمذ
 التبيه لئلا يلزم التوقف في تصحيح المسئلة عند الاحتياج الى العول فنقول ان
 جميع الخارج التي بين عليها سبعة اربعة منها لا يقول ومن الاثنين والثلثة والاربعة
 والثمانية اما ان الاثنين لا يقول فلان الاثنين يخرج النصف وفي المسئلة لا
 يتجمع النصف حتى يحتاج الى العول بل المجمع هو النصفان او النصف وباني
 واما ان الثلثة لا يقول فلان الثلثة يخرج الثلث والثلثين وفي المسئلة لا يتجمع
 الثلثان مع مثله ولا الثلث مع مثله والثلثين ليجتاج الى العول واما ان الاربعة
 لا يقول فلان الاربعة يخرج الربع وفي الاربعة لا يوجد اكثر من الثمن والنصف
 ليجتاج الى العول فلا يقول هذه الاربعة وثلاثة تقول من الستة واثني عشر
 واربعة وعشرون واما الستة فمن يقول في العزة وترا وشيعا مثله تقول
 الستة الى السبعة اذا كان في المسئلة النصف والثلثان وتارة تقول
 الى الثمانية اذا كان في المسئلة النصف والثلثان والسدس وتارة تقول
 الى السبعة اذا كان في المسئلة النصف والثلثان والثلث وتارة الى العزة
 اذا كان في المسئلة النصف والثلث والسدس واما ان اثني عشر فهو قول الى
 سبعة عشر وترا دون النفع مثلا تقول تارة الى ثلثة عشر اذا كان في المسئلة
 الربع والثلثان والسدس وتارة تقول الى خمسة عشر اذا كان في المسئلة
 الربع والثلثان والسدس او الربع والثلثان والثلث وتارة تقول الى سبعة

من الاربعة حتى يصح العول واما ان الثمانية لا تقول فلان الثمانية يخرج الثمن وفي الثمانية
 لا يوجد اكثر من

الذي ذكرناه اسما وهو ان الحجوم يجب ان تقسم الى اقسام ثمانية
واما اثباتها

عشر اذ كانت المسئلة اربع والثلاث والعدد واما الاربع والعشرون
فانها تقسم الى سبعة وعشرين لا غير عولا واحدا يعني ان لا تقسم اولها ولا
او شفعان الى سبعة وعشرين بل تقسم الى سبعة وعشرين بدفعة واحدة لا
بالدفعات وهذا القول انما يكون في المسئلة المنبرية والمسئلة المنبرية هي التي
ترك فيها من اربعة وبتين وابوين فهي المسئلة الثمن والثلاثون والثلاثون
هو السدسان فاصل المسئلة من اربعة وعشرين تقسم الى سبعة وعشرين
وسبب سميتها هذه المسئلة منبرية هو ان امير المؤمنين عليه السلام رضي الله عنه سئل عن هذه
المسئلة فوق المنبر فاجاب عنها بالبدئية من فوق ضار الثمن تسعا فثبتت
الى المنبرية بهذه المناسبة **قول** ولا يزداد على هذا الى الخرج الذي هو اربعة وعشرين
ولا يزداد على هذا الى الخرج هو اربعة وعشرين ولا يزداد عند القول على سبعة وعشرين
الا عند ابن مسعود رضي الله عنه تزداد الاربع والعشرون الى واحد وتنتهي ايضا
بناء على اصله لاب وام واختين لام وابن حوم فاصل المسئلة من اربعة وعشرين
وعشرين على اصله لا على اصلنا وموانع عشر وتقول الى واحد وتنتهي اذ الابن
الحوم يجب ان يراعى من الاربعة الى الثمن فثمن الاربع والعشرين ثلثة للزوجة وسدسها
اربعة للام وتنتهي ستة عشر للاختين لاب وام وتنتهي ثمانية للام والام
والجميع احد وتنتهي فيقال على المسئلة الى واحد وتنتهي **فصل في معرفة**
معرفة التماثل في هذا الفصل في معرفة اربعة اشياء بين العددين وهي
التماثل والتداخل والتوافق والتباين وسميت مناسبات العددين وانما
اخرت على اربعة لان العددين اما ان ليسا ويا فالمناسبة بينهما هي التماثل
وانما خلفا فاما تقع الاقل الاكثر او لا فان اقناه فهي المداخلة وان لم يعينه
فالما ان نغنيها جميعا عدد ثالث او لا فلاول موافقة وانما مباينة وانما
احتمال في معرفة هذه الاربعة لان الفرق الكلي من هذا الفن يصحح المسائل

وتصحح المسائل موافقة على موافقتها كما يستفاد من كل ذلك فلا بد من معرفتها لئلا
في هذا الفن فنقول التماثل بين العددين ان يكون احدهما مساويا للآخر
بحسب تعداد الاجزاء كالثلثة مع الثلثة والاربعة مع الاربعة وغير ذلك والظاهر
بين العددين المختلفين هو ان بعدا فلها اكثر منها الا نغنيها عن انظر من
الاكثر مثل الاقل حيث لا يبقى شئ كالسعة مع الثلثة فانك لو طرحت من السعة
مع الثلثة فذلك ثلثة ثلثة ثلثة لم يبقى من السعة شئ لهذا هو تعريف التداخل
بحسب الاصطلاح فلا يورد عليه اشكال بان كل عددين مختلفين فافلهما داخل في
الاكثر سواء عددا الاقل الاكثر او لم يقع او تقسم في تعريف التداخل هو ان ينقسم
ياكثر العددين على افلهما قسمة صحيحة كالسعة فان السعة تنقسم على الثلثة قسمة
صحيحة لانها ثلثة امثال الثلثة او تقسم في تعريف التداخل ان يزداد على اقل العددين
مثلة او امثاله فيساوي الاكثر كالثلثة مع السعة فانه لو زيد على ثلثة امثاله لتساوى
السعة او تقسم في تعريف التداخل ان يكون اقل العددين جزءا مفردا من الاكثر كالثلثة
مع السعة فان الثلثة جزء مفرد من السعة تكون ثلثة وانما قيدنا بالجزء بالمفرد لئلا
عن غير المفرد كالجزءين فصاعدا فلا يكون بين السعة والثلثة تداخل اذ السعة ليس
جزءا مفردا من السعة بل هو جزءان وتوافق العددين هو ان لا بعدا الاقل منها اكثرهما
والاكثر عدد ثلث اي لا يقع الاقل الاكثر بطرح مثل الاقل او امثاله من الاكثر ولكن
لكل بعد الاقل والاكثر عدد ثالث اي يقع بها بذلك المعنى كالثمانية مع العشرين فان
العدد الثالث كالاربعة بعد ما بطرح امثاله من الطرفين والثمانية والعشرون متوافقان
بالربيع لان العدد العاد لكليهما هو الاربعة فخرج جزءا فوق وهو الربيع فيقال
بينهما موافقة ربعية وتباين العددين هو ان لا بعدا الاقل والاكثر معا عدد ثالث
مع ان لا بعدا الاقل الاكثر اي لا يقع العددين عدد ثالث مع ان لا بعدا الاقل الاكثر
فالتنوين في معا بهذه المعنى عوض عن المضا واليه كالسعة مع العشرة فانه لا عدد يقع

التسعة والعشرون معا الواحد والواحد ليس من الاعداد عند اهل الحساب لان الواحد
 مبداء العدد ومبداء الشئ خارج عنه فلا يكون عددا وقد يطلق على الموافقة اسم
 المشاركة وعلى المداخلية اسم المناسبة فانهم **يقولون** وطريق معرفة التوافق والنبأين
 من المقدارين **الحج** هذا شروع في بيان طريق يعرف التوافق والنبأين السابقين
 بتفسيرهما بين العددين لان المقدارين من العدد فيشتمل العدد وغيره وهما ما يقع
 النبأين بينهما ايضا كالثلثة مع الواحد فلا يلزم ان يقع النبأين دايما بين العددين
 وذكر الطريق ان يرفع من الاكثر بمقدار الاقل من الجانبين مرار حتى اتفقا درجة
 واحدة فان اتفق المقداران في واحدة فلا وقع منهما اصل بل بينهما النبأين كالثلاثة
 مع العشرة وان اتفق المقداران في عدد اي وان اتفقا في الاثنين فهما متوافقان
 بالنصف فهما متفقان في ذلك العدد كما عرفت **بقول** في الاثنين امثلة الى التوافق
 اتفاق المقدارين في عدد اي وان اتفقا في الاثنين فهما متوافقان بالنصف كالاربعة
 مع الستة فانها قد اتفقا في الاثنين لانا لو قسمنا من الجانبين مئة مئة يقابل الاثنين بالانثني
 فيكون بين العددين التوافق النصف ولو اتفقا في الثلثة فهما متوافقان بالثلث
 كالسبعة مع التسعة الستة لانا لو قسمنا من الجانبين ثلث ثلث يقابل الثلثة بالثلثة
 فيكون بينهما التوافق الثلث وكذا لو اتفقا في الاربعة فهما متوافقان بالربع كالتمانية
 مع اثني عشر فانك لو رفعت من الجانبين ربا لا اتفق العددا في الاربعة فيكون
 بينهما التوافق الربع هكذا الى العشرة اي احكم فيما جاوز من الاربعة اما العشرة كالحكم
 الذي بينا في الاثنين والثلثة والاربعة يعني فتفقان في الخمس والسادس والسبع
قوله وفيما وراء العشرة اي وان اتفق المقداران المختلفان فيما وراء العشرة في عدد
 فهما متوافقان باجزاء اي بلفظ الجزء ومما جاز اتفقا فيما عدا لواتفقا في احد عشر
 مثلا فهما متوافقان فلو اتفقا في احد عشر اتفقا في خمسة عشر بخمسة عشر بخمسة
 خمسة عشر كالانثني والعشرة مع الثلثة والثلثان فانها متفقان بخمسة عشر او لو رفعت

من الجانبين مقدار احد عشر يقابل احد عشر باحد عشر فيكون بينهما التوافق
 بخمسة عشر من احد عشر وكذا ان اتفقا في خمسة عشر فهما متفقان بخمسة عشر كالتنين
 مع الحجة والاربعة فانها متوافقان في خمسة عشر لانك لو رفعت من الجانبين
 مقدار خمسة عشر يقابل خمسة عشر خمسة عشر فيكون بينهما التوافق بخمسة عشر
 فاعتبر هذا في سائر الاعداد بما قدرت وبينت لك فيما دون العشرة
 وفيما وراءها **باب التصحیح الح** هذا الباب في بيان كيفية تصحيح مسائل
 هذا الفن وهو موقوف على بيان معنى التصحيح فنقول التصحيح في اللغة دفع
 القسم عن المرض بالمعالجة وفي النسخ ازالة الكسر الواقع بين الرؤوس كل فرق
 وبين سائرهم من اصل المسئلة واذا تحقق هذا فاعلم انه يحتاج في تصحيح المسائل
 الى سبعة اصول ثلثة انما يكون بين السهام والرؤوس فاحد واربعه منها انما يكون
 بين الرؤوس والرؤوس اما الثلثة التي بين السهام والرؤوس فاحد لها الاستقامة
 وهي ان يكون سهام كل فرق متقيمة عليهم بلا كسر فلا حاجة الى القرب كما اذا ذكر ميت
 ابوين او بنتين فاصل المسئلة من الستة سدسا واحدا لا يستقيم عليه وسدس
 الاخر للام كذلك ثلثاها اربعة للبنتين مستقيمة عليهما فلا حاجة الى القرب والثاني
 من تلك الثلثة الموافقة وهي ان يكون الكسر على طائفة واحدة ولكن بين سهامهم
 ورؤوسهم موافقة في ضرب وفق عدد رؤوسهم فيعدل المسئلة ان كانت المسئلة
 عولية مثال المسئلة الغير العولية كما اذا ذكر ميت ابوين وعشرينات فاصل
 المسئلة من الستة سدسا واحدا لا يستقيم عليه والسدس الاخر للام كذلك
 وثالثاها للبنات وهي اربعة ورؤوسهن عشرة والاربعة غير مستقيمة عليهن كل من بين
 الاربعة والعشرة موافقة لصفحة نصف رؤوسهن الطائفة وهو الحجة فنضرب
 في اصل المسئلة الذي هو الستة في حاصل يكون ثلثين ومثال العولية كما اذا ذكر
 امرأتين زوجا ابوين وست بنات فاصل المسئلة من اثني عشر ونقول الحجة عشرة الاربعة

من اثني عشر الزوج مستقيمة عليه وسدسها ما اربعة مستقيمة عليها وثلاثة ما ثمانية للشيا
ورؤسهن ستة والثمانية غير مستقيمة عليهن كمن بين الثمانية والستة موافقة نصفية
ففيها نصف رؤس هذه الطائفة التي هو الثلثة في اصل المسئلة العولية الذي
هو الثلثة اصل المسئلة العولية الذي هو ثمة عشر فالمبلغ يكون ثمة واربعين
فيكون التصحيح من ثمة واربعين والثالث من ثمة ثلثة الى بين السهام والرؤس
مباينة وهي التي لا تكون كما بين سهام هذه الطائفة التي وقع بين السهام الكسرية عليهم وبين
رؤسهم موافقة في ضرب كل العدد رؤسهم في اصل المسئلة كما اذا تركت اصرة
فوجا وخس اخوات لاب فاصل المسئلة من الستة نصفها ثلثة للزوج مستقيمة
عليه وثلاثة ما اربعة للاخوات لاب ورؤسهن ثمة والاربع غير مستقيمة عليهن
ليس بين الاربع والحة موافقة فيكون بينهما مباينة واذا كان بين السهام
والرؤس مباينة فالحكم ان يضرب كل رؤس هذه الطائفة في اصل المسئلة ويغير
الحاصل تصحيح المسئلة كل رؤس هذه الطائفة ثمة واصل المسئلة من الستة
تقول الى السبعة فيضرب الحلة في السبعة فيضربها فالمبلغ ثمة وثلاثون فيكون
التصحيح من الحلة والثلثان اما الاربعه كج اما الاصول الاربعه التي بين
الرؤس والرؤس فاحدا ما المانلة ومن ان يكون الكسرية طائفتين او اكثر ولا
يكون بين الاعداد والرؤس مباينة بل يكون مساوات فالحكم في
المسئلة ان يضرب احد الاعداد في اصل المسئلة كما اذا تركت بيت بيت
وثلث جدت وثلثة اعمام فاصل المسئلة من الستة سهام الجدات واحد وهو
السدس ورؤسها ثلثة والواحد مباين للثلثة فالثمة موقوفة وسهام البنات
الاعمام ايضا واحد وهو ما بين رؤسهم ثلثة والواحد مباين للثلثة فكذلك هذه
الثلثة موقوفة وسهام البنات اربعة ورؤسهن ستة وبين الاربع والستة موافقة
نصفية نصف هذه الطائفة موقوفة هذا هو النظر بين السهام والرؤس في الاصول

الثلث الاستقامة والموافقة والمباينة ثم تنظر بين الرؤس والرؤس الموقوفة
في الاصول الاربعه المانلة والمداخلة والموافقة والمباينة فتقول الرؤس والرؤس
الموقوفة في ثلثة مواضع ثلثة ثلثة ولا شك ان بين الثلثة والثلثة مماثلة فالحكم ان
يضرب احد الاعداد في اصل المسئلة ويكون المبلغ تصحيحا للمسئلة واحد الاعداد
ثلثة واصل المسئلة من الستة واربعة الثلثة في الستة يكون ثمانية عشر فالتصحيح من
ثمانية والثمانية من ثمة الاصول الاربعه التي بين الرؤس والرؤس الموقوفة وهو
المداخلة وهي ان يتداخل بعض الاعداد والموقوفة في البعض فالحكم في المسئلة
ان يضرب اكثر الاعداد في اصل المسئلة كما اذا ترك اربع زوجات وثلث جدات
واثنى عشر عم فاصل المسئلة من اثني عشر ربعها ثلثة للزوجات ورؤسهن اربعة
وبين الثلثة والاربع موقوفة وسدسها اثنان لجدات ورؤسهن ثلثة وبين
الاثنين والثلثة مباينة فتوقف الثلثة وما بقى منها سهام الاعمام وهي سبعة ورؤسهن
اثني عشر وبين السبعة واثنى عشر مباينة فاثني عشر موقوفة فالموقوفات باسرها ثلثة
واربعة واثنى عشر والثلثة والاربعه داخلة في اثني عشر فيضرب اكثر الاعداد في اصل
المسئلة واكثر الاعداد اثني عشر واصل المسئلة ايضا اثني عشر وضرب احداهما الاخر
يحصل منه مائة واربعه واربعون فتعين تصحيح المسئلة منها والثالث من الاصول
الاربعه التي بين الرؤس والرؤس الموقوفة هو الموافقة وهي ان يضرب وفق بعض
الاعداد في جميع الثمانية فيضرب الحاصل منه في وفق الثالث او وفق المبلغ الثالث
والا فيضرب في كل الثالث في كل الاربع في اصل المسئلة يكون تصحيح المسئلة
كما اذا ترك اربع زوجات وثمان عشر بنتا وخمس عشر جد وستم اعمام فاصل المسئلة
من اربعة وعشرين سهام الزوجات التي هي الثمن ثلثة ورؤسهن اربعة وبين الثلثة
والاربع مباينة فكل رؤس هذه الطائفة التي هي الاربع موقوفة وسهام البنات
التي هي الثلثان ستة عشر ورؤسهن ثمانية عشر وبين الستة عشر موافقة نصفية

رؤس هذه الطائفة التي هي الستة موقوفة وسهام الجدات التي هي خمسة الرؤس
 اربعة ورؤس خمسة عشر وبنها مائة فكل رؤس هذه الطائفة التي هي خمسة
 عشر ايضا موقوفة وسهام العصبات واحد ورؤس ستة وبين الواحد وستة
 مائة فكل رؤس هذه الطائفة التي هي ستة موقوفة هذا هو النظر بين السهام
 والرؤس في ثلث حالات ثم ينظر بين الرؤس والرؤس الموقوفة اربعة وستة
 وستة وخمسة عشر وليس بين الاربعة والستة مماثلة ومداخلة ومباينة فتكون
 ان يكون موافقة النصفية فالحكم ان يضرب فوق احد النماذج الاكل الاخرى
 ثم ينظر بين مبلغ هذا الضرب والرؤس الموقوفة الثالثة اربع حالات فتقول
 واقع احد احدىها الذي هو نصفها اثنان وكل الاخرى ستة وضرب اثنين من
 الستة اثنان عشر فينظر بين الرؤس الموقوفة الثالثة التي هي الستة في اربع حالات
 وليس بينهما الا موافقة الثلثة واذا كان بين المبلغ والرؤس الموقوفة موافقة ثلثة
 فالحكم فيه ان يضرب ثلث احدىها في كل الاخرى فينظر بين الحاصل منه والرؤس
 الموقوفة الرابعة في اربع حالات ثلث احدىها ثلث وكل الاخرى اثنان عشر وضرب الثلثة
 في اثنان عشر ستة وثلثون فينظر بين المبلغ والرؤس الموقوفة الرابع التي هي خمسة
 عشر في اربع حالات وليس بينهما ايضا الا موافقة الثلثة ومن كان بين المبلغ
 والرؤس الموقوفة موافقة الثلثة فالحكم فيه ان يضرب ثلث احدىها في كل الاخرى
 ثم يضرب المبلغ منه في اصل المسئلة حتى يكون الحاصل منه تصحيح المسئلة فتكون احدىها
 وكل الاخرى ستة وثلثون وضرب خمسة في ستة وثلثين مائة وثمانون واصل
 المسئلة اربعة وعشرون وضرب مائة والثمانين في اربعة وعشرين يحصل منه اربعة
 آلاف وثلثمائة وعشرون لان عشر الفين اثنان وعشرون مائة والثمانين ثمانية عشر وضرب
 الاثنين في الثمانية عشر ستة وثلثون وتتصور جميع الستة وبالثلاثين مائة لان ضرب
 الفين في الفين مائة فيكون ثلثة آلاف وثمانمائة والاربعة التي في الاحاد ويضرب

في ثمانية عشر فيحصل منه اثنان وسبعون والكل عشرات لان ضرب الالف حاد في الفين
 فيكون ثمانية وعشرون وقد كان ثلثة الاف وثمانمائة ايضا فالجميع اربعة الاف
 وثلثمائة وعشرون فيكون تصحيح المسئلة من هذا المجموع والرابع من تلك الاصول
 الاربعة التي بين الرؤس والرؤس الموقوفة هو المباشرة وهي ان يكون الاعداد
 متباينة بغير الانماثل ولا تناظر ولا توافق بعضها بعضا فالحكم ان يضرب احد
 الاعداد في كل النماذج ثم يضرب المبلغ في كل النماذج ثم يضرب المبلغ الاخر في كل
 الرابع في اصل المسئلة حتى يكون المبلغ منه تصحيح المسئلة كما اذا ترك رؤس
 وست جدات وعشرينات وسبعة اعمام فاصل المسئلة من اربعة وعشرين هم
 الزوجان ثلثة لانها ثلث ورؤسها اثنان والاثنان مائة للثلثة فالاثان
 موقوف وسهام الجدات اربعة لانها سدس رؤس ستة وبين الاربعة و
 الستة موافقة نصفية فنصف رؤس هذه الطائفة موقوف نصفها ثلثة موقوف
 الثلثة وسهام البنات ستة لانها ثلثان ورؤسها عشرة موافقة نصفية فنصف
 رؤس هذه الطائفة التي هي الستة موقوف وسهام الاعمام واحد ورؤسها ستة
 والواحد مائة للستة وكل رؤس هذه الطائفة التي هي الستة موقوف وقد
 كنا ننظر الى هذا الرمان بين السهام والرؤس الموقوفة اربع حالات مماثلة
 ومداخلة وموافقة ومباينة وكل الموقوفات اثنان وثلثة وخمسة وسبعة فنظرا
 بين الاثنين والثلثة ليس بينهما مماثلة ومداخلة ومباينة وموافقة فيكون مباينة
 فالحكم ان يضرب كل رؤس هذه الطائفة في كل الاخرى ثلثة وضرب الاثنين في
 الثلثة ستة ثم ينقل بين الحاصل منه وبين الرؤس الموقوفة الثالثة في اربع
 حالات كل احدىها اثنان وكل الاخرى ثلثة وضرب الاثنين في الثلثة
 ستة ثم ينظر بين المبلغ الذي هو الستة وبين الرؤس الموقوفة الثالثة التي
 هي الخمسة اربع حالات فليس بينهما الا المباينة فالحكم ان يضرب كل الا

في كل لاخرى ثم ينظر بين الحاصلين وبين الرؤس الموقوفة الرابعة في اربع حالات
كل لاخرى خمسة وخمسة الستة في خمسة ثلثون فينبط بين هذا المبلغ الذي هو الثلثون
وبين الرؤس الموقوفة الرابعة التي هي السبعة في اربع حالات فليس بها
الا المباشرة واذا كان بين المبلغ والرؤس الموقوفة الرابعة مباينة فالحكم فيها ان يقرب
كل الاخرى في كل لاخرى ثم يقرب الحاصل منه في اصل المسئلة ليكون المبلغ منه
نصف المسئلة كل الاخرى ثلثون وكل الاخرى سبعة فغرب الثلثين في السبعة
ماثان وعشرة واصل المسئلة اربعة وعشرون وغرب المائتين والعشرين
في الاربعة والعشرين خمسة الاف واربعين فيصير المسئلة لا يكون الا منها
قوله لا يوافق بعضها بعضها جملة مؤكدة للجملة المستندة عليها وهي قوله ان يكون
الاعداد متباينة **قوله** اذا اردت ان تقسم نصيب كل فرد من الورثة ان شئت
من نصيب المسئلة فطريقه ان يقرب سهام كل فرد من اصل المسئلة في المفروب
ليكون المبلغ نصيب ذلك الفرد من النصيب في المسئلة المسئلة المماثلة المذكورة
من قبل مثلاً اذا تركت ست بنات وثلثة جدات وثلثة اعمام وانت تريد ان
تعرف نصيب كل فرد من البنات يقرب سهامهن من اصل المسئلة التي هي الاربعة
في المفروب الذي هو الثلثة حتى يكون المبلغ نصيبهن وهو اثنا عشر وكذا اذا
اردت ان تعرف نصيب جدات يقرب سهامهن التي هي الواحد في المفروب
الذي هو الثلثة فالحاصل الذي هو الثلثة يكون نصيب كل فرد من الجدات وعلى
هذا معرفة نصيب كل فرد من اعمام هذا هو طريق معرفة نصيب كل فرد من النصيب
ثم لو اردت ان تعرف نصيب كل فرد من افراد كل فريق من النصيب ففقه
ثلث وجوه اما الاول فطريقه ان يقسم سهام كل فريق من اصل المسئلة
بعد رؤسهم ثم يقرب الخارج في المفروب ليكون الحاصل منه نصيب
كل فرد من النصيب كما في المسئلة المذكورة فان سهام البنات فيها كانت اربعة

ورؤسهن ستة فاذا قسم الاربعة على الستة فعمل ان الاربعة ثلثان الستة ويقرب
الثلثان في المفروب الذي هو الثلثة فيخرج منه ثلثة امثال الثلثين وهي سهران
فيكون نصيب كل فرد من النصيب سهران وعلى هذا معرفة نصيب كل فرد من افراد
الجدات والاعمام واما الوجه الثاني في معرفة نصيب كل فرد من كل فريق فهو ان يقسم
المفروب على عدد رؤس كل فريق شئت ثم يقسم الخارج منه في نصيب ذلك الفرد
ليكون المبلغ الحاصل منه نصيب كل فرد من النصيب فالمفروب الذي هو الثلثة في المسئلة
المذكورة يقسم على عدد رؤس البنات الذي هو الستة فيخرج القسمة النصف
فيقرب النصف في نصيب هذا الفريق الذي هو الاربعة فالمبلغ منه اربعة انصاف
سهران فنصف كل فرد سهران من النصيب **قوله** ثم اقرب نصيبه الامر عطف
على قوله ان يقسم على تاويل الامر في معرفة نصيب كل فرد وموافق عكسه كغير الواقع وهو
اخر هذا هو الوجه الثالث في معرفة نصيب كل فرد وهو اوضح الطرق لعدم
الاحتياج فيه الى القرب والقسمة بخلاف الاولين اذ فيها يحتاج الى القرب والقسمة
وذلك الوجه هو ان ينسب سهام كل فرد من اصل المسئلة الممثلة الممثلة المذكورة
بمثل تلك النسبة على المبلغ قياسا على المفروب لكل فرد من افراد ذلك الفريق وهو ظاهر
قوله معرفة منصوص على حال من عدد رؤسهم اي ينسب الى عدد رؤسهم في حال افراد
عدد رؤسهم ذلك الفرق عدد رؤس جميع الورثة **فصل** في قسمة التركة
بين الورثة والنفاء **قوله** المراد من قسمة التركة بين الطائفتين هو القسمة بين
افراد كل من الطائفتين بالاختصاص لا بين طائفة الورثة وطائفة النفاء
بالاشراك لعدم تصور ذلك لهما لان التركة ان كانت واقبة بجميع الديون مع بقاء
الزاد عنها يخرج الديون للنفاء وينقسم الباقى بين الورثة وان لم يكن واقبة ينقسم
التركة بين النفاء دون الورثة لعدم الزاد فيها في كل تقدير لا يكون القسمة بين النفاء
والورثة معا فيعبر ان يكون بين افراد كل طائفة منهما واذا عرفت هذا فعلم انه

اذا اردنا ان نعرف نصيب كل فرد من التصحيح بالنسبة الى الزكاة ينظر بين الزكاة والتصحيح
ان كان بينهما مباينة بفرض نصيب كل فرد من التصحيح فان كانت بينهما موافقة بفرض
نصيب كل فرد في وقت الزكاة لم تقسم على وفق التصحيح فالخارج نصيب كل فرد من
التصحيح مثله الصورة المذكورة كان التصحيح من غايته عشرة ونفرض الزكاة ايضا
سبعة عشر وبين التصحيح والزكاة موافقة نصفية واذا كان كذلك فالحكم فيه
ان يفرض نصيب كل فرد في نصف الزكاة ويقسم على النصف التصحيح فالخارج على نصيب
كل فرد من التصحيح مثله نصيب كل فرد من فرق البنات كان اثنين ونظر الاثر
في نصف الزكاة الذي هو غايته فيصير ستة عشر فيقسمها على نصف التصحيح الذي
هو النصف فيصير سها كالملا وسبعة اشباع سهم فالخارج الذي هو سهم وسبعة
اشباع سهم نصيب كل فرد من فرق البنات فينقص ثمان من السهمين كما
الكاملين اذا السهم الواحد ثمانية اشباع وعلى هذا نصيب كل فرد من التصحيح
في كل الزكاة في فرق الجدات والاعمام ولو فرضنا الزكاة سبعة عشر فالحكم ان يفرض
نصيب كل فرد من التصحيح في كل الزكاة ويقسم المبلغ على كل التصحيح فالخارج نصيب
كل فرد من التصحيح مثله نصيب كل فرد من فرق البنات اثنان فيفرض الاثنان
في كل فرد من الزكاة التي هي سبعة عشر فالمبلغ يكون اربعة وثلاثين ويقسم هذا المبلغ
على كل التصحيح الذي هو غايته عشر فيخرج سهم وغايته اشباع سهم لان ستة عشر غايته
اشباع عشر فلو كان موثقا اخر لكان المجموع سهمين كاملين وعلى هذا في فرق الجدات
والاعمام **قوله** في الوجهين اي في وجهي المباينة والموافقة فالالف واللام
والموافقة فالالف واللام فيه عوض عن المضاف اليه هذا هو المعروف نصيب كل
فرد الاخر هذا هو الطريق الذي كان لمعروف نصيب كل فرد من افراد كل فريق
من التصحيح اما الطريق لمعروف نصيب كل فريق من التصحيح فهو ان يفرض نصيب
كل فريق في وقت الزكاة ويقسم المبلغ على وفق المسئلة فيكون الخارج نصيب كل فريق

من التصحيح ان كان بين الزكاة والمسئلة موافقة وان كان بينهما مباينة ويفرض نصيب
كل فريق في كل الزكاة ويقسم المبلغ على كل المسئلة فالخارج نصيب كل فريق من التصحيح
في صورة الممانعة مثلا كان التصحيح المسئلة من ستة فتفرض ان الزكاة غايته ايضا
فيحصل من فرض الاربعة في الاربعة ستة عشر فيقسم على النصف المسئلة الذي
هو ثلثه من ستة فالخارج ثمة سهم وثلث سهم فيكون نصف البنات ثمة سهم و
ثلث سهم وعلى هذا نصيب كل فريق من الجدات والاعمام فان نصيب كل منهما واحد
وفرض الاربعة اربعة فيقسم هذه الاربعة على الثلثة فيكون الخارج ثمة سهم وثلث
سهم فالانصبا، التصحيحات ثمة سهم وسها فيصير المجموع سبعة والانصبا، المكسرات
ثلثان وثلث اخر فيصير هذا المجموع سها واحد ومجملة المجموع يكون غايته سهم ثم ان
كان الزكاة سبعة كان بين المسئلة التي هي ستة وبين الزكاة التي هي السبعة مباينة
فالحكم ان يفرض نصيب فرق البنات الذي هو الاربعة في كل الزكاة التي هي السبعة
فيكون الحاصل منه غايته وعشر من فيقسم هذا الحاصل على كل المسئلة التي هي ستة فيكون
الخارج من اربعة سهم وثلث سهم وهذا هو نصيب فرق البنات وعلى هذا نصيب
كل فريق من الجدات والاعمام واحد وفرض في السبعة فيقسم السبعة على
السنة فيكون سها وسدس سهم فالخارج الذي هو سهم وسدس يكون نصيب كل
فريق من الجدات والاعمام فالصحيحات من الانصبا، اربعة سهم وسها والمكسرات
ثلثان وسدسان فيكون هذه المكسرات سها واحدا فالمجموع من التصحيحات والمكسرات سبعة
اشباع واما قضاء الديون كما هذا منوع في بيان فسمه الزكاة بين الغنما ان لم يكن
وافيه بجميع الديون فعليه ان يعلم ان دين كل غريم من الغنما، عشرة له سهام كل وارث
من الورثة في حق العمل وهو فرض سهام كل وارث من التصحيح في كل الزكاة او وفقها
ومجموع الديون عشرة له التصحيح فالحكم ان يفرض دين كل غريم في كل الزكاة ويقسم
المبلغ على كل الديون فالخارج من هذا نصيب كل الغريم من التصحيح مثلا لو فرض ان

للميت خمسين لكل واحد ثلثة آلاف دينار عليه وستة غراما آخر من كل واحد منهم
 الفان عليه والتصحیح كما كان من ثمانية عشر ثم تفرض الزكاة ايضا عشرين ثم تنظر بين
 الزكاة والديون في الحالين المباني والمواقفة فننظر ما سها من لم يجد الامواقفة
 النصفية فيربوب كل واحد غرام في نصف كل الزكاة ونقسم المبلغ على نصف التصحيح
 فالخارج نصيب كل الغريم فنقول مثلا نصيب من غريم له ثلثة آلاف دينار ثلثة
 فيضربها في نصف الزكاة الذي هو عشرة فيكون المبلغ ثلثين ثم يقسم الثلثين على نصف
 التصحيح الذي هو ستة فيكون الخارج ثلثة اسهم وثلثة اسباع سهم نصيب مدين
 الغريم ستة اسهم وستة اسباع سهم ومن ايضا ثلثا سهم ونصيب من كل غريم
 من الغراما الذين لكل منهم الفان عليه اثنا عشر فيضرب الثلثين في نصف الزكاة فيضرب
 المبلغ عشرين ثم يقسم العشرين على نصف التصحيح الذي هو اثنا عشر فيخرج سهمان
 ونساع سهم فيكون سها مائة الفاد الستة الذين لكل منهم الفان عليهم اثنا عشر سها
 واثنا عشر سباعا ومن ايضا سهم وثلثة اسباع سهم اعني ثلث سهم مجموع سها هذه الطائفة
 من الغراما يكون ثلثة عشر سها وثلث سهم وقد كان سها الغريمين السابقين ستة اسهم
 فيكون مجموع سها الطايفتين عشرين سها كاملا لو فرضنا الزكاة تسعة عشر فيرب
 نصيب من الغريم الذي له ثلثة آلاف درهم وهو ثلثة في كل الزكاة اعني تسعة عشر فالخارج
 ثلثة اسهم وسدس اسهم وهو ثلثة بالنسبة الى ثمانية عشر فنصيب كل الغريم الذي
 له ثلثة آلاف يكون ثلثة اسهم وسدس سهم فيكون مجموع نصيب الغريمين ستة اسهم
 وسدس سهم لم يفرق نصيب من ذلك الغريم من الغراما الذين لكل منهم الفان وهو
 الاثنان في كل الزكاة التي هي تسعة عشر فالمبلغ يكون ثمانية وثلثين ثم يقسم هذا المبلغ
 على كل التصحيح الذي هو ثمانية عشر فالخارج سها واحد ونصف نصيب كل غريم من
 الغريم سها واحد ونساع سهم فيكون نصيب الغراما الستة اثنا عشر سها وستة اسباع
 سهم ومن ايضا ثلثا سهم وقد كان للغريمين السابقين ستة اسهم وسدسا والسدس

مع الثلثين سهم واحد فيكون مجموع الانفساء الغراما تسعة عشر سها **فصل**
 الخارج في هذا الفصل بيان حكم الخارج وهو ان يصالح الورثة بشئ
 معين من الزكاة على اخراج البعض سهم من الارث ثم يقسم باية الزكاة بينهم بعد
 خفق الاخراج فالحكم في اي حين وقع التصالح بينهم بشئ معلوم على اخراج البعض
 من الورثة ان يطرح سها من ذلك البعض من التصحيح ثم يقسم الباقى من الزكاة على سها
 الباقي كما اذا تركت الزوجة زوجها واما وتما فصال الزوج على ما في زمة
 من المهر وخروج من بينهم فالحكم عند ذلك ان يطرح سها الزوج التي هي النصف
 التصحيح وهو الثلثة ونقسم الباقى من الزكاة من بدل الصلح بين الام والعم بقدر
 سها من سها الام الاثنان من الستة وسها من العم واحد فيقسم الزكاة على ثلثة
 اسهم سها من الام وسها للعم **باب الرد** **فصل** في الرد في اللغة الرجوع
 والرفو في الاصطلاح عود المصنف بشئ من احد ما اراد ضد العول كالقول
 هو ان يفضل السها على الخرج عند الرد في الرد ان يفضل الخرج المخرج على
 السها عند فقدان ذوي السها بعد احد من واحد منهم نصيبه فيكون متضادين
 او يقال ان خفق التفاضل بينهما من حيث ان ذوي الفروض يتفرض بالعول
 ونزداد بالرد ويجوز ان يكون قوله وهذا ضد العول حكما متضمنا للترتيب والاولا
 له والترتيب كما ما فضل عن فرض ذوي الفروض ولا مستحق له من العصبية
 الرد على ذوي الفروض بقدر حصصهم من النوع الاول والثاني الاعلى الزوجين فانه
 لا يرد عليهما وان كان من اصحاب الفروض وشدة القول قول جميع الصحابة و
 به اخذ اصحاب ابي حنيفة وزيد بن ثابت كلما يفضل من ذوي الفروض عند التفاضل
 المستحق له فيسب الخار وبه اخذ مالك والشافعية واذا عرفت هذا فاعلم ان
 مسائل الرد اربعة المسئلة الاولى ان يكون في المسئلة من رد وعليه من حبس
 واحد وليس لها من لا يرد عليه فيجعل ولا يفرق فيها من لا يرد عليه فالحكم ان يجعل

للثلاث

مسئلتهم من بهم كما اذا تركت بنتين فاصل المسئلة من ثلثة ثلثا بالاثنتان
وما بقى واحد فوجه عليها ومن يرد عليه المسئلة من جنس واحد وليس بها
من لا يرد عليه فحاصل المسئلة من رؤس من ردة عليه رؤس اثنتان فحاصل
المسئلة من اثنتين وعما عدله مسئلة اخنتين او جدتين والمسئلة الثانية من الرد
من ان يكون في المسئلة من يرد عليه جنسان فصاعدا مع عدم من لا يرد عليه فالحكم
ان يجعل مسئلتهم من بهم كما اذا تركه اخنالا من جدتين فالمسئلة من اثنتين لان مسدس
السة اثنتان فلو كان في المسئلة ثلث وسدس فالمسئلة من الثلثة فلو كان نصف
وسدس فالمسئلة من اربعة فلو كان فيها ثلثان وسدس ونصف وسدسان او نصف
ونلت فالمسئلة من خمسة وهذا الجميع ظاهر لا يحتاج الى البيان والمسئلة الثالثة
من الرد ان يكون في المسئلة من يرد عليه من جنس واحد مع من لا يرد عليه اي ايضا
اي احد الزوجين اذ لا ينفرد اجتماعهما في المسئلة واحدة فالحكم ان يعطى فرض
من لا يرد عليه من اقل خارجة ثم يجعل لبناء من فرض من لا يرد عليه منقسما على عدد
الرؤس من يرد عليه فان استقام فيها اخذ بهذه الطريق ومن الاستقامة وانعت الطريقة
او خلصت به من حيث انكر بامن من مونة الضرب كما اذا ترك زوجا وثلث بنات وفي
المسئلة ربع ثلثة وثلثان فاصلها من اثني عشر ربع ثلثة للزوج وثلثا ثمانية للبنات و
ما بقى منها واحد فوجه فعلنا ان المسئلة رتبة وفيها من لا يرد ومن يرد عليه من جنس
واحد فالحكم ان جعل مسئلتهم مسئلتين بحيث يتفصل من لا يرد عليه من اقل خارجة فمنهم
من يعطى فرضه مسئلة من لا يرد عليه وما بقى من خارجة اقل خارجة فرضه وفرضه واحد للزوج
للزوج فينظر بين مسئلة من يرد وما بقى من خارجة فرض من لا يرد عليه في ثلث حالات الاستقامة
والمباينة والموافقة فابقى من خارجة فرض من لا يرد عليه ثلثة ومسئلة من يرد عليه ايضا ثلثة
والثلثة على الثلثة منقصة فلا حاجة الى الضرب ولو كان بينهما موافقة فالحكم ان يضرب فرض
مسئلة من يرد عليه في كل خارجة فرض من لا يرد عليه فالبلغ يكون نصيب المسئلة كما اذا ترك زوجا

الثلثة

وستة بنات فان ما بقى من خارجة فرض من لا يرد عليه ثلثة ومسئلة من يرد عليه ونظر
بينهما من ثلث حالات موافقة ثلثة فالحكم ان يضرب ثلث مسئلة من يرد عليه و
ثلث مسئلة من يرد عليه ثلثان وكل خارجة فرض من لا يرد عليه اربعة وفرض اثنتين
في الاربعة ثمانية ثم يضرب نصيب كل من كان في مسئلة من يرد عليه في ثلثي مسئلة
من يرد عليه ويعطى الحاصل منه ونظر نصيب كل من في مسئلة من يرد عليه في ثلثي
في ثلث ما بقى من خارجة فرض من لا يرد عليه ويعطى الحاصل منه في مسئلة من لا
يرد عليه كان للزوج واحد وفرض لاثنين اثنتان فهو للزوج وفي مسئلة من
يرد عليه كان للبنات ستة وفرض الستة في الواحد ستة فلهنك هذا ما ذكرنا كما
عمل الروم فنظر من السهام والرؤس في ثلث حالات استقامة وموافقة ومباينة
سهام الزوج اثنتان ورأس واحد وينقسم الاثنان على الواحد فلا حاجة الى الضرب
وسهام البنات ستة ورؤسهن ايضا ستة والستة على الستة متقيمة فلا حاجة الى
الضرب فلو كان بين ما بقى من خارجة فرض من لا يرد عليه وبين المسئلة من مسئلة يرد عليه
مباينة فالحكم ان يضرب كل مسئلة من يرد عليه في كل خارجة فرض من لا يرد عليه ليكون المبلغ منه
نصيب المسئلة كما اذا ترك زوجا وخمس بنات فيقول بذلك الطريق ما بقى من خارجة فرض
من لا يرد عليه ثلثة ومسئلة من يرد عليه ثلثة ومسئلة من يرد عليه خمسة وبين الثلثة والحدة
مباينة فالحكم ان يضرب كل مسئلة من يرد عليه في كل خارجة فرض من لا يرد عليه فكل من يرد
عليه في كل خارجة خمسة وكل خارجة فرض من لا يرد عليه اربعة وفرض الحدة والاربعة عشرون ثم
يضرب نصيب من كان نصيب من كان في مسئلة من لا يرد عليه في ثلثي مسئلة من يرد
عليه ويعطى له وكذا يضرب نصيب من كان في مسئلة من يرد عليه في ثلثي ما بقى من لا يرد عليه
ويعطى الحاصل له وكان للزوج في مسئلة واحد وفرض واحد في الحدة خمسة فيعطى له وكان
للبنات في مسئلتين خمسة وفرض الحدة في الثلثة خمسة عشر فيعطى لهن واعلم ان الم او بالاول
في قوله الثالث ان يكون مع الاول الجلس لواحد من يرد عليه بالثلاثة في قوله والرابع ان يكون

مع الثاني في بيان المسئلة الرابعة هو الجحان فصاعدا عن يرد عليه من باب
 اطلاق الكل واردة واحدا فامل والمسئلة الم ابعة من مسائل الم وان يكون
 في مسئلة من يرد عليه فان استقامة فيها اي اخذ بالاستقامة لا غير وهذا هو
 واحد اعني اذا كان للزوجات الربع كما اذا ترك زوجة واربع جدات وست جدات
 لام ففي المسئلة من اثني عشر ربحها ثلثة للزوجة وسدسها اثنان للجدات وثلثها اربعة
 للاصول وما بقي منها ثلثة فيبقى ان يرد فنظرنا في المسئلة الرديئة علمنا ان من
 لا يرد عليه يتحقق ومن يرد عليه جنسان فالحكم ان يجعل مسئلتهم مسئلتين متفصلة
 احدهما على الاخرى ويجعل مسئلة من لا يرد عليه من اقل يخرج من ضمنه واقل يخرج من ضمنه
 اربعة فيكون مسئلتهم من اربعة ويجعل مسئلة من يرد عليه من سهامهم وهي ثلثة
 لان لهم سدسا وثلثا لان لهم فيكون مسئلتهم ايضا من ثلثة ثم يعطى فضل من لا يرد
 عليه من سهامهم وهي ثلثة اقل يخرج من ضمنه وفضل واحد للزوجة ثم تنظر بين ما بقي
 من يخرج فرض من لا يرد عليه الذي هو ثلثة وبين مسئلة من يرد عليه التي هي ايضا
 ثلثة في ثلث حالات فعلمنا ان ليس بينهما موافقة ولا مباينة بل الثلثة على الثلثة
 مستقيمة فلا حاجة الى الفرق فتصحيحه كما علم من قبل ولو كان بينهما مباينة فالحكم
 ان يوزن كل مسئلة من يرد عليه في كل فرع فرض من لا يرد عليه ليكون المبلغ منه
 نصيب المسئلين كما اذا ترك اربع زوجات وربع بنات وست جدات ففي المسئلة
 ثمن وثلثان وسدس فاصل المسئلة من اربعة وعشرين ثلثة للزوجات وثلثا ثمانية
 ستة عشر للبنات وسدسها اربعة للجدات وبقي منها واحد فترد بتلك الطريقة المذكورة
 فعلم ان يخرج فرض من لا يرد عليه من ثمانية وفضل واحد للزوجات فتبقى سبعة وسئلة
 من يرد عليه من ثمانية لانها ثلثان وسدس وبين الحنة والسبعة مباينة فيخرج الحنة
 في ثمانية فالمبلغ اربعون ثم تفعل كل للزوجات واحد وربع الواحد في الحنة
 للزوجات من الاربعين وكان للبنات اربعة وفضل لاربعة في السبعة التي هي ما بقي

من يخرج

من يخرج فرض من لا يرد عليه فليبلغ ثمان وعشرون للبنات من الاربعين والجدات
 واحد وربع الواحد في السبعة سبعة فليكن منها ثم نصيب المسئلة بالاصول المذكورة
 ان التمس على البعض اي يجعل على النصيب لان لهم سدسا وثلثا فيفضل ولا نصف
 الستة التي هي رؤس الجدات الموافقة بالاربعة التي هي رؤس الزوجات الموقوفة
 فصار اثني عشر ثم يوزن في ثلث في رؤس البنات الثلث وهي الثلثة فصار ستة
 وثلثان ثم يوزن هذا المبلغ في اصل المسئلة الذي هو الاربعون فصار الفوا واربعة
 واربعين ثم نصيب المسئلة النسبة المظفر في الما كل فرض من كل فرع والمفروب
 ستة وثلثون فيحصل للجدات مائتان واثنان وخمسون وللزوجات مائة وثمانون
 وللبنات الف وثمانية فليكن بالتأمل فيها يظهر كذا العرض التمام فان قيل لم
 يذكر الموافقة بين البات من يخرج فرض من لا يرد عليه في هذا القسم قلت اعلم ان
 لعدم بقورها ههنا لان البات من يخرج الفرض اما واحدا اذا كان المخرج اثنين موافقا
 الثلثة اذا كان المخرج اربعة واما سبعة اذا كان ثمانية ولما مسئلة من يرد عليه اثنان
 او ثلثة او اربعة او خمسة ولا موافقة بين هذا العدد بخلاف قسم الثالث **باب**
مقاسمة المقاسمة صفا علة من القسمة وهي لا يحصل الا بين الزكاة المقسوم
 انما يكون الجد والاخوة والاخوات على قول ابو يوسف ومحمد دون قول ابان خنفة
 اذ لا وجه للمقاسمة عنده وسببا في غيرها قال ابو بكر في ومن تابعه من الصحابة
 ان بنو الاعيان وبنو العلات لا يرتون مع الجد وهذا قول الامام ابو حنيفة وعليه
 الفتوى وقار زيد بن ثابت انهم يرتون مع وجه وهذا ايضا قول ابان خنفة
 غير الفتوى وهو قول صاحبيه وما ذكره الشافعي فغير زيد بن ثابت للجد مع بن
 الاعيان او بن العلات افضل الامر بين اما المقاسمة خير من ثلث الجميع خيرا كان
 او ثلث جميع المال يعني للجد مع وجه احدي الطائفتين خير الامر من قبلو كان المقاسمة
 خيرا من ثلث الجميع خيرا كان ثلثا للجميع وسببا في توضيح ذلك وتفسير مقاسمة الجد

سواء يجعل الجدة القسمة كاحد الاخوة والحال ان بين العلات يدخلون في القسمة
 مع بني الاعيان لا خراج الجدة فاذا اخذ الجدة نصيبه من القسمة يخرج بين العلات من بني النضر
 حاشيتين بغير شيء ويكون الباق من اخذ الجدة نصيبه لبني الاعيان الا اذا كانت من بني النضر
 الاعيان اخت واحدة فهم ياخذ فرضها وهو نصف الكل بعد نصيب الجدة فان بقي شيء
 كان لبني العلات وان لم يبق شيء فلا شيء لهم **قول** اخراج الجدة منسوب عما انه منقول له فان
 قيل كيف يكون منقول له وهو ليس بمطلوب وعوض اجيب بان المراد منه ينقص نصيب
 الجدة ليكون نصيبا لبني الاعيان فيكون ذكره صلا للتعامل قوله نصيب لكل نصيب على
 انه بدل من فرضها بدل لكل من الكل واذا عرفت ذلك فنقول المسئلة الاولى ومن مسئلة
 النفع للجد كما اذا ترك جدا واختين لآب ولجد افضل الامرين اما
 المقاسمة او ثلث جميع المال فلو اعتبر المقاسمة كان للجد سهمان لان رؤسهم خمسة قسما لهم
 ايضا خمسة وللجد من الحصة سهمان ولو اعتبر ثلث الجميع كان له سهم وثلثان سهم فيكون المقاسمة
 خير للجد من ثلث جميع المال فالسهمان للجد من خمسة ونصف الكل وهو سهمان ونصف سهم
 للاخت لآب وام نصف سهم للاختين لآب وكل منهما اربع سهم فجاء الكسر على مجموع النصف
 والربع ومجموع النصف اقل من مجموع الربع واقل من مجموع الربع اربعة واصل المسئلة من
 خمسة وضرب الاربعة في خمسة وعشرون وكان للجد في المسئلة اثنان وخمسة الاثني عشر الاربعة
 غايبة فليكن من عشرون غايبة وكان للاخت لآب وام سهمان ونصف سهم وفرضها في الاربعة
 عشر ففلاخت المذكورة عشرة من عشرون وكان للاختين لآب نصف سهم وفرضها في الاربعة
 اثنان ففلاختين المذكورتين اثنان من عشرون وهو عشرة المال اذ النصف من عشرون وعشرة
 اثنان **قول** ولو كانت ابنة مدامو المسئلة الثانية وهي مسئلة الاقرار للجد بغير لو كانت
 في المسئلة اخت واحدة لآب لم يكن له شيء من المال كما ترك جدا واختين لآب وام واختين
 لآب فليكن افضل الامرين اما المقاسمة واما ثلث جميع المال فلو اعتبر المقاسمة للجد كان
 له سهمان لان المسئلة مع من اربعة رؤسهم اربعة وللخت لآب وام نصف الكل



وهو ايضا سهمان للجد ولم يبق لآب شيء واما قلنا انها مسئلة الاقرار للجد لانه
 لو لم يكن الاخت لآب في المسئلة كانت المسئلة من ثلثة وللجد باعتبار المقاسمة سهمان
 من ثلثة ومما ثلثان واذا كانت في المسئلة اخت كانت المسئلة من ثلثة وللجد
 لانه لو لم يكن الاخت لآب اربعة فباعتبار المقاسمة كان للجد ايضا سهمان ومما
 نصف الكل ولا شك ان الثلثين اربعة من النصف فوجه الاخت لآب يكون اخراج
 للجد في نصيبه **قال** اذا اختلط بهم **الحق** اقول لو اختلط رؤسهم من اصحاب الفرائض بين
 العلات كان للجد بعد فرض ذر السهم افضل هذه الامور الثلثة اما المقاسمة و
 اما ثلث ما يبق واما سدس جميع المال ما الصورة التي فيها المقاسمة خيرة كما اذا
 تركت زوجا وجدا واخا في المسئلة نصف وما يبق فاصل المسئلة من اثنين نصفها
 واحد للزوج وما يبق واحد للجد منه افضل الامور المذكورة فلو اعتبرنا المقاسمة كان
 للجد نصف سهم اذ رؤسهم اثنان ولو اعتبرنا ثلث ما يبق كان للجد ثلث سهم واعتبرنا سدس
 جميع المال كان له ايضا ثلث فنعلم ان المقاسمة خيرة له فيكون النصف للجد والنصف
 الاخر للاخ فجاء الكسر على مجموع النصف واقل من مجموع النصف اثنان واصل المسئلة ايضا
 من اثنين وضرب الاثنين في ثمانية ففلاختين من اربعة ففلاختين من اربعة ففلاختين من اربعة
 وخمسة الاثني عشر واحد فيكون له ايضا واحد من الاربعة واما الصورة التي فيها ثلث
 ما يبق خيرة للجد فهي كما ترك جدا وجدة واختين فاصل المسئلة من السبعة
 سدسها واحد للجد وما يبق منها خمسة فليكنها افضل الامور الثلثة فلو كان للجد سهم
 وثلثة اسباع سهم لان رؤسهم سبعة وستة الحصة الى السبعة سبعة اسباع والجد يقوم
 مقام الاختين فيكون للجد عشرة اسباع اذ الحصة ينقسم على السبعة بغير كل واحد
 من الحصة تكون سبعة اقسام فيقسم على رؤسهم السبعة باعتبار كون الجميع اخوة
 الكل واحدة منها خمسة اسباع فيكون للجد عشرة اسباع ومن سهم وثلثة اسباع سهم
 ولو اعتبر ثلث ما يبق كان للجد من الحصة اربعة من ما يبق سهم وثلثا سهم ولو اعتبر

سدس جميع المال كان للجد من الستة سهم واحد فعلم ان ثلث ما يبقى الذي هو سهم وثلاثا سهم
خير لجد فبقى ثلثة اشهم وثلث سهم فبطل للاخت نصف الكل وهو ثلثة اشهم فبقى ثلث سهم
فجاء الكسر على مخرج الثلث واقل مخرج الثلث ثلثة واصطلح المسئلة من الستة وخرب
الثلثة في الستة ثمانية عشر فيكون النصيب من ثمانية عشر فتقول كان للجد واحدة اصل
المسئلة وخربة في الثلثة ثلثة فالحدة ثلثة وكان للجد سهم وثلاثا سهم وخربة في الثلثة خمسة وعشرون
للجد وكان للاخت وكان للاخوين ثلث سهم وخربة في الثلثة سهم ايضا لهما واما الصورة
التي فيها سدس جميع المال خير للجد فكما اذا ترك حدة وجدا وفتاوا اخوين فاصل المسئلة من
الستة سدسها واصطلح الحدة نصفها ثلثة للثنت وما يبقى منها اثنتان فليجد من الاثنين افضل الامور
الثلثة فلو اعتبر المقاسمة ورؤسهم ثلثة كان للجد ثلثا سهم ولو اعتبر ثلث ما يبقى كان للجد ايضا
ثلثا سهم ولو اعتبر سدس جميع المال خير للجد فيكون له سهم واحد لكل منهما نصف سهم فجاء الكسر
على مخرج النصف اقل مخرج النصف اثنتان وخرب الاثنين في الستة اثني عشر فيكون النصيب
من اثني عشر فتقول كان للجد في اصل المسئلة واحد وخربة في الاثنين اثنتان فليجد ايضا اثنتان
وكان للاخوين ايضا واحد وخربة في الاثنين اثنتان فكل واحد منهما من الاثنين **قوله** ولو
كان ثلث البائة الا قوله في اصل المسئلة يتعلق بالمسئلة التي كان فيها ثلث ما يبقى خير
للجد من المقاسمة وسدس جميع المال الا بالمسئلة الاخيرة التي هي **قوله** فان ترك جلا
الحج وان كان الظاهر يفهم على انه يتعلق بهذه فتأمل قد انزنا الى حله من قبل ولا
بأس باعادة طهنا اعانة المستدين اي لو كان في المسئلة ثلث البائة خير للجد ولم يكن
للبيائة بعد فرض ذي السهم ثلث صحيح كما في مسئلة الجد والحدة والاخت والاخت
لان اصل المسئلة في مسئلة الثلث من الستة سهم للجد والبائة خمسة وثلاثا سهم وثلثا
سهم للجد ولاخت نصف الكل وهو ثلثة اشهم فبقى ثلث سهم للاخوين فبين ان ليس
للبيائة ثلث صحيح فيجب مخرج الثلث الذي هو الثلثة في اصل المسئلة التي هي ستة فيكون
الحاصل منه وهو ثمانية عشر مبلغا لتعويض المسئلة كما وقفت عليه **قوله** فان تركت جلا

الحج هذه مسئلة اخرى فيها سدس جميع المال خير للجد كما اذا تركت الزوجة جدا وزوجا
وبننا واما واختا فان اصل المسئلة من اثني عشر ربعها ثلثة للزوج ونصفها ستة للثنت
وسدسها اثنتان للام وما يبقى منها واحد للاخت والجد فليجد منه افضل الامور الثلثة
واما المقاسمة واما ثلث ما يبقى واما سدس جميع المال ولو اعتبر سدس جميع المال
المقاسمة ورؤسهم ثلثة فالثلثان من السهم للجد ولو اعتبر ثلث ما يبقى واما سدس جميع
المال ولو اعتبر سدس جميع المال كان للجد ما تعلم ان سدس جميع المال خير للجد من المقاسمة
ومن ثلث البائة وعند اعتبار السدس للجد فتقول المسئلة التي هي من اثني عشر لثلاثة
عشر ان فيها سدسان سدس للجد وسدس للام ولا شيء للاخت بوجود الجد فان قبل
هذه المسئلة لا يتعلق بما قبلها ولا بما بعدها فلم اورد طهنا اجيب باننا
اوردنا منها ليعلم حرمية للاخت عند الاضطرار عن المقاسمة وعن اعطاء ثلثها
يبقى كون السدس خيرا للجد وعن جعلها صاحبه فرض بوجود البنت وبين عليها
المسئلة الاكدرية لان زيدا لم يجعل الاخت ذات فرض بوجود الجد الا فيها فبيد
ان يبين ذلك فقال واعلم ان زيدا بن ثابت لا يجعل الاخت لاب وام او لاب صا حنة
فرض من مع وجود الجد الا المسئلة الاكدرية والمسئلة الاكدرية كما اذا تركت زوجا
واما وجدا واختا لاب فاصل المسئلة من الستة نصفها ثلثة للزوج وثلثا اثنتان
للأم والنصف الاخر للاخت مع ثلثة وسدسها واحد للجد فتقول الستة الى التسعة
ثم ينقسم نصيب الجد الذي هو واحد الى نصيب لاخت الذي هو ثلثة فيعبر اربعة
ففيثمان للذكر من كل خط الا ثنيان لان المقاسمة خير للجد لكن القسمة بخار رؤسها
ليست بصحيحة لان رؤسها ثلثة وسهامها اربعة وسهام مائة فيعبر الثلثة
في اصل المسئلة العولية التي هي التسعة فبما ربعة وعشرين فنصيب المسئلة
يكون من سبعة وعشرين فتقول كان للزوج في اصل المسئلة ثلثة وخربة في
الثلثة تسعة فللزوج وتسعة من سبعة وعشرين وللأم كان اثنتان ففرب

في الاثنين اربعة فلاب اربعة وفي التصحيح ان كان للجد واحد وظهر في الثلثة الى على ثلث
 التصحيح ما في يدها ثلثة وللبنين والبنات كان خمسة وظهرها في الثلثة خمسة عشر لظاين
 ستة وتلست ثلثة وهذه الحدة هي الام الى كان بها ستة واعطيناها الان ثلثة ايضا
 فصار المجموع في يدها ثلثة ثم ما است الحدة قبل القسمة زوجا واخوين في المسئلة نصف
 وما بقي فاصل المسئلة من نصفه واحد للزوج وما بقي ايضا واحد للاخوين هذا
 هو عمل القسمة بنظر بين السهام والنزول في ثلثة احوال سهام الزوج واحد ورأيه
 واحد والواحد على الواحد مستقيم فلا حاجة الى القرب بهام الاخوين ايضا واحد
 ورأيهما اثنان وبين الواحد والاثنين مباينة فيجب الاثنان في اصل المسئلة الذي
 هو اثنان فيكون اربعة فكان للزوج واحد وظهر في الاثنين اثنان لهام بنظر بين التصحيح
 اثنان وبين ما في يدها ثلثة احوال كل التصحيح اثنان اربعة وظهر في ثلثة وبين اربعة
 والثلثة مباينة فاذا كان بين التصحيح اثنان وبين ما في يدها مباينة فاطمح هو لم
 يقرب كل التصحيح اثنان كل التصحيح الاول يكون المبلغ تصحيح المسئلتين كل التصحيح
 اربعة وكل التصحيح الاول اثنان وثلثون وظهر في اربعة الاثنين والثلثون مائة
 وغاية وعشرون تصحيح المسئلتين يكون منها فتعول كل من كان له شيء في التصحيح
 الاول يقرب نصيبه في كل التصحيح اثنان ويعطى الحاصل له وكل من كان له شيء في التصحيح
 الثاني يقرب نصيبه في كل ما في يدها ويعطى المبلغ له فللزوج حصة في التصحيح الاول كان اثنان
 وظهر في الاربعة الى كل التصحيح الثاني غايبة فللوجة غايبة وللأم ايضا كان اثنان
 وظهرها في الاربعة غايبة فظهرها في الاربعة وظهرها في ستة وظهرها في الاربعة
 فصار المجموع الاثنين وثلثين في المسئلة الثانية كل من نظر اربعة ستة وظهرها في الاربعة
 اربعة وعشرون لابن واحد ومثلها ايضا للاخوة وللبنات ثلثة وظهرها في الاربعة اربعة عشر
 فهي ثلست فصار المجموع منها ستين والمجموع من الاثنين وثلثين وستين يكون اثنين و
 تسعين في التصحيح الثاني الذي هو المجموع عنه كان للزوج اثنان وظهر في الاربعة التسعة

غايبة عشر وللأخوين كان ايضا اثنان فظهر في التسعة كذلك فالمجموع ستة وثلثون
 فالمجموع من اثنين وتسعين وستة وثلثون مائة وغايبة وعشرون وان مات
 ثالث او اربع اى وان مات شخص ثالث او اربع قبل القسمة فاجعل المبلغ
 الحاصل من التصحيح الاول والثاني مقام الاول الى مقام المسئلة الاولى واجعل
 المسئلة الثالثة مقام المسئلة الثانية وصق العمل اذ المسئلة الاولى والثانية لما اخذ
 مخارجا صارنا جثتا بمالا وظهر في المسئلة الثالثة الثالثة غايبة غايبة والرابعة والرابعة
 كذلك لا غير النهاية اى لما عملت بالثانية مثل ما عملت بالثانية صار مخارج الجميع واحد فغير
 الاولى والثانية والثالثة غايبة الاولى والرابعة فغير غايبة غايبة بالرابعة كما عملت
 بالثالثة صار مجموع واحد فالاول والثانية والثالثة والرابعة يكون غايبة الاولى فيجعل
 الخامسة غايبة هكذا اما لا ينتهي من السادسة والسابعة وغيرهما **باب ثوبت**
الح 2 ذو الهم هو الغريم الذي ليس بذي هم يعني صاحب فرض ولا عصبية وعلم
 ان عامة العصابة المتقدوا ذوى الارحام يردون واصحابنا ايضا وعليه وقال زيد بن
 ثابت انهم لا يردون ويوضع المال في بيت المال والساقية ايضا عليه واذا عرفت
 هذا فاعلم ان ذوى الارحام اربعة اصناف للصنف الاول هو الجماعة المنسوبة الى الميت
 وهم اربعة طوايف اولاد البنات ذكورا كانوا او اناثا واولاد بنات الابى كذكر و
 الصنف الثاني هو الجماعة المنسوبة اليها الميت وهم طائفتان لاجداد الساقطون والجدات
 الساقطات والصنف الثالث هو الجماعة المنسوبة الى ابوى الميت وهم عشرة طوايف
 اولاد الاخوات لاب وام اولاد ذكورا او اناثا وبنات الاخوة لاب وام او
 لاب اولاد وبنات الاخوة لام والصنف الرابع هو الجماعة المنسوبة الى جدى الميت
 اب وام اب الام او الجدقة ام الاب وام الام وهم ايضا عشرة طوايف القات و
 الاعام والاضواء الخالوات سواء كانوا من طرف الاب او من طرف الام او من طرفها
 الاعام فانهم من طرف الام لا غير فلهذا اى الاصناف الاربعة من ذوى الارحام الى

ستة وعشرون طائفة وكل من يولد لهم بالولادة من ذوى الارحام فقوله فهو لا
 مبتدأ فقوله من ذوى الارحام خير قوله روى بوسلمان ابي ان اباسلمان روى عن
 محمد بن الحسن عن ابيه ان اقرب الاصناف لاربعة الماهية بالميراث هو الصنف
 الثاني وان علوا الصنف الاول وان سفلوا الصنف الثالث وان نزلوا الصنف الرابع
 وان بعدوا وجه من الرواية ظاهر فان اجد بالام اقوى من اولاد البنات اذ
 الاثني درجة ومن ام الام يكون صاحب فرض والاثنى درجة ابن البنت ليست صاحبة
 فرض ومن بنت البنت روى ابو يوسف والحسن بن زياد عن ابيه عن ابن سماعة عن
 محمد بن ابيه ان اقرب الاصناف الصنف الاول ثم الصنف الثاني ثم الصنف الثالث
 ثم الصنف الرابع كترتيب العصباء الذي ذكر من قبل وهو ما خولف في افناء قوله في قولها
 ابي مطر عن بعض النسخ بناء على الاشكال الذي فيه وهو ان يكون الاصل اول من فروع
 والنوع اول من اصله حق الميراث وهو متعين باعتبار واحد اما على الطريق الذي سمعت
 استاذي رحمه الله فلا اشكال فيه وبيانه ان الصنف الثالث في منتهى ابو يوسف ومحمد بن
 علي الجدلت الام من الصنف الثالث في الارث لان عندنا كل واحد منهم من الصنف الثاني
 والثالث اول من فروعهم يعني ان ابلا ام اول من احوال والحالة التي بها فرعان لاب
 الام وكذا كراين الاخت اول من ابن ابن الاخت ككونه اقرب من الميت وفروع كل واحد
 من الصنف الثاني والصنف الثالث او من اصله يعني ان احوال والحالة او من ام اب
 الام التي هي اصل ابلا ام وكذا كراين ابن الاخت ايضا او من ابلا ام الذي هو اصله
 من ذوى الارحام فالصنف الثالث مقدم على الصنف الثاني هو الذي هو الجد اب الام
 لما علم ان جده الميت او من اصله والصنف الثالث جده ام الميت والصنف الثاني اصل
 ام الميت جده الميت اقرب اليه من اصله وصورة هكذا
 وعندنا في الجد اب الام مقدم على اولاد ابنته
 فكذا الجد اب الام مقدم على اولاد ابنته **فصل**

112 في الصنف الاول ابي الاو با بالميراث في الصنف الاول اقربهم اما الميتة الميتة فانها
 من بنت بنت لابن وان استواء الدرجة كان ولا الوارث او من ولا غير الوارث كبت
 بنت الابن فانها اول من ابن بنت الميت لان بنت الابن ولا صاحب الفرض وابن بنت
 الميت ولا ذوى الارحام والام لان ولا الوارث ولا صاحب دون ولا العصبية
 ولا ذوى الرحم في هذا الصنف من اولاد البنات وولا العصبية من اولاد البنين وهو
 اما عصبية او صاحب فرض واختياره للاختيار وان استوت درجاتهم ولم يكن لهم
 ولا وارث او كان المجموع ولا وارث فعندنا ابو يوسف وحسن بن زياد يعتبران الفروع
 ويقسم المال على ابرار الفروع سواء اتفقت صفة الاصول في الذكورة والانوثة او اختلف
 اما عند محمد بن يعقوب ابرار المجموع الفروع وان اتفقت صفة الاصول موافقا لابي يوسف وحسن
 بن زياد ويعتبر الاصول ان اختلفت صفة الاصول يعني يعطى للفروع ميراث الاصول
 في الناحية كما اذا ترك ابن بنت بنت بنت فعندنا ابو يوسف وحسن بن زياد المعبر
 هو ابرار الفروع فيقسم المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وعند محمد بن يعقوب ابرار لان
 صفة الاصول متفقة في الانوثة هكذا
 ولو ترك بنت ابن الميت وابن بنت الميت فعندنا ابو يوسف وحسن
 بن زياد الثلثان للذكر والثلث للاثني لان المعبر عندهما الا ابرار وعند محمد بن
 المعبر الاصول كان المال منقسم بين الاصول يعني في البطن الثاني فالثلثان لبنت
 ابن البنت نصيبا اسرها والثلث لابن بنت نصيبا فده وان لم يعتبر الا ابرار لاختلاف
 صفة الاصول بالذكور والانوثة وصورة هكذا وكذا عند محمد بن يعقوب
 بن الحسن اذا كان في اولاد البنات بطون مختلفة يقسم هذه المسئلة على خمسة
 اصول ويبدأ بالقسم في كل بطن وقع فيه الاختلاف وبعد القسمة يجعل الذكور
 طائفة والانوثة طائفة فما اصاب للذكور يجمع ويقسم على احواله والذى وقع في اولادهم

التي هي زوجته اعني بنت حالته في التقدير بنتان وفيه بنت اخرى فيكون
 من سبعة اربعة اسباع للابن وثلاثة اسباع للبنين **وهي** البطن الثالث
 ويقسمها على ابين وبنين والابن في التقدير فيكون الرؤس اربعة وبنين
 الاربعة والسبعة مبنية فاحكم ان يضرب الاربعة في سبعة فيكون ثمانية و
 عشرين ثم يضرب نصيب من كان له شيء من السبعة في المضروب الذي هو الاربعة و
 يعطى الحاصل له من ثمانية وعشرين فتقول ان الابن في البطن الثاني اربعة و
 ضربها في الاربعة ستة عشر وكان للبنين فيه ثلث وضربها في الاربعة اثني عشر لكل
 واحدة **سنة** ولبنين في البطن الثالث اثنا عشر وعشرين من سبعة عشر من
 قبل ابينها وستة عشر من قبل امها وستة عشر ايضا للابن **فصل**
 في الصنف الثاني في الاول من ذوى الارحام بالميرات اقربهم الى الميت من
 اتي جهة **كان الاقرب** من جهة الاب او من جهة الام كاب الام فانه اول
 من اب ام الام بهذه الصورة **هي** وعند اسوائهم
 في القرب والبعد كان الاول من
 يوارث عند اب يوسف وعند اب سهل الغرم و اب فضل الحفاف وعيا بن عيسى
 البصري كاب ام الام فانه من اب اب الام بهذه الصورة **هي**
 فان ام الام اقوى من اب الام لانه لا يرث هو وجوهها فكان ا
 ابوها او من ابية ولا تفضل له عند اب سليمان الجوزجاني و اب علي البصري
 بل المال عندهما بين اب الام وام الام اثلا فلثاه لاب الام ثم ينزل نصيب كل منهما
 الى من بعده وان لم يتو متنازلهم اى درجاتهم قربا وبعدا وليس فيهم من يورث
 يوارث او كان كلهم يدرسون يوارث وان تقف صفة من يدرسون بهم اى
 صفة الذكورة والذكورة بان يدرى كلهم بالذكورة بالاناث ولتحدث قرابتهم
 بغير كلهم من جانب الاب او الام فالقسمه ابدانهم للذكورة مثل خط الانثى في الصورة

المدلين بغير وارث **هي** او القسمه على ابدانهم بالتصنيف
 في صورة **هي** المدلين يوارث من يدرى بهم في ذكورة
 ولا يصح على الحقيقة الا على طريق الادعاء
 وهذه الصورة **ام** **ام** **ام** **ام**
 وان اختلفت صفة **اب** **ام** **ام** **ام**
 بقسم المال على اول بطن وقع الاختلاف فيه كما هو في الصنف الاول ثم ينزل
 نصيب كل واحد منهم الى البطن التي يدرى وصورة هكذا **هي**
 فيقسم المال بين اب الام وام الام اثلا فلثاه لموا البطن الثاني ثم ينزل **ام** **ام** **ام**
 نصيبها الى اخر البطن وان اختلفت قرابتهم هكذا الصورة **هي** **ام** **ام** **ام**
 فالثلثان لقرابتهم الاب وبنو نصيب الاب والثلث لقرابة الام وهو نصيب
 ثم يقسم ما اصاب لكل فريق بينهم كما لو اخذت قرابتهم على الابان فالثلثان
 بين قرابة الام كما لو كانت القرابة متحدة وموظاه **فصل**
 الصنف الثالث في الحكم في الثالث كالحكم في الصنف الاول يعني اولهم بالميراث
 اقربهم الى الميت بهذه الصورة **هي**
 بنت الاخت يكون اول من بنت بنت الاخت
 اذ هي اقرب وان استوفوا في القرب وفيهم ولد العقيقة فولد العقيقة اول
 بالميراث من ولد ذوى الارحام بهذه الصورة
 فان بنت ابن الاخ اول من اب بنت الاخت سوي كان كل واحد من اب وام او
 لاب او احد من الاب وام والاخرى لاب فالمال كله لبنت ابن الاخ لانها ولد
 العقيقة اقرب في الحكم وولد ذوى الارحام فان قسلا اعلم يقبل فولد الوارث كما
 قال في الصنف الاول حتى يكون شاملا لولد صاحب الفرض في درجات ذوى
 الارحام غير منصور خلف ولد العقيقة فانه ينصرون في درجات ذوى الارحام كبت
 ابن الاخ مع ابن بنت الاخت **فصل** ولو كانا اى ولو كان ولد الاخ وولد الاخت من

اخت
 ابني
 بنت
 ابني

هذا الصنف كله حاله كان المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين عند أبي يوسف
 باعتبار الأبرار علمه بالأصل لأن الأصل في الموارث تفضيل الذكر على الأنثى
 اللهم إلا إذا ترك بالنسب كالأخوة والأخوات لقوله تعالى فهم منكم كائنا أنثى
 وعند محمد ينقسم عليهما نصفان من غير تفضيل من أحدهما على الأخرى بالأصول
 عملة بالقرابة لأن قرابة اللام والستحقاقها بهذه القرابة على السوية فسوى بين
 الذكور والأنثى لتسوية القرابة وإن لم يتوالد وإن لم يتوالد في هذه الصنف في
 العرب وليس فهم ولا عصبة بل كلهم أولاد أصحاب الفروع كهنه الطوارق
ميت أو كان كلهم أولاد العصبة كهنه الصورة **ميت**
 أو كان بعضهم أولاد العصبة وبعضهم
 أولاد هذه الصورة **ميت** فابو يوسف يعتبر الأقوى وهو الأشهر
 من قول أبي حنيفة
 الأخ والأخت لأب أم من كان لأب من كان لأم ومحمد يقسم المال أو على
 الأخوة والأخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات والأصول فما أصاب كل
 فريق يقسم بين فروعهم كما مر في الشكل الثاني والثالث من الصنف الأول **قوله**
 ثلث بنات أخوة متفرقين وثلث بنين وثلث بنات أخوة متفرقات موطئاً
 لكون بعض الأولاد أولاد العصبة وبعضهم أولاد أصحاب الفروع كهنه
 الصورة **ميت**
 بين فروع بنات الأعيان
 ثم بين فروع بنات الأحياء
 المال فيقسم بين كل طائفة منها باعتبار الأبرار وعند محمد ينقسم ثلث
 المال بين فروع بنات الأحياء على السوية إلا أن المال لا يستعمل في القسمة البتة
 بين بنات الأعيان أيضاً باعتبار عدد الفروع في الأصول نصف بنت الأخ نصيب

ابنها والنصف الآخر لوالد الأخت ينقسم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين باعتبار
 الأبرار ونص من نعمة وموطئاً ولا تنقسم بين العلات ولو ترك ثلث بنات
 بنات أخوة متفرقين كهنه الصورة **ميت**
 المال كله لبنت لأبي الأخ لأب وأم
 بالانفاق لو جوه الخالين الموصيين وقوة القرابة فتح بنت من الأخ لأب
 أو ليس لها قوة القرابة ونحو أيضاً بنت أبي الأخ لأم ليست ولا العصبية
فصل في الصنف الرابع فان في هذا الصنف إذا انفرد واحد منهم
 استحق المال كله لعدم المزاحم فان قبل هذا الحكم يشترك فيه جميع الانصاف
 فلا يوجد في خصيصه هذه الصورة انصاف اجبب بان حكم الانصاف بجميع المال
 في سائر الانصاف لم يكن مضافاً لعدم المزاحم **ميت** وجوه المزاحم انصافاً
 لا ولوية بسبب القرابة وههنا مضافاً لعدم المزاحم أو القرابة لا بناء على هذا الصنف لأن
 جميعهم في درجة واحدة والأقربية إنما يكون فلهذا اختص به **قوله** وإن اجتمعوا أي
 اجتمع منهم اثنتان أو ثلثة فصاعداً وكان خيرة قرابتهن أي يكون الجميع من جهة العمومة
 كالعمات أو من جهة الخوالة كالأخوال والخالات فالأقوى منهم أولاد بالمرتبة
 بالأخوات أي من كان لأب وأم أو من كان لأم ذكر أو كانوا أو إناثاً بهذه الصورة
ميت **ميت** **ميت**

قوله وإن كانوا أي وإن كان منهم وبعضهم أنثى وثلث قرابتهن بقية كلهم
 لأب وأم أو لأب أو لأم فللمذكر مثل حظ الأنثيين باعتبار الأبرار في القسمة
 لا اتحاد الأصل إذا لم والعمدة تدليان بالأب بالأم وصورة **ميت**
ميت **قوله** وإن كان أي فإن كان خيرة
 قرابتهن مختلفاً بان يكون بعضهم من جهة الخوالة فلا اعتبار

لقوة القرابة لاب وخالة للام او حال لاب وام وعمه لأم فالثلاثان لقابة
 الام وهو نصيب لاب والثلاث لقابة الام وهو نصيب لأم اعتبارا للاصل وكان
 ترك ابوين فالثلاثان لاب والثلاث لأم فيقومون مقامهما ما اصاب كل فريق
 نصيب منهم كالمواخذت جبر قرابتهن كما مر في الصنف الثالث ومعناه ان اذا انفردوا
 منهم استحق ثلث المال ان كان من قبيل الاب فثلث المال ان كان من قبيل الام
 فاذا اجتمعوا فالقوى منهم اولى كما كان حال الاقرب **فصل** في اولادهم
 الحکم في اولاد الصنف الرابع كالحکم في الصنف الاول اعني اوليهم بالميراث اقربهم
 اما المبت من جهة كان اي سواء كان الاقرب من جهة الا بعد او من جهة غير البعد
 والمراد من كون الاقرب من جهة البعد اخذ جهة الاقرب كالعمومة والحموية
 ومن كونه من غير جهة البعد اخذ جهة البعد كالعمومة والحموية معا

عم	عم	خالة	عم	عم	حالة	حالة	عم
بنيت	بنيت	بنيت	بنيت	بنيت	بنيت	بنيت	بنيت
اولا	اولا	اولا	اولا	اولا	اولا	اولا	اولا

وان استواء الغرب وكان جبر قرابتهن متخذا فان كان له قوة القرابة فهو اول بالاجماع
 يعني ان ولص كان لاب وام فهو اول من ولص من لاب وهو اول من ولص من لام هذا اذا
 لم يكن فيهم ولا عصبة اما اذا كان في اولوية من له قوة القرابة خلا وبشيء بيانه وهو ان

عم	عم	عم	خال	خال	خال	خال	خال
بنيت	بنيت	بنيت	بنيت	بنيت	بنيت	بنيت	بنيت
اولا	اولا	اولا	اولا	اولا	اولا	اولا	اولا
بنيت	بنيت	بنيت	بنيت	بنيت	بنيت	بنيت	بنيت

والحال ان جبر قرابتهن متخذا في العمومة والحموية وكان فيهم ولا عصبة
 العصبة اولى كهذا الصورة **فصل** فان بنت الام او ابن ابنة الام

عم لاب
 وام
 ابن

لاب وام فالمال كله لبنت الام لانها ولا العصبة وهو اقوى من ولدي الام
 على اعتبار القوة عند اخذ الحبر وان لم يستواء في القرابة بل كان احدهما لا
 ام والاخرى لاب وخبر القرابة متخذ فالمال كله لمن كان له قوة القرابة في ظاهر الرواية
 عن ابائهم فلا اعتبار لولا العصبة ههنا بهذه الصورة **فصل** في اولادهم
 فان ابن ابنة او ابن بنت الام لقوة القرابة قياسا على حاله لابي مع كونها ولدي ام
 فانها ولرام الام لان التزجج ملحق فيه اي في ذاته وهو فوق القرابة او من التزجج ملحق فيه
 وهو الاول بالوارث لا يقال القيل بس غير صحيح اذا التزجج ليس بعينه في ابن ابنة لاب وام
 لان قوة القرابة ليست في ذاته بل في امته لا نأقول قوة القرابة ليست في
 ابنة امه فروعها وموالها بل في ذاتها ايضا كما يتوى قوة القرابة المأبوت
 الام لاب مع يساويها كونها ولا عصبة وقال بعض العلماء المال كله لبنت
 الام لانها ولا العصبة والمراد من احد ابائهم وام هو ابنة ومن الآخر ام فيكون اول
 ح ابنة من بنت الام اذ لا خلاف في انه اذا كان الام لاب وام لانها ولا العصبة ولها
 ايضا قوة القرابة والمناجى الخلاف فيما ذكرنا فلا يبقى اللفظ على عمومة **قوله** وان
 استواء او اي وان استواء في الغرب ولكن اختلف في القرابة قرابتهن بان يكون
 بعضهم من جهة العمومة وبعضهم من جهة الحموية فلا اعتبار لقوة القرابة ولا
 لولا العصبة في احد المختلفين خبر في ظاهر الرواية كهذه الصورة **فصل** في

عم	عم	عم	خال	خال	خال	خال	خال
بنيت	بنيت	بنيت	بنيت	بنيت	بنيت	بنيت	بنيت
اولا	اولا	اولا	اولا	اولا	اولا	اولا	اولا
بنيت	بنيت	بنيت	بنيت	بنيت	بنيت	بنيت	بنيت

قياسا على عم لاب وام مع كونها ذات القرابتين فكونها ولدي لوارث وام
 من الجريتين فانها ولدي ابوي الاب من لبنت باول من الحالة
 لاب مع انها ولدي الرحم فانها لما اخذوا نصيبهم ولاب الام كمن الثلثان لمن
 يولد بقرابة الاب مع انها يعتبر فيهم اي في الملبين بقدره قوة القرابة لانهم لما اخذوا نصيبهم
 صاروا كأنهم جبر قرابتهن في حقهم لمن يتبع من الميت الامتداد نصيبهم فيصيرهم
 قوة القرابة ثم يعتبر ولا العصبة كالمواخذ الحبر في اصلهم والثلث لمن يولد بقرابة الام و

يعتبر فيهم ايضا فقه ولم يذكر المحس هنا اعتبارا ولو العصبية لم بنصورة وقرابة الام فصيحة
 الذريح لقوة القرابة في الاب هكذا حيث وصوره التزجيج لولا العصبية

صيت عم لاب عم لاب عم لاب عم لاب
 وام بنت وام بنت وام بنت وام بنت

مع عدد الجهات في الفروع كما هو اصله في بحث الصف الاول وصورته هكذا
 ويتصيح هذه المسئلة من اثني عشر

فيكون الحاصل اثني عشر فغير سهام من كان له شئ من اصل المسئلة في المرفوب
 ويعطى له مولا عند ابائه يوسف وعند اخيه يقسم الثلثان بين العم والعمة اثنا عشر
 العم اربعة بعد فروعهم والعمة اثنين بعد فروعهم ما اصاب العمة وهو الخن لينة ابنا
 واما اصاب العم وهو اربعة الا الخامس بين فروعهم للذكر مثل حظ الانثيين ويقسم الثلث
 بين الخال والخاله انصافا لانه بعدد الخال والحالة اربعة لان كلاهما مقرر بعد
 فروعهم والصف الذي لخاله ويقسم بين ابنا وبنها اثنا اذ كل منهما ايضا مقرر بعد فروعهم
 فقسمة الثلثين بين فروع العم والعمة على ثلثين سهما لان رؤسهم ستة اربعة اعمام و
 عماتان باعتبار عدد الفروع وسهامهم خمسة وبين الستة والحنة مبينة فغير الستة
 في الحنة فصار ثلثين وفسمت الثلث بين فرع الخال والحالة على ستة اسهم لان
 سهامهم واحد ورؤسهم ستة وقرابة الواحدة الستة ستة والستة داخل في الثلث
 ونفهمها في ثلث الثلث فحصل من هذا لينة بنت العم اثنتان وثلثون بقسم سهام
 انصافا للبنين ثمانية وعشرون عن غير ابنا وخمسة من قبل امها ولا ياتي ابن الخال

غير ذلك منها فقلت بنعون وصوره اخرى هكذا حيث

وتصح موق المسئلة من ثمانية عشر لان اصل المسئلة من ثلثة الثلثان بقرابة الاب
 والثلث بقرابة الام اما الثلثان فهو احدهما لابن وهو مستقيم عليه فلا حاجة
 الى القرب واخرى للبنين فيا الكسر عليها واما الثلث فمفكر على قرابة الام وعدد هم
 ستة بالسط وعدد الطائفة الاولى ثلثة والكسرة موضعين ورؤسهم داخل
 فغير احد الاعداد وهو الستة في اصل المسئلة الذي وهو ثلثة فصار المسئلة ثمانية
 عشر فغير سهام من كان له شئ من اصل المسئلة فيعطى له الحاصل منه فلقوة الاب
 كان اثنتان وقرابة الستة اثني عشر فيقسم عليهم ستة للابن وستة للبنين وقرابة الام
 كان واحد وقرابة الستة ستة اربعة للبنين نصيبا حصصا وهو الخال واثنتان
 للبنين نصيبا حصصا ومن الحالة مولا عند محمد واما عند ابائه يوسف فالثلث
 يقسم بين الابنين والبنين اثنا لانه ذكر مثل حظ الانثيين **قوله** ثم ينتقل هذا
 الحكم الى الحكم الذي ذكرناه عموم المبتدع وخوولته واولادهم سفل اخصاف
 اما عموم ابويه وخوولتهما اما اولادهم كهنه الصورة حيث

صيت عم اب عم اب عم اب عم اب
 وام بنت وام بنت وام بنت وام بنت

ثم ينتقل هذا الحكم من قبل الاب اما جهة عموم ابويه وخوولتهما ثلثان من قبل
 الاب ثلثان ثلث من الام اما اولادهم فصوره عموم ابويه وخوولتهما ثلثان وصوره
 اولاد مولا هكذا حيث

اب وخال عم اب وخال عم اب وخال عم اب وخال
 وام بنت وام بنت وام بنت وام بنت

دوني الارحام اما يكون باعتبار معنى العصبية ووباب العصبية لما يتبين الحكم
في اعمام الميت تنقل ذلك اعمام ابيه ثم اجد فكذا تنقل في العصبية
فصل في الخنثى الخنثى هو الذي لا ينفك عن الاصل في الاحكام المخصصة لمصاف الزكاة
المربوبة في صدر الكتاب في ذوى الارحام وبنى منها احكام مولا المولات والمفردة
التي اخذ ذلك كلفه لم يتوصل لها اكتفاء بما هو المذكور منها في كتب الفقهاء الاستقصاء
فاستعمل لان بيان احكام لا يتبع العرض عن معرفتها عند الفرع او فوج ومعرفة كيفية
القسمة بين اهلها من الخنثى والجل والمفقود وغير ذلك فابتداء بالخنثى المشكل وهي التي لم
يعلم حالها من الذكورة والانوثة بافهام المرجح لاحد الدليلين فاعلم ان الخنثى المشكل
اقل النصيبين يعني لو اختلفا عند الامام ابي عبد الله واصحابه وهم ابو يوسف في اطلاق قوله
ومحمد بن يونس عامة الصحابة وعليه الفتوى فاية تقدير المصنف اقل النصيبين
باسوء الحالين وهي وضع الشبهة الامر علينا في صورة ورثتها في احد الحالتين و
حتم في حال الاخوة في الصورة **مستحب** فاننا لو اخذنا الخنثى انثى
كان له من سبعة ولو اخذناه ذكرا فلا **مستحب** انثى له من سبعة في هذه الاشياء
بان المدا من اقل النصيبين لو اختلفا في تقدير الحكم في هذه الصورة و
ينبغي ان يؤخذ ذكره لا يكون له شئ لان في عصبته ولم يبق شئ لهما في الصورة
المجوف عنهما في المتن هكذا **مستحب** فالحق نصيب بنت يعني نصف السهم
لان المصنف متيقن لانا جعلناه انثى كان النصيب نصيبه ولو كان جعلناه
ذكرا كان له سهم كامل فنصف السهم بطريق الاول وقال بعضهم وهو النعم ويؤخذ
ابن عباس في الخنثى نصف **مستحب** النصيبين بالمنازعة لانه ياخذ نصف
السهم بالتيقن في تنازع الورثة بانه مذكور وممكثونه في اخذ نصف نصيب بنت ايضا
وابو يوسف ومحمد اختلفا في خروج قول النعم فقال ابو يوسف للابن سهم وللنبت نصف
سهم والخنثى ثلثة ارباع سهم لانه يستحق السهم الكامل ولو كان ذكرا ونصف السهم لو

لو كان انثى وهذا المصنف متيقن في اخذ نصف النصيبين او ياخذ النصيب
المتيقن من نصف النصيبين المتنازع فيه فصارت له ثلثة ارباع سهم مجموع نصيبها
الورثة سهمان لان ابا يوسف يعقب السهام والعول فيكون المسئلة عولية وهي
من ثلثة لانه لو اخذ كل ربع سهمها كاملا يكون ثلثة اسهم فله من اربعة وانهم
للنبت سهمان والخنثى ثلثة اسهم في نصيب او يقول جواد الكسري يخرج الربع واقل
مخرج الربع اربعة فيقرب السهمين في اربعة فيصير ثمانية اسهم ثم يقرب الربع في
الاربعة فيكون سهمها كاملا فالجوع ثلثة ثم يقول كان للابن سهم وخبره في الاربعة سهمان
فالنبت سهمان وكان الخنثى ثلثة ارباع سهم وخبرها في الاربعة ثلثة اسهم فهي الخنثى فكل
المجموع ثلثة مائة عند ابي يوسف وقال محمد بن عبد الله بن الحسن المال ومعه المسئلة ان
كان ذكرا وياخذ ربع المال ان كان انثى في اخذ نصف النصيبين باعتبار الحالين
وذكر خنثى وثن باعتبار الحالات ومن حالة الابن والنبت والخنثى فان لكل
منهم حالتين باعتبار ذكورة الخنثى والانوثة لانه لو كان ذكرا فهو سهم خمسة وسهامهم
الصيا من الاربعة فيصيب الخنثى وهو الربع في اخذ النصيب من هذا النصيب
الصيا وهو الثمن ونعم هذه المسئلة من اربعين لان الحكم في مثل هذه المسئلة
ان ينظر بين المسئلة الذكورة وبين مسئلة الانوثة في ثلث حالات استقامة
وموافقة ومباينة فلو كان موافقة يقرب وفق احديهما في كل الاخرى ولو كان
يقرب كل احديهما في كل الاخرى ثم يقرب الحاصل في الحالتين الذكورة والانوثة
ثم يقرب نصيب من كان له شئ في مسئلة الذكورة في وفوج مسئلة الانوثة ويعطى
له او يقرب في كل مسئلة الانوثة ويعطى له وكذلك العكس فمسئلة الذكورة خمسة
ومسئلة الانوثة اربعة وبهما مباينة فيقرب الخنثى في الاربعة فصار عشرين ثم
يقرب العشرين في الحالتين حالة الذكورة والانوثة فصار ربعين لان قرب
العشرين في الاثني اربعين فنقول كان للابن في مسئلة الذكورة اثنيان وخبره في الاربعة

غاية فهي الحنفية والابن مسئلة غائية وكان للبنت واحد وحرمة في الاربعه فيها
للحنفي كان اثنا عشر وفيه في الاربعه غائية فهي الحنفية كان للابن في مسئلة الانثى اثنا عشر
في الحنفية عشرة فهي للابن وكان للبنت واحدة وحرمة في الحنفية فهي ايضا للابن
في مسئلة الذكورة غائية وفي مسئلة الانثى عشرة فيكون له غائية عشرة سها و
للبنات في مسئلة الذكورة اربعة وفي مسئلة الانثى عشرة فيكون لها ثمانية وللحنفي
في مسئلة الذكورة غائية وفي مسئلة الانثى عشرة فيكون له ثلثة عشر سها **فصل**
في الحمل اكثر من الحمل عند الامام ابي حنيفة سنتان وعند لبث بن سعد ثلث سنين
وعند الامام الشافعي اربع سنين وعند شعيب بن سفيان واقل من الحمل عند جميع
سنة اشهر قوله وتوقف هذا النزوع في بيان نصيب الحمل عند قسمة التركة
بين الورثة اي بحسب الحمل عند ابي حنيفة نصيب اربعة بنين او اربع بنات اربعا
اكثر ويصطفي للورثة اقل النصيبين الحاصلين كل منهما بالنسبة الى مسئلة الذكورة
ومسئلة الانثى كما سياتي ببيان **وهذا** للامام الشافعي ايضا رواه ابن مالك
عن ابي حنيفة ورواه ابن عمر او غيره ما يتوهم لان قسمة الميراث لا يكون الا باعتبار
المتيقن ولم يتقن عن المتقدمين ان امرأة ولدت اكثر من اربعة بنين فقال رجل
مسمى ترك بالكوكة لابي اسحق اربعة بنين من بطن واحد وقبر اخاه البطن ان
يكون بين الولدين ستة اشهر فضا عدا وروي عن ابي حنيفة قال ولادة
المرأة اربعين في بطن واحد نادر فلا يصح الحكم عليه واذا جازعته العادة وهو ولادة
ابن او بنين وعند محمد بن يوسف نصيب ثلثة بنين رواه لبث بن سعد ورواه اخو
محمد بن يوسف نصيب بنين وهذا احدى الروايتين عن ابي يوسف التي رواه مشاهير روى
الخصيف عن ابي يوسف انه توقف نصيب بين واحد لان العام الغالب ولادة الواحد
عن بطن واحد فلا يصح الحكم مالم يظهر خلافه وعليه الفتوى وبأخذ القاضي من
الورثة كقبلا لمعلوم وهو الرابطة على نصيب لابن عاتق يوسف لان القاضي يخطئ

قضاة وينظر لمن هو عاجز عن نفسه والحمل له حل الاسترداد عند ظهور الاكبر
في مسئلة الحنفية اذا ترك ابنا وحنيفة فانه يعطى للحنفي الثلث وللابن الثلثان ويؤخذ
الكفيل من الابن احتياطا لانه لو ظهر علامة الذكورة في الحنفية كان هو مستحقا
زاد على النصف من نصيب الابن فيجاء فيه الاسترداد فكذا في الحمل **قوله** وان
كان الحمل اقل من هذا بيان حكم الحمل بالتفصيل فان كان الحمل من الميت في فروع و
جاءت المرأة بولد اقل من اكثر من الحمل فيكون المرأة مفرقة بالتقضاء العدة لكنه
بعد مدة يتصور فيها التقضاء العدة لا يرث ولا يورث عنه لانه يعلم ان الحمل ليس
من الميت وان جاءت بولد بولد في عام اكثر من الحمل لا يرث لان عام اكثر من الحمل
من الوفاة والعقوق لا يتصور في وفاته الميت فالعقوق اذا يكون من الغير **قوله**
وان كان من غيره اي وان كان الحمل من غير الميت اي لا يكون فرع بل يكون اخا
للميت لاب وام اولاد اولاد ميتا وجاءت المرأة بولد اقل من ستة اشهر يرث وان
جاءت به لغام اقل من الحمل لا يرث **قوله** فان خرج الحمل من قبله تفصيل للحمل الذي يولد
في مدة لا يتحقق الارث ان كان خرج بعض الولد وهو اقل من ثلث الارث ولو خرج اكثر
ثم مات برث فان خرج مستقيما فالمعبر بحدوده في اقل من ثلث الارث والابن
اما اعتبار الصدر في حال الاستقامة لانه عند ظهور الصدر يظهر جميع الاعضاء الرئيسية
فكان اكثر البدن خرج واما اعتبار السرعة في حال المنكوس فلان الاعضاء الرئيسية فخرجت
بعد فتحة الخفيف من البدن وبسرعة والمراد من موت الحمل منها هو الموت الحاصل
بعد الاستهلاك لان الموت اذا كان قبل حياة والاطلاع على حيوة ان هو الاستهلاك
قوله الاصل في تفصيل مسائل الحمل اقل طريق تفصيل مسائل الحمل هو ان تفصيل المسئلة مع تقديرها
تقدير ان الخلاف قد وقع في انتم انتم انتم في مسئلة الذكورة والانثى فان توافقنا فافرب
وفي احد بينهما كل الاخرى وان تناسبا فافرب كل احد بينهما كل الاخرى فيكون الحاصل
تفصيل المسئلة ثم افرب نصيب من كان له شئ من مسئلة الذكورة في مسئلة الانثى او في غيرها

حكاية الحنفية الحاصلين من افراسهم اقل يعطى لهما الوارث لان المتقين ان
 اقل النصيب والفضل التي بينهما يوقف من نصيب الوارث لانه لثبته ان المتقين
 للفضل في الوارث او الحمل ويوقف حتى يزول الشك بظهور الحمل فان كان متعاقبا
 الموقوف في اخذ ترك فيقسم البلاء بين الورثة فيعطى لكل واحد من الورثة ما كان موقفا
 من نصيبه كمنه الصورة باب من اراد زوج حامل فالحمل ان كان من ذكرا ففى المسئلة النصف
 وسدسان وما بقى لان الابن والبنت حصبة فالمسئلة من اربعة وعشرين تعمل
 في السبعة وعشرين وبين المسئلتين موافقة ثلثة فيفرب ثلث مسئلة الاثونة الى ما بقى
 في كل مسئلة الذكور وهو اربعة وعشرون فيقسم ما بينهن وستة عشر فيفرب سهام من
 كان له شئ في مسئلة الذكور في ثلث مسئلة الاثونة ويعطى له ويفرب سهام من كان له شئ
 في مسئلة الاثونة في ثلث مسئلة الذكور ويعطى له وكان للزوجة في مسئلة الذكور
 ثلثة وظهرها في النصف التي ثلث مسئلة الاثونة سبعة وعشرون وكان لها في مسئلة الاثونة
 ايضا ثلثة وظهرها في الثمانية التي من ثلث مسئلة الذكور اربعة وعشرون وتوقف من
 نصيبها ثلثة لانها في الفضلة على الاقل من النصيبين لها وكان لكل واحد من الابوين
 في مسئلة الذكور اربعة وظهرها في النصف تبلغ ستة وثلثين وكان لهما في مسئلة الاثونة كان
 ايضا وظهرها في الثمانية اثنا وثلاثون فنصيب كل منهما اثنا وثلثون فيوقف فضله
 من نصيبها وهو الاربع وكان العصبية في مسئلة الذكور ثلثة عشر فيظهرها في النصف
 مائة وتسع عشر في مسئلة الاثونة كان للبنت ستة عشر وظهرها في الثمانية مائة وغاية
 وعشرون فيعطى للبنت ثلثة عشر لان الموقوف في حقها نصيب اربعة بنين كما هو عندنا في
 لان البنين اذا كانوا اربعة بعدد مائة وغاية بنت بالبسط وفي الواقع ايضا بنت حقيق
 فيكون ثمانية فيقسم ثلثة عشر على الباقي من مسئلة الذكور في اربعة وعشرون على النصف
 خارج النصف للبنت يكون سها واربعة اشباع سهم واربعة اشباع سهم في ثلث مسئلة
 الاثونة يكون ثلثة سهم واربعة اشباع سهم تكرر النصف ايضا يكون اربعة فالجميع ثلثة عشر سها

في كل مسئلة الذكور
 وهو اربعة وعشرون
 فيقسم ما بينهن
 وستة عشر فيفرب
 سهام من كان له
 شئ في مسئلة
 الذكور في ثلث
 مسئلة الاثونة
 ويعطى له ويفرب
 سهام من كان له
 شئ في مسئلة
 الاثونة في ثلث
 مسئلة الذكور
 ويعطى له وكان
 للزوجة في
 مسئلة الذكور
 ثلثة وظهرها
 في النصف التي
 ثلث مسئلة
 الاثونة سبعة
 وعشرون

ظلمت ثلثة عشر سها من المبلغ الذي هو مائة وغاية والبلاء منه موقوف للحمل وهو
 مائة وغاية خمسة عشر سها فان ولدت بنتا بعد بيان حكم الحمل بعد الظهور
 من البطن اي فان ولدت احامل بنتا واحدة او اكثر تجتمع الموقوفات للبنت لانه
 ظهور ان الموقوف حق من او نصيب من التلنان فيقسم بالبنت وهو ثلثة عشر الحانة
 والحنة عشر فيقسم من المبلغ وهو مائة وغاية وعشرون على السوية وان ولدت ابنا
 واحدا او اكثر فيعطى المرأة وللايين ما كان موقفا من نصيبهم من مسئلة الذكور فاذا ولدت
 ابنا واحدا او اكثر نصيب ان نصيبهم كان من مسئلة الذكور في يراد بهم الموقوف من نصيبهم
 فما بقى منه يقسم بين الاولاد فيعطى المرأة الثلثة التي وقعت من نصيبهم من نصيبها من مسئلة
 الاثونة او نصيبها في السبعة وعشرون وقد كانت اعطيت اربعة وعشرين وقعت
 ثلثة ويعطى لكل واحد من الاربعين الاربعة التي وقعت من نصيبه وكان لكل منها
 ستة وثلثون لان الحمل قد جعل في حقهم اثني عشر اثنا واعطوا اقل النصيبين فاذا
 ظهر الحمل ذكر اعلم ان حقهم اكثر النصيبين فيحمل حق كل منهم يراد الموقوف فما بقى وهو
 مائة واربعة مع اضم الثلثة عشر فيبلغ مائة وتسعة عشر يقسم بين الاولاد وهم البنت
 والبنون الموقوف للذكر مثل حظ الانثيين لان البلاء من مسئلة الذكور كانت
 ثلثة عشر وظهرها في وفق مسئلة الاثونة التي هو النصف صار مائة وتسعة فيقسم
 بين الاولاد كما هو المعلوم وان ولدت ابنا وان ولدت احامل الحمل ميتا فيعطى
 من جميع الموقوف وهو مائة وخمسة عشر للمرأة وللابوين اربعة فبقى مائة واربعة فيعطى
 بها خمسة وتسعين بينهما فبقى تسعة وهي ايضا للاب بالنصيب لان مع البنت نصار
 نصيبا واعلم ان هذا الاصل اعياي فيما اذا تغير فلا يوقف من نصيبها وكذا كان
 الوارث ممن يستقطه احد الحالين فانه لا يعطى شيئا لان الاستحقاق مشكوك والتوريث
 في موضع الشك غير جائز كما اذا ذكر امرأة حاملا واذا وعما فانه لا يعطى الا في او لم يثبت
 لا مكان ليركز الحمل ذكر فيسقط كل منهما **فصل في الموقوفات** اعلم ان الموقوف هو القاي

الموت والجوع لكنه حتى في ماله حتى لا يترك منه احد ووقف ماله حتى يبيع اي شيء
موت او يبيع من حكم فيها بموت واختلف الروايات في تلك المدة ففي ظاهر الرواية من
العلم اذا لم يبق احد من اقرانه حكم بموته وروى الحسن بن زياد عن ابيه ان تلك
مالة وعشرون سنة من يوم ولادته وقال محمد مائة وعشرين سنة وقال ابو يوسف مائة
خمس سنين وقال بعضهم ثمانون سنة وقال بعضهم موقوف الى اجتهاد الامام
وموقوف الى حكم عطف عن قوله حتى اي موقوف حكمه حتى حق الغيرة حتى يوقف بغيره
من ماله كما ان الحكم اذا مضت المدة فماله لورثة الموجودين عند الحكم بموته وما كان موقفا
من ماله مورثة بقره الموارث مورثة لذي وقف من ماله الاصل اي الطريق في تصحيح
مسائل المتفق ان تصحيح المسئلة على تقدير جوده من تصحيح على تقدير وفاته وبان العمل
ما ذكرناه في الخلاف لا فرق بين طريق التصحيح لمسئلة المتفق وبين طريق تصحيح مسئلة
الخلاف ايا كان ينظر في تصحيح مسئلة الخلف بين حلال الذكوة والائتة وظهرنا بنظر بين
حالة الحياة والمات فينظر في المسلمين فان توافقتا ضرب وفق احداهما كل الاخرى
وان كانا متباينتا ففرض في كل الاخرى ثم ضرب نصيب من كان له شئ من مسئلة الجوع
في مسئلة الوفاة او في وقفها وحش من كان له شئ من مسئلة الوفاة في مسئلة الجوع
او في وقفها ويعطى لكل وارث اقل النصيبين كهنه الصورة حيث
فتصحيح مسئلة الجوع من ان في عشر لان اصل المسئلة من سنة وعين الكسرة في النصف فيضرب
الاثنين في اصل المسئلة فصار في عشر فتصحيح مسئلة الوفاة من ثمانية عشر لان اصل المسئلة
من سنة وعين الكسرة في الثلثة فيضرب رؤسهم الثلثة في اصل المسئلة فصار ثمانية عشر
فيبين الاثني عشر والثمانية عشر موافقة بالدرس فيضرب وفق احداهما في كل الاخرى فيبلغ
سنة وثلثون فمن تصحيح المسئلان فيلزم التقدير بين الفروع ثمانية عشر ولان سنة اذ فرضها
لا يتغير حتى المتفق وعامة اما الاخوة ففي مسئلة الجوع لكل منهم سهم وقرنه في وفق مسئلة
الوفات ثلثة فكان في مسئلة الوفاة لكل منهم سهمان وقرنه في وفق مسئلة الجوع اربعة فيعطى لكل

ان ثلثة ووقف من نصيبه فان ظهر جوده للثمة الموقوفة والا لكان في منها
سهم الذي وقف من نصيبه فصل في الميراث في اقامات الميراث وقيل او
لحق بدار الحرب وقضى الفاضل في حقه بدار الحرب فالمال الذي اكتسبه في حال الاسلام
لورثة المسلمين والمال الذي اكتسبه في حال ردته يوقف في بيت المال عند ابيه وعند
ابيه يوسف ومحمد الكيسان جميعا اي الكسبة في حال الاسلام والكسبة في حال الردة لورثته
وعند انا في الكيسان جميعا بوضع بيت المال والمال الذي اكتسبه بعد حقه بدار الحرب
فهو في اي غنيمة بالاجماع ونما اكتسبه الميراث جميعا سواء واما بعد الحق في حال
او حال الردة فلورثتها المسلمين خلاف بين اصحابنا واما الميراث فلا يترك من اصل
من مسلم ولا من مرتد مسلمة ولا من كافر اصل وكذا الميراث في اللهم الا اذا اراد
املا في حية باحضرهم فانهم يبيع بتوارثون فصل في لاسير في حكم الاسير
المسلم حكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه فحكم الميراث وان لم ردته ولا جوده
فحكم حكم المتفق فصل في الغرة والحرة والهدية في اقامات جماعة ولا يعلم اياهم
مات او لا فخر من اياهم ماتوا جميعا دفعة واحدة فمال كل واحد منهم لورثته الاحياء ولا
يرث بعض الاموات عن بعض وهذا القول هو المختار واما امر المؤمنين على بن ابي
طالب وعبد الله بن مسعود فقالوا لا يرث بعض الاموات عن بعض الا في الاما ورث
كل واحد منهم من مال صاحبه كما اذا غرق اخوان اكبر واصغر وترك كل واحد
منهم اخا وبناتا وموت في مكانا صورة حيث
واحد منهم تسعين ديناراً فعندنا بقسم تركه كل واحد منهما لامة هذه السبعة
عشر ديناراً اولبنته النصف خمسة واربعون ديناراً ولولاه ما بقي و
ذكر ثلثون وعند علي وابن مسعود في احد الروايتين بميت الاكبر ولا وحي
الا صغر فيقسم تركه الاكبر للامة فما السدين خمسة خمسة عشر ديناراً اولبنته النصف
خمس واربعون ولا صغر ما بقي وذكر ثلثون لميت لا صغر تركه ولا وحي الاكبر فيقسم

[illegible]

الحول
لا ز مدر
الاستاذ ذكر
والشأن على سطر
صح عندي ما احتوي هذا الكتاب
ان قد جاز على نهج الصواب
كتبه
عن عبه
دلو افر رجل انه قتل فلانا بعد اقرار بالاضر عتله وقال الذي قتلناه جميعا
كان الاولى ان يقتلها وهذا بخلاف ما لو شهد عتله او شهد شاهد على قتل
انه قتل هذا الرجل وشهد امرأه على رجل انه قتل هذا الرجل قال
الولي قتلناه جميعا لم يكن له ان يقتل واحدا منهما ولو قال الذي قتلناه
جميعا لم يكن له ان يقول القتل لواحد منهما انت قتلته كان له ان
يقوله ولو قال له ما صلب قتلنا جميعا وليس له ان يقول واحد منهما
يقوله الفرق بين الشهادة والاقرار وبين نقل الحيط
قوله الولي قتلناه جميعا وبين قوله صدقتهما
لا بد من بياننا شافيا ونحوه على حله لا كافيا
ان في نادر اقد نكس
اخر ارض شوبه معلوم
وان احر كل من رجلين يقتل زيدا وقال الذي قتلناه فلم ان يقتل
قتلها ولو قامت بيعة يقتل عمرو زيدا وامري يقتل بكر اياه وادعي
الولي قتلها القتل لهم شر لان في الثاني تكذب المشهود لكونه اهلان
في حق ما شهد له وهذا يبطل شهادته لان الله التكذب يفسق
وفي الاول تكذب المقر في حق ما اقرب وهو امر اود
في التل وهو الا بطل الاقرار صد الشوبه

بوسه بیاخت نه نور در که زید فون اولد قح عروبی لایم صفارنه و حق قمار نصیب
 ایاکوی زید و نورده قلمش بر ملک و کرمی فرار استو قح اولدی و یولش
 من فو کورب بک ببع لید و ب لوه لیک ییل تیار و عولار یخ بایغ اولد قلارده
 تاخار لید و ب ببع عولار لید و ب ببع و بوری فسخ قلار اولور و بیاه
 بیور یلوی شاب اولد لوجل ییره ملک اولما یوب و کلا بک
 ببع زید بک اولما زکر

289/2